دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة
بحث اجتماعى ميدانى

دكتورة / حمدية محمد الدمرداش
الأستاذ المساعد
كلية الآداب – جامعة دمياط

الفصل الأول

الإطـــــار المنهجى للدراســـــــــة

مقدمة

أولاً : مشكلة الدراسة

ثانيــاً : أهمية الدراسة

ثالثــاً: أهداف الدراسة

رابعاً : المفاهيم الأساسية للدراسة

1. الدور
2. رأس المال
3. رأس المال الاجتماعى
4. التنمية
5. التنمية المستدامة
6. المنظمات غير الحكومية

مقدمة :

يعد رأس المال من الثروات الحقيقية فى أى مجتمع أيا كان نوع رأس المال ، وتتفاوت القدرات المجتمعية فى توظيف واستثمار وتخطيط رأس المال لتحقيق الاقتصادية والاجتماعية والرفاه الاجتماعى وضمان استمرارية التنمية وتحسين نوعية الحياة للارتقاء بالإنسان صانع الحضارة والتنمية ، ومن هنا كان ترتيب وتصنيف المجتمعات ، واعتمدت معايير التقدم والتخلف للمجتمعات البشرية – لفترة طويلة من الزمن – على المعايير المستمدة من النظريات الاقتصادية الغربية والتى أغفلت حقائق هامة تتمحور فى أن التقدم لا يمكن أن يكون إلا بالبشر وليس للبشر فقط ، وإنها لا يمكن أن تتم إلا فى إطار سياق اجتماعى ، وأن مجموعة القيم والأخلاق حاكمة للسياق الاجتماعى ، وللتنمية الاقتصادية أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية ، والقدم والتنمية فى المجتمعات البشرية لا يمكن أن يكون إلا فى إطار مناخ اجتماعى وثقافى وسياسى مواتى لعمليات التقدم والتنمية ، ولا يمكن للإصلاح والتحديث الاجتماعى والسياسى والمؤسسى أن يحقق أهدافه فى غياب نسق قيمى وأخلاقى يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة ، ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها وتفعيل العدالة والمساواة ، وفرض التمكين والمشاركة الفاعلة ، وتعدد الخيارات والفرص فى مجتمع ديمقراطى ، وتسهيل تبادل السلع والخدمات ، وتقوية الثقة فى عمليات ومؤسسات التبادل والمواطنة ومواجهة المشكلات والصراعات ، كما بينت الخبرات والتجارب التنموية أن تطور وتقدم وإصلاح المجتمعات البشرية لا يمكن أن تكون إلا من خلال قنوات مؤسسية تعزز وتقوى العلاقة بين الدولة والمجتمع [1] . ولقد شهدت فترة الثمانينات والتسعينات العديد من التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية التى ساهمت فى بروز مجموعة من المفاهيم الجديدة كمفهوم المجتمع المدنى ، ورأس المال الاجتماعى والحكم الصالح وتزامن بروز هذه المفاهيم مع بداية تركيز الدوائر الأكاديمية وصانعى القرار عليها ، وذلك ليس باعتبارها من المفاهيم الجديدة فى العلوم الاجتماعية ولكن باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الهامة التى يمكن من خلال دراستها تطوير آليات جديدة يمكن الاستفادة منها فى عملية التنمية وفى إطار هذه التحولات ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى كأحد المفاهيم الجديدة ، التى ظهرت فى إطار الربط بين الديمقراطية والتنمية ، ويشير هذا المفهوم إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية ، التى تتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية ويتم تكوينها فى إطار بنائى اجتماعى معين ، ويمتد هذا البناء من الأسرة وجماعات الجيرة ، والأصدقاء ، مؤسسات المجتمع المدنى إلى بقية مؤسسات المجتمع [2] .

---

1) طلعت مصطفى السروجى ، رأس المال الإجتماعى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2009 – ص5.
2) إنجى عبد الحميد ، رأس المال الاجتماعى : نحو نظرية فى البناء والعقل ، عرض كتاب ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثانى ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ن مايو 2004 ، ص 101 ، 102.

وحيث أن الأسر صحيحة الجسم هى أساس المجتمعات المحلية الصحيحة ، هى بدورها أساس المجتمعات العامة الصحيحة ، وعلى الرغم من كثرة الأشكال وتعدد الصور إلا أن العلاقة المميزة للأسرة الصحية ، هو قدرتها على غرس وبناء نسيج مكثفاً من علاقات الرعاية المرتكزة على المشاركة والثقة المتبادلة والتعاون باعتبار هذا التلاحم هو رأس المال الاجتماعى [1] ، ويعد علم الاقتصاد الحديث رأس المال واحداً من عوامل الإنتاج الأربعة وهى الأرض والعمل والمشروع ولقد استعار بورورديو هذا المفهوم من علم الاقتصاد واستطاع من خلاله أن يقدم تفسيرات وتحليلات للعلاقة بين الثقافة والبيئة الاجتماعية القائمة فى المجتمع ومفهوم رأس المال عند بورورديو أوسع من فكرة رأس المال النقدى فى الاقتصاد عند ماركس ، ورأس المال عند بورورديو يشتمل على رأس المال النقدى فى الاقتصاد ورأس المال غير النقدى كما يشتمل على الأشكال الملموسة والأشكال غير الملموسة غير المادية وهو أساس تشكل الطبقات الاجتماعية من حيث السيطرة والخضوع للسيطرة لأن رأس المال هو أساس الهيمنة والصراع [2] .

ويميز بورورديو بين ثلاث نماذج عامة لرأس المال والتى تفترض لكل منها مجالاً ذا محتويات خاصة ، وهذه الأنواع من رأس المال هى : رأس المال الاجتماعى ، ورأس المال الاقتصادى ، ورأس المال الثقافى بالإضافة إلى رأس المال الرمزى وقد قصد برأس المال الاجتماعى الصلات والعلاقات الاجتماعية ، واعتبره تجميعاً لمصادر ثروات فعلية ومحتملة وهى مربوطة بالعضوية فى جماعة ، وتوفر لكل عضو فيها خلفية لامتلاك رأس مال جماعى وتزوده بها والمحصلة النهائية لهذا المال الاجتماعى مكافأة اقتصادية مكتسبة من خلال مشاركة مستمرة فى شبكة باعتبارها تزيد من المنافع المتبادلة ، حيث اعتبر رأس المال الاجتماعى وسيلة من خلال الارتباطات الاجتماعية [3] .

وفى هذا الإطار ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى باعتباره مجموعة القيم والأخلاق الاجتماعية التى تتجسد فى هياكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة ، وشبكات اجتماعية تدعم قوتهم وتمكينهم ، تلك القيم والأخلاقيات التى تسهل عمليات التفاعل الاقتصادى والسياسى وتشكل البنية الأساسية للعلاقات الاقتصادية وتعزز الثقة المتبادلة وتساعد فى مواجهة المشكلات الاجتماعية ، ويعد الدين الإسلامى منبعاً رئيسياً للقيم والأخلاق ويلعب دوراً أساسياً فى تشكيل وبناء رأس المال الاجتماعى ، ويوجد العديد من التجارب فى العديد من المجتمعات الإسلامية ، مثل ماليزيا واندونيسيا ، ومصر – تجربة المساجد والخدمات التى تقدم

1) دافيدس كورتن ، العولمة والمجتمع المدنى ، ترجمة شوقى جلال ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1999 ، ص 51 -52 .
2) أشرف عبد الوهاب ، نظرية رأس المال الثقافى ، مجلة أدب ونقد ، العدد 217 ، القاهرة ، حزب التجمع الوطنى التقدمى ، سبتمبر 2003 ، ص 129.
3) بيير بورورديو ، أسئلة علم الاجتماع ، ترجمة إبراهيم منجى ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، 1995 ، ص 10 - 15.

عن طريق المتطوعـــين – وغيرها الكثير مما يعكس نظرة الإسلام إلى رأس المال الاجتماعى وإسهاماته فى بنائه وتفعيله وأهميته فى التنمية والتحديث ، ويعكس كل هذا وذاك أن الفقر ليس فقراً مادياً وإنما فقر بشرى وهو الحرمان من الفرص المتاحة وتعددها وإن المهمشين قوة لا يمكن تجاهلها وتوجد شواهد عديدة فى المجتمعات البشرية تؤكد رصد التجارب التنموية فى غياب رأس المال الاجتماعى.

إن الاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعى ومكوناته القيمية والأخلاقية والدينية يعد ســبيلاً لتطــوير رأس المال الاجتماعى الذى يعد أساساً من أساسيات التطوير والتقدم وذلك لمواجهة القيم والثقافة الغربية التى أثرت على المكون القيمى والهوية الثقافية [1] ويعتبر رأس المال الاجتماعى من الأصول التنمية التــى يجب العمل على زيادته واستغلاله ، حيث إنه يعتمد على استغلال العلاقات الاجتماعية لأفراد فى المجتمــع حيث يسهمون بعملهم ووقتهم أو بتوفير المواد أو المال اللازمين أو كلاهما فى بناء أصول مجتمعية فــى شكل بنية تحتية أو خدمات تدخل تحسينات على البيئة أو إنجازات أخرى تعود بالنفع وقد ييــسر عمليــة الوقوف على رأس المال الاجتماعى واستغلاله وزيادته من تحقيق النتائج المرجوة وعادة ما تــسبب تلــك العملية وما ينتج عنها من مخرجات فى تحقيق تحول اجتماعى نحـــو الأفضل ودرجة أكبر من المشاركة بحيث تضمن مشاركة كل قطاعات المجتمع بشكل أكثر تكافئاً ونجد فيها رجالاً ونساءً أو شــباباً وأطفــالاً يتعاونون مع المسنين والمعوقين والأقليات وبعضهم البعض فى التخطيط والتنفيذ وبهذا يصبح رأس المال الاجتماعى بمعنى ما وصفه سحرية لتحقيق التنمية المستدامة ، ومع بداية الألفية الثالثة بــرز المجتمــع المدنى وبخاصة المنظمات غير الحكومية باعتبارها ذات دور فعال يمكن أن يلعب دوراً فى الحفــاظ علــى تماسك المجتمع وتنمية وتحديثه ، وبدأ المجتمع المدنى يؤسس ما يعرف بالتنمية المستدامة التى تــستند إلى تعبئة الجماهير من أجل تغيير واقعهم إلى الأفضل ، وتأكيد اعتمادهم على أنفسهم فــى مقابــل نفــى الاعتماد على الدولة [2] ، وباعتبار أن المجتمع المدنى حينما يستهدف تحديث المجتمع إنما يعمــل بذاتــه وبجماهيره على تأهيل الجماهير أو البشر أنفسهم أصحاب المصلحة من أجل المشاركة فى بنــاء واقعهــم الاجتماعى ولقد وصل فكر التنمية والتحديث إلى هذه النتيجة ، بعد أن فــشلت غالبيــة تجــارب التنميــة والتحديث فغالبية هذه التجارب لم يضطلع المجتمع المدنى بدور فى بنائها حيث إن الجماهير قد عاصــرت هذه التجارب إلا إنها لم تشارك عن وعى فى بنائها ، وحيث إن هذه المنظمات والمؤسسات غير الحكومية

1) طلعت مصطفى السروجى ، رأس المال الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص6.
2) على ليلة ، المجتمع المدنى العربى قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2007 ، ص 45.

تقصد تقوية العلاقات غير الرسمية والبنية التحتية للمجتمعات ولبناء طاقة الإنتاج القصوى للمجتمعات لإدارة وتعزيز التغير الاجتماعى ، كما أنها لها دور فى تدعيم السلوكيات الإيجابية وجودة الحياة والظروف البيئية حيث أنها لها تأثير على التوظيف الإيجابى للمجتمع.

وتكمن فاعلية المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى تنمية المجتمع وتحديثه فى تبنيه أسلوب جديد فى التنمية يعرف بالتنمية المستدامة التى يتولى فى إطارها تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة فى بناء واقعها ، كذلك مشاركة هذه الجماهير فى ترتيب أولويات فى بناء هذا الواقع لأنها التى ستتولى حل المشكلات إضافة إلى تنمية وتحديث المجتمع ، وثانياً فشل نماذج التنمية سواء النموذج الاشتراكى الذى قام باستبعاد الجماهير أو النموذج الليبرالى الذى تحقق بالوكالة عن الجماهير ظهرت المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسى فى بناء المجتمع المدنى ، يسعى إلى أن ينمى المجتمع فهو من ناحية يعمل على إنجاز التنمية من خلال إشراك الجماهير بتعبئتها وتنظيمها من خلال مؤسسات صغيرة تكبر وتتشابك تعمل على تنمية المجتمع من أسفل من خلال الجهود التطوعية التى يبذلها البشر ومن ناحية أخرى فهى تنمية تؤسس المشروعات حتى تعبئ من خلالها طاقات البشر و تستوعب دائماً القدرات الإيجابية وليست السلبية فى البشر وهذه المنظمات لا تستهدف الربح ، وتعمل على دعم الانتماء البشرى من خلال المشاركة وتدرب الأفراد على الممارسة الديمقراطية فى اتخاذ القرارات إلى جانب ذلك فهى تنمية لا تقتصر طاقتها على رأس المال الاقتصادى فقط ولكن رأس المال يتسع لديها ليشمل رأس المال الاجتماعى ويعنى ذلك أن التنمية التى تقدمها المنظمات غير الحكومية هى التى تسعى إلى تعبئة كل الطاقات من مختلف المصادر وهى التى تشكل من تجمعها طاقة هائلة قادرة على دفع المجتمع بفاعلية قصوى وبسرعات عالية[1].

أولاً : مشكلة الدراسة :-

يأتى التركيز على مفهوم رأس المال الاجتماعى فى إطار التأكيد على ضرورة الاستفادة من الروابط والعلاقات غير الرسمية فى عملية التنمية ، خاصة فى البلدان النامية التى تمثل تلك الروابط الآلية الأساسية التى يعتمد عليها الفقراء للتكيف مع الحرمان الاقتصادى[2].

ومن هذا المنطلق نهضت دراستنا الراهنة والتى تهتم بدراسة مفهوم رأس المال الاجتماعى باعتباره أحد المفاهيم الجوهرية لفهم اصطلاح الإنتاج الاجتماعى ، كما أصبح يعبر عن قوة ومقدار التنمية البشرية العامة فى أى وطن من الأوطان ، وعلاقة بارزة من علاقات التقدم والتخلف فى أية أمة ، حيث

1) على محمود أبو ليلة ، دور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة الجريمة ، ندوة دور المجتمع المدنى فى منع الجريمة ، الإدارة العامة للإعلام والعلاقات ، القاهرة ، أكاديمية الشرطة ، يناير 2005 ، ص 502.

2) انجى عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 102.

من المستحيل أن تتم التنمية المستدامة ، بـدون وجـود رأس مـال اجتماعى منتج ومبـدع ، أمـا دور رأس المال الاجتماعى فيتمثل فى محاولة ليس الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، فهذا أمر عسير ورومانسى ، ولكـــن تضيق الفجوة بقدر الإمكان ، ويكون دور رأس المال الاجتماعى بمثابة رافعـة إلـى الأعلـى للفقراء ، وليس إلى الأسفل للأغنياء أى أن رأس المال الاجتماعى فى هذه الدراسة يمثل (المتغير المستقل) الذى يراد معرفة تأثيره فى تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها (متغيراً تابعـاً) ، كمـا تنظـر الباحثـة للمنظمات غير الحكومية (كمتغير وسيط) باعتبارها يمكن أن تسهم فـى تطـوير وتوجيـه رأس المـال الاجتماعى ، وتعظيم الاستفادة منه لتحقيق التنمية المستدامة وذلك فى عدة مجالات منها مجـال التنميـة الاجتماعية ، مجال التنمية الاقتصادية ، مجال التنمية الصحية ، مجال التنمية السياسية ، ومجال التنميـة البيئية ، وفيما يلى عرض لتلك المتغيرات :ـ

1-المتغير المستقل (رأس المال الاجتماعى):

ظهر مصطلح رأس المال الاجتماعى بقوة فى السنوات القليلة الماضية وبخاصة فى مجال البحوث الاجتماعية ، فى محاولة من الباحثين لاستخدامه كإطار لفهم الكثير من القضايا المثـارة علـى السـاحة المجتمعية مثل التنمية المستدامة ، وينظر علماء الاجتماع للعلاقات والروابط الإنسانية بين البشر بوصفها مورداً اجتماعياً هاماً وقادراً على لعب أدوار أكثر أهمية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة بـأى مجتمع معاصر ، إن المجتمعات التى تملك رأس مال قوى لديها قدرة على التعاون البناء بين أفرادها ، كما يكون لديها أيضاً قدرة على التطور والنمو ، وينظر البعض لرأس المال الاجتماعى ، القائم بمجتمـع مـا والمتمثل فى جملة العلاقات الإنسانية ومستويات الثقة والتعاون بين الناس وبعضهم البعض ، كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية القائمة بالمجتمع ، وأيضاً ينظر لرأس المـال الاجتمـاعى علـى أنـه مرادفـاً موضوعى لجملة التفاعلات التى تربط بين الناس بالأمور الحياتية العادية ، كما يعكـس أيـضاً العلاقـات البشرية ، والدفء العاطفى الذى يربط بين أعضاء الجماعة أو الأسرة ويعكس أيضاً الرابطة التـى تجمـع بين مجموعة من الأفراد فى وحدة واحدة ، وفى تعريف حديث لمفهوم رأس المال الاجتماعى ، يرى أنـه يعكس جملة العلاقات التنظيمية المؤسسية القائمة بالمجتمع والتى ترسخ لقيم التسامح والتعـاون والـدعم المتبادل ، كما يعرف أيضاً بأنه نمو للقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة المبنية علـى التعـاون والثقـة والالتزام [1]. وقد قام العديد من الباحثين فى مختلف التخصصات بدراسة هذا المفهوم فى علاقاته بالتنمية

1) Simon Ville, Social capital formation in Australian Rural Communities: The role of the stock and station agent, Journal of interdisciplinary history, XXXV1:2 (Autumn, 2005), P185.

بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أهم هذه الإسهامات إسهامات كلا من " روبـرت بوتنام " و " جيمس كولمان " ، وبالرغم من ذلك نجد أن المجتمعات المعاصرة منكبة على مقتضيات عالم المال دون أى اعتبار ذى قيمة لرأس المال الاجتماعى وسبل تكوينه ، ولا يجـد رأس المـال مكانـاً فـى إحصاءات الدخل القومى ، ونلاحظ أن صانعى القرار السياسى يغضون من قيمة رأس المال الاجتماعى ولا يعبأون إلا بالأنشطة التى تدور حول المال ن على الرغم من أن هناك علاقة بين رأس المـال الاجتمـاعى والتنمية ، فثمة افتراض راسخ هنا بان التنمية لها شروط اجتماعية ، فهى بحاجة إلى فاعلين على درجـة عالية من الثقة والشفافية ، وهى بحاجة إلى مجموعة من المعايير الحداثية ، وأن يدرك الفاعلون الأفـراد وجود بعضهم البعض وأن يكونوا قادرين على خلق شبكات اجتماعية لقضاء حوائجهم وتحقيـق أهـدافهم والعيش سوياً من أجل هدف واحد ، ومن ثم فإذا كان رأس المال الاجتماعى يؤشر فى حل مكوناته علـى جوانب اجتماعية وثقافية ، فإن له بلا شك مردود اقتصادى ، فهو يتضمن بعض العلاقـات البعيـدة عـن السوق ولكنها تنتج آثاراً اقتصادية إيجابية [1].

2- المتغير التابع (التنمية المستدامة):

تستلزم المجتمعات العادلة والمستدامة وجود أساس صلب من رأس المال الاجتماعى ، وحيـث إن الأفراد وليس الحكومات هم الذين يخلقون رأس المال الاجتماعى سوف يكون ضرورياً توفير الاقتصاد العام والسياسات الاجتماعية اللذان ييسران خلق رأس المال الاجتماعى ، فقد قام البنك الدولى بمحاولة لتفعيـل مفهوم التنمية المستدامة فى إطار الثروة القومية من أجل الحفاظ عليها للأجيال المستقبلة وقد ميـز بـين أربع مكونات للثروة وهى الثروة الطبيعية ، الثروة المادية ، الثروة البشرية ، ورأس المال الاجتمـاعى ، واعتبر رأس المال الاجتماعى الروابط المؤسسة المرتبطة مع بعضها البعض بمعايير عامة وعلاقات يقـة وتعاون [2] ، وأصبحت اليوم كثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تـدرك أن الاسـتثمار فـى الدائرة الاجتماعية عملية مجدية اقتصادياً ، ومكون أساسى من مكونات التنمية خاصة البـدان مـا بعـد الصناعية والاستثمار فى الكائنات البشرية بجميع أشكاله هو استثمار منتج سواء كان يهدف لزيادة الدخل القومى أو لتوسيع دائرة الطاقة البشرية ، إن من بين عناصر التنمية المستدامة التمكين بمعنى أن التنمية تتم بالأفراد وليس فقط من أجلهم ، لذلك عليهم أن يشاركوا بشكل خاص فى منظمات المجتمـع المـدنى ، فالأفراد فى التنمية ليسوا مجرد متلق سلبى بل عامل فاعل فى تشكليها ، والتنمية البشرية المستدامة تضع

1) أحمد زايد وآخرون ، رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى ، القاهرة ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 2006 ، ص 6.

2) ناهد صالح مجاهد ، التقرير الاجتماعى نظرة ورصد الحاضر رؤية للمستقبل ، التقرير الاجتماعى المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأول ، القاهرة ن 2004 ، ص 108.

البشر هدفاً ووسيلة لعملية التنمية[1] ، وقد شاع استخدام مفهوم التنمية المتواصلة بوضوح فى الثمانينيات ، ويطلق عليه التنمية المحتملة أو التنمية الباقية أو التنمية الموصولة ، كما خضع المفهوم لتفسيرات متعددة وبوجه عام فإن التنمية المتواصلة تعد ركيزة المستقبل طالما أنها تسعى إلى تنمية الموارد وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير فى الوقت الراهن دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة [2].

ولذلك أصبحت التنمية المستدامة من المصطلحات الدارجة وإن كان معناها قد اتسع فى أيامنا هذه ، فلم يعد مقصوراً على التنمية الزراعية أو الصناعية أو الاقتصادية أو ما شابه ذلك بل اتسع ليشمل أيضاً التنمية البشرية وأصبح الحديث عن التنمية المعرفية والثقافية من قبيل المسلمات فى عصر نطلق عليه عصر العولمة فمن يمتلك المعرفة من البشر هو بحق من يمتلك القوة ، ولما كان الإنسان هو الذى يملك المعرفة وهو الذى يستطيع تطويرها ، ولما كان هو القادر على أن يسخر هذه المعارف فى السيطرة على الموارد الطبيعية وتطوير الصناعات ، فقد أصبح الاستثمار الحقيقى هو الاستثمار فى الإنسان ، فالتنمية المستدامة تعنى بالنسبة لكل عناصر التنمية التى لا تتوقف عند حد معين ، بل تمتلك آليات الأطراد فى التزود بالجديد ، إذ أن التنمية إما تنمية الإنسان ذاته ومعرفته أو تنمية يصنعها الإنسان لذاته لذلك فالمواطن الحر لا يمكن العيش إلا مع الأحرار والمواطن المبدع لا يولد إلا فى مجتمع يسمح بالإبداع لذلك فالتنمية المستدامة لا يصنعها إلا الإنسان الحر الذى يتمتع بجميع الحقوق السياسية فى مجتمع ديمقراطى يسمح للجميع بالمشاركة والإبداع[3].

3-المتغير الوسيط (المنظمات غير الحكومية):-

مما يزيد من أهمية رأس المال الاجتماعى ، إنه نتيجة تنمية وطنية شاملة من خلال إنشاء وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية الطوعية ، إن المنظمات غير الحوكمية قد اكتسبت أهمية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة والنامية وحسب ما يراه الاجتماعيون فإن عمل هذه المنظمات ضمن مفهوم المجتمع المدنى يعزز من رأس مال اجتماعى متطور ومستقل وهذه الدول التى تعظم منه تكون أكثر حظاً فى تجاوز الأزمات الاقتصادية ، وأن أهمية هذه المنظمات فى المجتمع تأتى من طبيعة ما يربطها من اعراف وقواعد غير رسمية وعلاقات تمكن الأفراد من القيام بمشاريع تعاونية مشتركة لتحقيق تبادل المصالح ، وتسمى هذه العلاقات برأس المال الاجتماعى ويتراكم كلما ارتفعت درجة الثقة ، وينعكس ذلك على إقامة مؤسسات

---

1) عبد الله الصادق ، ورقة عمل بعنوان العمل الاجتماعى التطوعى ، رؤية مستقبلية اقتصادية ، 2001.
http:/www.google.com/

2) عبد الله محمد عبد الرحمن ، مريم أحمد مصطفى ن التنمية بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ،2000،ص 130.

3) مصطفى النشار ، الحرية والديمقراطية ، كأساس للتنمية المستدامة ، 2005. http:/wwww.amanjordan.com

اقتصادية واجتماعية تنموية حيث إن غياب تلك الثقة يشكل إحدى أسباب التخلف الاقتصادى وعليه فحجم المشاركة لأفراد المجتمع فى نشاط تلك المنظمات يعد مؤشراً يقاس على أساسه درجة رأس المال الاجتماعى ويعتبر دور تلك المنظمات فعالاً من خلال الأنشطة والوظائف التى تقدمها لتشبع حاجات المواطنين وتساعدهم على القيام بجهد تنموى عن طريق التاسيس للمشروعات التنموية مما يساعد المواطنين على تحسين مستواهم ووضعهم الاجتماعى.

ثانياً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها :-

وفى ضوء الاعتبارات السابقة التى أوضحنا فيها أهمية الدراسة التى تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الهدف الرئيسى التالى : التعرف على دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة.

ويندرج تحت الهدف الرئيسى عدة أهداف فرعية :

- التعرف على مصادر ومكونات رأس المال الاجتماعى.

أى التعرف على رأس المال الاجتماعى باعتباره يمثل أحد الأصول التى تنشأ عندما تقوم شبكة العلاقات فى المنظمات بتنمية القدرة على العمل التعاونى من أجل تحقيق مكاسب إنتاجية متبادلة ويعنى ذلك التعرف على آليات تشكيل رأس المال الاجتماعى والتعرف على سبل تراكم رأس المال الاجتماعى.

- التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم فاعلية رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

ونقصد بذلك الهدف دراسة تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على المجتمع المصرى ، ورصد التداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى على الشرائح الاجتماعية الفقيرة ، وتراجع دور الدولة وتخليها عن أداء أدوارها التقليدية وتأثير ذلك على التاكيد على أهمية ودور رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

- التعرف على أساليب غنتاج رأس المال الاجتماعى وتأسيس تراكمه وتفعيله فى تحقيق التنمية المستدامة.

أى التعرف على سبل إنتاج رأس المال الاجتماعى وتحقيق تراكمه ويتطلب ذلك التعرف على دور المرأة فى تحقيق بناء ونمو وتراكم رأس المال الاجتماعى ، كذلك التعرف على دور المنظمات غير الحكومية فى نشر ثقافة التطوع لإنتاج وتفعيل رأس المال الاجتماعى.

- التعرف على ظروف السياقات الاجتماعية التى تساعد على تعظيم فاعلية رأس المال الاجتماعى.

ويعنى ذلك الهدف بالتعرف على السياقات الاجتماعية التى تتمثل فى المجتمعات الحضرية ، والمجتمعات المغلقة (الريفية) وأى منهما يساعد على تعظيم فاعلية وإنتاج رأس المال الاجتماعى.

- دور المنظمات غير الحكومية فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة.

ويعنى ذلك الهدف التعرف على دور المنظمات غير الحكومية فى توجيه رأس المال الاجتماعى وتطويره لتحقيق أبعاد التنمية ومجالاتها المختلفة فهى تقوم بتطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية الاجتماعية من حيث الرعاية الاجتماعية للفئات التى تحتاج إلى رعاية ، وكذلك التعرف على دور المنظمات غير الحكومية فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية الصحية على اعتبار أن الإنسان هو أداة التنمية وغاياتها فيجب الاهتمام بصحته ، والتعرف على دور المنظمات غير الحكومية فى توجيه وتطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد ، والتعرف على دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية السياسية وتدعيم قيم المشاركة والديمقراطية ، والانتماء ، وكذلك التعرف على دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية البيئية والحفاظ على أصول التنمية.

تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسى التالى : ما دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة ؟

ويتفرع من ذلك التساؤل الرئيسى عدة تساؤلات فرعية :

1. ما مكونات رأس المال الاجتماعى وآليات تشكيله ؟
2. ما أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم دور رأس المال الاجتماعى وفاعليته فى المجتمع؟
3. ما ظروف السياقات الاجتماعية التى تعظم من فاعلية رأس المال الاجتماعى ؟
4. ما دور المنظمات غير الحكومية فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً : أهمية الدراسة :-

إن العرض السابق لموضوع الدراسة وإشكاليتها يقودنا إلى التأكيد على أهمية الدراسة انطلاقاً من الاعتبارات العلمية أو النظرية والتطبيقية التى يهمنا تناولها فى سياق تقديم هذا العمل.

1) الأهمية العلمية أو النظرية :

تكمن الأهمية العلمية للدراسة الراهنة فى طرحها لمفهوم رأس المال الاجتماعى ومعرفة مما يتكون ومعرفة مصادره وربطه بالمتغير التابع وهو التنمية المستدامة ، حيث إن التنمية المستدامة لم تصبح هدف المجتمعات المتقدمة فحسب بل أصبحت محور اهتمام الجميع ، وهى التنمية التى تتم من أجل الأفراد أنفسهم من أجل تحقيق حياة افضل للأجيال الحالية والمقبلة.

وتكمن الأهمية العلمية للدراسة فى اختيار بعض الفرضيات المتعلقة بتشكل رأس المال الاجتماعى وفاعليته ومنها :

- يمكن النظر لرأس المال الاجتماعى كشكل من أشكال رأس المال ، ويتطلب هذا وجوب دراسة مقولات بورورديو حول أشكال رأس المال ومدى الاستفادة منها فى دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعى.
- للروابط والعلاقات غير الرسمية دور فى عملية التنمية المستدامة.
- هناك بعض الآليات تساعد على تشكيل رأس المال الاجتماعى منها المشاركة ، الثقة ، التعاون ، الالتزام ، التسامح ، والتبادلية.
- للمنظمات غير الحكومية دور فى توجيه وتطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة.

2) الأهمية التطبيقية للدراسة:-

وتكمن فى أن المجتمع المصرى فى الوقت الراهن فى احتياج شديد إلى تحقيق التنمية المستدامة لمشاركة جميع أفراد المجتمع المصرى فى تحقيق ذلك الهدف ولأن المجتمعات المستدامة تستلزم وجود أساس صلب من رأس المال الاجتماعى ، حيث إنه لا يمكن الإصلاح والتحديث الاجتماعى والاقتصادى والسياسى أن يحقق أهدافه فى غياب نسق قيمى وأخلاقى يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة ، ويعزز من مساحات الثقة الواجب توافرها وإن الاهتمام ببناء رأس المال الاجتماعى ومكوناته القيمة والأخلاقية والدينية يعد سبيلاً لتطوير رأس المال الاجتماعى ، ولذلك قد يكون ضرورياً توفير الاقتصاد العام والسياسات الاجتماعية اللذان ييسران خلق وتطوير رأس المال الاجتماعى.

ولذلك تساهم هذه الدراسة الراهنة مع دراسات أخرى فى تقديم فهم عميق لمتغير مهم وذا دور فعال فى تحقيق التنمية المستدامة يمكن استغلاله فى المجتمع المصرى باعتباره إحدى ثرواتها وهو رأس المال الاجتماعى.

رابعاً : المفاهيم الأساسية للدراسة :-

إذا كان تحديد المفاهيم أمراً لازماً فى المناقشات العامة ، فإنه يصبح ألزم وأوجب فى البحث العلمى على وجه العموم ، والبحث الاجتماعى على وجه الخصوص ، لأن البحث العلمى يحتاج إلى درجة عالية من الدقة والتحديد ، كما أن البحث الاجتماعى إلى جانب ذلك يستمد أغلب مفاهيمه من لغة الحياة العلمية [1] ، والاصطلاح العلمى هو الوسيلة الرمزية التى يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعانى والأفكار

1) محمد شفيق ، البحث العلمى ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ط4 ، 200 ، ص 64.

المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس ، ولكل اصطلاح مفهوم مرتبط به ، وتعبر المفاهيم دائماً عن الصفات المجردة التى تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعنى واقعة أو حادثة بعينها أو شيئاً بذاته ، ويمكن الاستعانة بالتعريفات الإجرائية لتوضيح المفهوم كلما أمكن ذلك ، والتعريف الإجرائى هو الذى يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع فى ملاحظته أو قياسه أو تسجيله ، وبديهى أن التعريفات الإجرائية للمفهوم لا تتقيد بالشروط المنطقية فى التعريف ، إلا أنها تصل بالمفاهيم إلى أقصى ما يستطيعه الباحث من الوضوح فى ذهنه من يقرأ البحث [1].

ومن هذا المنطلق نعرض للمفاهيم الأساسية التى تعرض لها البحث بالدراسة :-

1) مفهوم الدور (Role):

يعرف الدور من خلال احتكاك الأفراد مع بعضهم البعض يتكون بينهم نوع من التنظيم الذى يكون الجماعات التى تحتوى على مجموعة من الأوضاع والأدوار لأفرادها ، ومجموعة من القواعد والتشريعات التى تنظم العلاقة بين أعضائها وأصبح لكل تنظيم اجتماعى أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها ، ومفهوم الدور يعنى السلوك المتوقع من الفرد أداؤه فى مكانه معينة[2].

وتوضح موسوعة علم الاجتماع التعريف الكلاسيكى للدور وهو الذى قدمه لينتون (1936) باعتباره الجانب الدينامى للمكانة ، فإذا كانت المكانة تمثل وضعاً اجتماعياً معيناً له مجموعة محددة من الحقوق والواجبات المرتبطة به فإن الدور يعنى تنفيذ توقعات المكانة وتوقعات الدور بواسطة السلوك المتوقع لمكانة معينة ، وقد تطور هذا المفهوم للدور فى إطار الوظيفية حيث أضاف إليه ميرتون (1949) مفاهيم جديدة " مجموعة الأدوار " وقصد به مجموعة علاقات الدور المرتبطة بمكانة معينه[3].

ويعرفه عاطف غيث من ناحية أخرى كعنصر فى التفاعل الاجتماعى ، وهو هنا يشير إلى نمط متكرر من ألفعال المكتسبة التى يؤديها شخص معين فى موقف تفاعل ، والدور نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعى معين ودور الشخص فى أى موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه ، ويقوم البناء الاجتماعى بتحديد متطلبات معينة تنعكس على توقعات الشخص لسلوك غيرهم أو سلوكهم الخاص فى أوضاع معينة على أن هناك فروقاً بين التوقعات المتصلة بوضع معين للمكانة (كوضع الأب أو الطبيب أو الزوج) ومع ذلك فهناك مستوى للسلوك المتفق عليه ثقافياً [4].

---

1) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة ، ط 11 ، 1990 ، ص 175 – 179.
2) سلوى عبد الحميد الخطيب ، نظرة فى علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، ط 2002 ، 1 ، ص 60.
3) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثانى ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، القاهرة ، المجلة الأعلى للثقافة ، 2000 ، ص 366.
4) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1996 ، ص 390.

ونستخلص من هذه التعريفات السابقة لمفهوم الدور أنه يتحدد فى عدة عناصر :

- الأفعال التى يقوم بها الفرد أو الجماعة.
- أن تكون هذه الأفعال متوقعة.
- إن هذه الأفعال تتحدد وفقاً لمكانة الفرد وموقعه فى البناء الاجتماعى.

التعريف الإجرائى للدور :

وفى هذا الإطار فإن دور رأس المال الاجتماعى يتحدد إجرائياً فى : الاستفادة من شبكة العلاقات غير الرسمية فى دعم الروابط وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير المنظمات غير الحكومية لرأس المال الاجتماعى وتوجيه لتقديم الخدمات والأنشطة بما يحقق التنمية المستدامة.

2) مفهوم رأس المال (Capital):

يمثل رأس المال عموماً أحد عوامل الإنتاج ، بل إن عملية تراكم رأس المال تمثل الدينامية ، لنمط الإنتاج أو النظام الرأسمالى الحديث ، والفكر السائد يؤكد على أن جوهر التنمية هو تكوين رأس المال العينى الثابت على نحو تراكمى ، بما يتضمنه من تعاظم الأصول الإنتاجية من معدات وآلات وطرق وقنوات ... إلخ ، إلا أن خبرات وتجارب التنمية أكدت أن التنمية فى أى مجتمع ترتكز ، إلى جانب رأس المال المادى ، على رأس المال البشرى ، وأصبحت الموارد البشرية تشكل جانباً هاماً فى التصنيف المعروف ، (العمل + رأس المال) ، وأصبح ينظر إلى التنمية على أنها عملية تفاعل الإنسان مع الموارد الطبيعية.

يعد علم الاقتصاد الحديث رأس المال الاجتماعى واحد من عوامل الإنتاج وهى الأرض والعمل والمشروع ويتكون رأس المال من الأدوات والمعدات والمصانع وأى مواد أو معدات أخرى من صنع الإنسان لا تستخدم فى الاستهلاك المباشر ، وتساهم فى العمل المنتج أو تعظمه ومنذ " أدم سميث " أصبح من المعتاد التميز بين رأس المال الدائر ورأس المال الثابت ، ويستخدم الأول فى شراء السلع وبصفة خاصة المواد الخام ، وجهد العمل وفى المادة بيعها كمنتجات بغرض الربح أما رأس المال الثابت : مثل الأدوات فإنه ينتج ربحاً دون أن يعرف مزيداً من الدوران وفى رأى " ماركس " أن عملية تراكم رأس المال تمثل الدينامية المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالى وتعتمد هذه العملية على استغلال العمال من خلال انتزاع فائض القيمة[1].

---

1) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 762.

توسع " بورورديو " فى كتابة " أشكال رأس المال " فـى مفهـوم رأس المـال وتجـاوز المفهـوم الاقتصادى الذى يركز على التبادلات المادية ليشمل الأشكال الغير مادية والغير اقتصادية.

ولقد استعار " بورورديو " هذا المفهوم من علم الاقتصاد واستطاع من خلالـه أن يقـدم تفـسيرات وتحليلات العلاقة بين الشفافية والبنية الاجتماعية القائمة فى المجتمع ، ومفهوم رأس المال عند " بورورديو " أوسع من فكرة رأس المال النقدى فى الاقتصاد عند " ماركس " ، فرأس المال عند " بورورديو " تـشتمل على رأس المال النقدى ورأس المال غير النقدى.

وتكشف محاولة تأمل التعريفات الخاصة برأس المال عن وجود بعض العناصر المـشتركة بينهـا نذكر منها :

- يمثل رأس المال عموماً أحد أهم عوامل الإنتاج.
- يرتكز جوهر التنمية فى أى مجتمع على تعاظم الأصول الإنتاجية وتكوين رأس المال.
- يشمل رأس المال النقدى ورأس المال غير النقدى.

التعريف الإجرائى لرأس المال:

يمثل رأس المال أحد عوامل الإنتاج ، وأن عملية تراكم رأس المال تمثل الديناميةالمميـزة لـنمط الإنتاج الرأسمالى ، وإن رأس المال يتسع ليشمل رأس المال النقدى ورأس المال غير النقدى.

3) رأس المال الاجتماعى (Social Capital):

يعد " جون ديوى " أول من استخدم رأس المال الاجتماعى كاتجاه عام فى المدرسة والمجتمع عام 1899م ورغم ذلك لم يحدد مفهوماً له ، حيث ركز على الاتصال للتعبيـر عـن رأس المـال الاجتمـاعى واستخدامه من خلال تغيير المعلومات وتحديد المشكلات ومواجهتهـا وإدارة الـصراع ، وحيـث تـرتبط العلاقات الاجتماعية بالقدرات الفردية وبذلك استخدم رأس المال الاجتماعى قديماً دون تحديـد مفهومـه ، وظهر مصطلح رأس المال الاجتماعى بقوة فى السنوات الثمانية الماضية وبخاصة فى القضايا الاجتماعيـة المثارة على الساحة المجتمعية.

واستخدم بعض العلماء الاجتماعيين والمهتمين بالقضايا الاجتماعية مفهوم رأس المال الاجتمـاعى فى فهم العلاقات الإنسانية القائمة بين الأفراد وبعضهم البعض بالمجتمعات والثقة والتعاون[1].

---

1) طلعت السروجى ، مرجع سابق ، ص 11.

يعرف بورورديو رأس المال الاجتماعى بأنه الصلات والعلاقات الاجتماعية ، واعتبره تجميعاً لمصادر ثروات فعلية أو محتملة ، وهى مربوطة بالعضوية فى جماعة ، توفر لكل عضو فيها خلفية لامتلاك رأس مال جماعى وتزوده بها ، والمحصلة النهائية لهذا المال الاجتماعى مكافأة اقتصادية مكتسبة من خلال مشاركة مستمرة فى شبكة باعتبارها تزيد المنافع المتبادلة ، حيث اعتبر راس المال الاجتماعى وسيلة من خلال الارتباطات الاجتماعية [1].

وبرغم أهمية دراسة رأس المال الاجتماعى فى فهم العلاقات الإنسانية القائمة فى المجتمع فإن الكثير من العلماء يرون إمكانية التوسع فى تطبيق هذا المفهوم فى التعرف على بيئات التعلم الافتراضية التخيلية التى تدعم من القدرات الفردية ترتبط وتعتمد عليها العلاقات الاجتماعية.

ويعتم مفهوم رأس المال الاجتماعى بالتعرف على المشكلات الاجتماعية المرتبطة بنقص أو ضعف الروابط والصلات الاجتماعية بين الناس ، ومن ثم فإن دور رأس المال الاجتماعى يمكن أن يفيد فى تحقيق منافع اقتصادية أو على الأقل يستخدم هذا المفهوم فى تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة للمجتمع والجدير بالذكر أن الكتابات التى تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعى وعلاقته بالمجتمع والاقتصاد كثيرة للغاية وبخاصة خلال السنوات العشرة الماضية ونركز على مفهوم رأس المال الاجتماعى ، وكيفية استخدام هذا المفهوم فى تنمية وتطوير علاقات الثقة بين البشر ، ومن ناحية أخرى للتعرف على كيفية تنمية العلاقات الإنسانية من خلال تطبيق مفهوم رأس المال الاجتماعى.

وينظر علماء الاجتماع للعلاقات والروابط الإنسانية بين البشر بوصفها مورداً اجتماعياً هاماً وقادراً على لعب أدوار أكثر أهمية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأى مجتمع معاصر وأن المجتمعات التى تملك رأس مال قوى لديها قدرة على التعاون البناء بين أفرادها كما يكون لديها أيضاً قدرة على التطور والنمو[2].

إن المقصود برأس المال الاجتماعى على وجه الدقة هو البناء المجتمعى القائم بمجتمع ما والمتمثل فى جملة العلاقات الإنسانية ومستويات الثقة والتعاون بين الناس وبعضهم البعض كما يعبر عن جملة الشبكات الاجتماعية القائمة بالمجتمع وأيضاً ينظر لرأس المال الاجتماعى على انه مرادفاً موضوعى لجملة التفاعلات التى تربط الناس بالأمور الحياتية العادية ، كما يعكس أيضاً العلاقات البشرية ، والدفء العاطفى

1) بورورديو ، أسئلة علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 66.
2) طلعت مصطفى السروجى ، رأس المال الاجتماعى مرجع سابق ، ص 11.

الذى يربط بين أعضاء الجماعة أو الأسرة ويعكس أيضاً الرابطة التى تجمع بين مجموعة من الناس فى وحدة إنسانية واحدة وفى تعريف حديث لمفهوم رأس المال الاجتماعى ، يرى أنه يعكس جملة العلاقات التنظيمية المؤسسية القائمة بالمجتمع والتى ترسخ لقيم التسامح والتعاون والدعم المتبادل[1].

ويعرف كولمان رأس المال الاجتماعى على أنه رصيد اجتماعى يقف خلف الفعل الاجتماعى حيث تبنى كولمان نظرة عقلانية مثالية للبناء الاجتماعى بوصفه يتكون من مجموعة من الواجبات والتوقعات وقنوات الاتصال والقيم والمعايير[2].

يعرف البنك الدولى مفهوم رأس المال الاجتماعى كأحد المداخل التى تمكن من تحليل القوة الفاعلة فى التنمية ، لأن المفهوم يعتبر بمثابة الغراء الذى يمسك ويربط الجماعات المختلفة مع بعضها البعض ، ودعم الروابط التى تقوم على قيم مشتركة ومعايير ومؤسسات مختلفة فرأس المال الاجتماعى يعد مصدراً من المصادر المجتمعية التى تربط المواطنين وتوحدهم وتمكنهم من مسايرة أهدافهم بصورة أكثر فاعلية ، إذ تتحكم فى إدارة المواطنين ، وتدعوهم للتعاون مع بعضهم البعض بالاشتراك فى مناحى الحياة وبأسلوب جماعى ورأس المال الاجتماعى يعتبر أحد الأبعاد الأساسية التى تشكل التماسك الاجتماعى للمجتمع ، لتغطية موضوعات كثيرة ومتنوعة ، مثل نوعية وكثافة العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات والمشاعر المتبادلة والالتزام والصدق والثقة فى ضوء قيم ومعايير مشتركة والشعور بالانتماء والولاء وهى عناصر أساسية هى التماسك الاجتماعى الداخلى للمجتمع[3].

ويعرف بوتنام رأس المال الاجتماعى بأنه مميزات التنظيم الاجتماعى مثل الشبكات الاجتماعية والمعايير والثقة التى تسهل التنسيق والتعاون والمنفعة المتبادلة ، ومن ثم يرتبط هذا النوع من رأس المال ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع المدنى وفعاليته ، ويرى بوتنام أن رأس المال الاجتماعى يتكون من العناصر الآتية :

- شبكات الخطوط التى تشكل معاً المجتمع المدنى (المؤسسات ، والتسهيلات والعلاقات التطويرية وقطاعات الدولة والقطاعات الشخصية ، وكثافة عمل الشبكات بين هذه القطاعات الثلاثة.
- إحساس الأفراد بالانتماء للمجتمع المدنى مع الإحساس بالتماسك والمساواة مع أعضاء المجتمع الآخرين.

---

1) المرجع السابق ، ص 12.

2) James Coleman, Social Capital in The creation of human capital, American Journal of sociology, Vol.94, 1988, p:121.

3) http://www.worldbank.org/

- معايير التعاون والتبادل والثقة التى تحكم وظائف الشبكات.
- المشاركة المدنية التى تتضمن المشاركة فى عملية المحافظة على استخدام شبكة العلاقات التطوعية والخاصة بالدولة الاجتماعية[1].

وينظر نان لن لرأس المال الاجتماعى بمدخل فردى باعتباره استثمار فى العلاقات الاجتماعية من خلال العائدات المتوقعة فى السوق[2].

وأكثر الأعمال أهمية والتى ساهمت فى بلورة المفهوم فترجع إلى كل من " روبرت بوتنام " 1995م ، و " جيمس كولمان" فأعمال " بوتنام " تقوم على رؤية ضيقة فى استخدام المفهوم ، إذ يعرفه بأنه مجموعة من الروابط الأفقية التى تربط الأفراد مع بعضهم البعض ، وشبكة الارتباطات المدنية التى توصل القيم والقواعد الفاعلة للمجتمع ، وتولد وتقوى الثقة فى مصداقية هذه القواعد ووفقاً لهذا المعنى فإنه يعبر عن مظاهر التنظيمات الاجتماعية مثل شبكات الاتصال ، والمعايير والثقة التى تسهل التعاون ، والتنسيق من أجل مصالح متبادلة[3].

ويستخدم " كولمان " نفس المفهوم فى أمريكا ليشير إلى الحراك داخل البنية الاجتماعية وهو جزء لا يتجزأ من هذه البنية ، كما أنه ليس متغيراً تابعاً لها ، وهو يسهل الانتقال للفاعلين داخل هذه البنية سواء كانوا أفراد أو جماعات والذين يرغبون فى البحث عن أهدافاً معينة بصرف النظر عمل إذا كانت أهداف جيدة أم سيئة ويرى " كولمان " أن رأس المال الاجتماعى يعتبر شكلاً منتجاً أو مولداً ، حيث يتيح إمكانية تحقيق أهداف معينة ما لم يكن من الممكن تحقيقها فى غيابه ، ورأس المال الاجتماعى كما استخدمه " كولمان " يورث وينتقل من خلال العلاقة بين الآباء والأبناء ، وبالاعتماد على طبيعة البيئة الاجتماعية للعائلة.

فقد استخدم " كولمان " المفهوم للتعبير عن الروابط الرأسية إذ يرى أن رأس المال الاجتماعى وحدات متنوعة فى البناء الاجتماعى ، يسهل الفاعلين بالقيام بأفعالهم ، سواء كانوا أفراد أو جماعات ويصف " كولمان " المفهوم بأنه يتلازم مع العلاقات الأسرية والمنظمات الاجتماعية للمجتمع ، والتى تشكل مصادر هامة فى عملية التنشئة الاجتماعية وبعض الجوانب الأخرى للعلاقات الاجتماعية التى تعتبر مصدراً اجتماعياً للمفهوم مثل الالتزامات والتوقعات ، قنوات المعلومات (مثل شبكة العلاقات والأصدقاء) ،

1) Robert Putnam, " Boling Alone ": Americans Declinging, Social capital, Journal of Democracy No.6, 2000, p65-68.
2) Nan lin, Social Capital, A Theory Of Social Structure And Action, Cambridge university press, 2001, p:19.
3) Anihudh Kirshna, "Active Social Capital ", Columbia university press, New York, 2002, p:2.

المعايير والجزاءات الفاعلة (مثل معايير الإنجاز ، العقوبة ضد الجريمة) ، علاقات السلطة ، المنظمات الاجتماعية وتفرعاتها ويمكن القول أن " كولمان " يرى رأس المال الاجتماعى يتواجد بدرجات متفاوتة فى كل أنواع العلاقات الاجتماعية ويتخذ أشكالاً مختلفة ، ونشير هنا إلى التقارب الواضح بين مفهومى " بورورديو " و " كولمان " لرأس المال الاجتماعى وإن كان " بورورديو " قد ركز على العلاقات الاجتماعية فإن " كولمان " ركز على مبدأ الثقة والائتمان بجانب تلك العلاقات.

وفى ضوء تعدد المجالات التى يتضمنها المفهوم ، يمكن التمييز بين مستويات ثلاثة :

1- مستوى العلاقات الشخصية مثل الأسرة ، الأصدقاء ، الجوار.

2- مستوى الروابط الوسيطة مثل النوادى ، المصانع ، الأحزاب السياسية.

3- مستوى المؤسسات المجتمعية.

ورغم الاختلافات التى أحاطت باستخدام هذا المفهوم سواء اقتصرت على تضيق نطاقه كما فعل بوتنام ، أو توسيع نطاق استخدامه كما استخدم عند " كولمان " فإن جذوراً مشتركة تجمع بينهم ، وتركز على شبكة العلاقات والمعايير ، فلا يوجد اختلافاً واضحاً بين مداخل دراسة رأس المال الاجتماعى ، ولكن التمييز يمكن أساساً فى اختيار أنماط الظواهر التى تخضع للتفسير ، فنجد أن المدخل عند " كولمان " يعتمد على اختيار ظواهر متأصلة وموجودة على مستوى الأفراد ، بينما نجد أن بوتنام اعتمد على اختيار ظواهر على المستوى الجمعى.

ويمكن الإشارة إلى مفهوم العلاقات الاجتماعية كمفهوم فرعى لرأس المال الاجتماعى :

العلاقات الاجتماعية:

تعرف العلاقات الاجتماعية على أنها نتيجة التفاعل الاجتماعى (التأثير والتأثر أو الأخذ و العطاء) بين شخصين يشغلان موقعين اجتماعيين داخل الجماعة أو التنظيم أو المؤسسة الاجتماعية[1]، تحدث العلاقات الاجتماعية بين الأفراد نتيجة لعدة عوامل أهمها تبادل المصالح أو تبادل الخبرات أو لوجود اهتمامات مشتركة ، وغيرها وهناك عدة أنواع من العلاقات كالعلاقات الأسرية أو القرابية والجنسية وعلاقات العمل والجيرة وغيرها ، وبغض النظر عن أسباب تجمع هؤلاء الأفراد ، فإن أفراد الجماعة الواحدة يتحدون معاً فى مجموعة من الاهتمامات المشتركة ، وأهم ما يجب أن نذكره هنا أن أفراد الجماعة الواحدة يتصرفون معاً بشكل مختلف تماماً عن تصرفاتهم إذا ما كانوا منفصلين عن هذه الجماعة ،

1) معن خليل عمر ، البناء الاجتماعى أنساقه ونظمه ، دار الشروق ، ط1 ، 1992 ، ص77.

فالجماعات الاجتماعية مهما اختلفت فى أهدافها فأنها تتفق فى بنائها ، وتختلف العلاقات الاجتماعية باختلاف المجتمعات ، فتتميز العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات العشائرية الصغيرة بالعلاقات الوثيقة والشخصية ، فهى تعتمد على علاقة الوجه بالوجه ، أما فى المجتمعات الحضرية الصناعية فالعلاقات الاجتماعية تتسم بالتعقيد والرسمية[1].

ويرى عاطف غيث أن هذا المصطلح بمعناه العلم إلى تفاعل الجماعات الاجتماعية أو إلى دراسة هذا التفاعل ومن الواضح أن المبادئ العامة التى تطبق على التفاعل بين الجماعات الاجتماعية وتطبق أيضاً على العلاقات المتبادلة بينها[2].

ويمكن القول أن المفاهيم المختلفة لرأس المال الاجتماعى تؤكد على مجموعة من النقاط أهمها :-

- يعتمد رأس المال الاجتماعى على هيكل العلاقات الاجتماعية غير الرسمية.
- الربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على افتراض أن العلاقات الاجتماعية تؤثر على أداء السوق والدولة.
- التأكيد على إمكانية تقوية رأس المال الاجتماعى ودعمه باعتباره عملية تحتاج إلى موارد[3].

التعريف الإجرائى لرأس المال الاجتماعى :

يعتبر راس المال الاجتماعى هيكل العلاقات الاجتماعية غير الرسمية المؤدية إلى تطوير التعاون فهو بذلك جملة القيم الجماعية غير الرسمية ، والتسامح والثقة الاجتماعية والمعايير الأخلاقية والتقاليد والأعراف التى تحدد العلاقات والتفاعلات المتبادلة ، فى إطار التنظيمات والروابط وشبكة العلاقات الاجتماعية كمورد لتمكين الناس لتحقيق الأهداف المجتمعية ، فهو مصدر من المصادر المجتمعية التى تربط المواطنين وهو يشير إلى استخدام العلاقات الاجتماعية والروابط غير الرسمية فى تحقيق وإنجاز الأهداف.

4) التنمية (Development):

تعرف التنمية فى معناها الأصلى بأنها مرادفة للنمو أو الانفتاح على الطاقات والإمكانيات الكافية وعندما تحول المصطلح من اللغة العادية إلى العلوم الاجتماعية اندرج تحت المدخل التطورى مثله فى ذلك مصطلح (التقدم) إلا أن التنمية كمصطلح يستخدم دولياً على نطاق واسع لا تشير إلى عملية نمو تلقائية

1) سلوى عبد الحميد الخطيب ، نظرة فى علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ، ص 57.
2) محمد عاطف غيث ، قاموس الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، 1976 ، ص 92.
3) ناهد صالح ، هدى مجاهد ، التقرير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص 103-104.

وإنما إلى عملية تغير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلى ، وتستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوة اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالعقل ، وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة ، وتهيئة الظروف المتعددة ، لهذا الجانب من التغير الاجتماعى الذى يطلق عليه التنمية[1].

وتعرف التنمية بالاعتماد على منهج تكاملى بأنها عملية واحدة شاملة تتناول أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة[2].

ويقوم إطار المفهوم الشامل للتنمية على تعريفات فرعية للتنمية تؤدى بالشعوب إلى تحقيق أهدافها وتطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1- التنمية السياسية :-

فإدارة التنمية ترتبط بمدى مقدرة النظام السياسى وأجهزته المختلفة فى الدول على تعبئة الرأى العام وتوجيهه لخدمة خطط التنمية وأغراضها والتنمية السياسية ضرورة ملحة لإتمام عمليات التنمية وفروعها الأخرى من اجتماعية وإدارية واقتصادية ، ولعل هذا مرده ترابط العلوم الاجتماعية وتأثيرها المتبادل مع بعضها البعض مما يجعل كلا منها ضرورياً للأخر ، وتنمية أى من هذه الروافد تستلزم تنمية الروافد الأخرى ، إن التنمية السياسية ضرورة ملحة فى الدول النامية وتعنى فى أبسط صورها إيجاد الأجهزة السياسية القادرة والمؤهلة لرسم مسار تقدم الدولة والتخطيط لمستقبلها بكل ثقة ووضوح ، بجانب ذلك فأنها تعنى العمل على توسيع قاعدة المشاركة وإرساء دعائم ثابتة للديمقراطية السياسية فى الدولة ، ولذلك لضمان سير خطط وعمليات التنمية نحو الهدف المرسوم لها.

2- التنمية الاجتماعية :-

تنبع ضرورة التنمية الاجتماعية من اثر المجتمع وما يسوده من نظم وتقاليد وعادات على الاقتصاد المستهدف فى عمليات التنمية ، والتنمية الاجتماعية تهدف إلى القضاء على المعوقات التى تعمل مع العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية والإدارية على إعاقة التنمية وذلك بأثرها وتأثيرها على إدارة التنمية ، ويعرف الرأسماليون التنمية الاجتماعية على أنها : إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التى تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية ، وهذا تعريف لم يتفق عليه الرأسماليون عموماً أما الاشتراكيون فيسخرون من الرأسماليين ونظرتهم للتنمية الاجتماعية

1) محمد عاطف غيث ، محمد على محمد ، دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعى ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1986 ، ص 18-19.

2) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، دار الشروق ، 1998 ، ص 18.

كمجرد برامج للرعاية الاجتماعية ويعتبرونها تغيراً اجتماعياً موجهاً يهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعى فى البلاد المختلفة حيث إنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذى يراد الوصول إليه وترى أن ذلك التغيير لن يتحقق إلا عن طريق ثورة تقضى على البناء الاجتماعى القديم وتحله محل البناء الجديد ، وهذا تنبثق منه علاقات جديدة وقيم مستحدثه ، إن التنمية الاجتماعية تهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ولكن شتان بين عدالة اجتماعية يخطط لها البشر ويتكون فى مسارها وعدالة اجتماعية يقرها ويخطط لها المولى سبحانه وتعالى ويحدد مسارها.

3- التنمية الاقتصادية :-

إن التنمية الإدارية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية ليست إلا وسائل فى سبيل تحقيق غاية واحدة تحققها التنمية الاقتصادية ، ألا وهى رفعة ورقى وتقدم ورخاء ورفاه المواطن سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية ، وعليه فإن التنمية الاقتصادية هى الغاية التى تسعى لها كافة الحكومات والشعوب إلا ما ندر ، وهى التى تتم تنمية قطاعات المجتمع ونظمه لخدمتها وللتقليل من آثارها السلبية والمحافظة عليها داخل إطار محدد المعالم كى لا تفلت الأمور ويصبح المردود سيئاً[1]، وبهذا تعتبر التنمية الاجتماعية ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية ، فهى ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وضمان نجاحها واستمرارها ، فعمليات النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة تعتمد فى الوقت الحاضر على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال.

وتكشف محاولة تأمل تعريفات التنمية عن وجود بعض العناصر المشتركة بينها نذكر منها ما يلى :-

1- تشير التنمية إلى عملية تغير مقصود ومخطط.

2- هى عملية واحدة وشاملة تتناول أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3- هى عملية تهدف تحقيق التغيير المستهدف.

التعريف الاجرائى للتنمية :-

هى مجموعة علميات متكاملة تتناول أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وهى تستهدف إدخال نظم جديدة وخلق قوى اجتماعية جديدة لتحقيق التغيير المستهدف.

1) حيدر موسى عبد العظيم ، الإنسان فلسفة التنمية ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، 1995 ، ص 179 -184.

5) مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development):

تعرف موسوعة علم الاجتماع وذلك بحسب تقرير برونتلاند الذى أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية فى عام 1987م بعد أن جعلت منه السيدة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج فى التقرير الذى أعدته تحت عنوان " مستقبلنا جميعاً " وقدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتها رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وفى هذا التقرير الذى اعتمدته قمة الأرض الأولى فى جانيرو عام 1990م تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة على أنها تلبى حاجات الحاضر دون أن تضر بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها[1].

واحتل مفهوم الاستدامة مكانته كنموذج للتنمية الاجتماعية خلال فترة التسعينيات فى ضوء الاتفاق العام الذى ساد وأكد على أهمية التنمية المستدامة فى السياسات المحلية والإقليمية والقومية ، وينظر إلى المفهوم باعتباره إجابة جديدة على الاهتمام التقليدى المرتبط بالتنمية الاجتماعية المتوازنة وقد ذاع استخدام المفهوم فى عام 1987م عندما عرف بأنه " التنمية التى تحقق الاحتياجات الحالية بغير المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية ".

وفى إطار مفهوم التنمية المستدامة تم التمييز بين أبعاد ثلاثة بيئية واجتماعية واقتصادية وترتبط هذه على بعض الأبعاد الثلاثة ببعضها البعض من خلال مكونات كل منها والتى تعتمد بعضها على بعض اعتماداً متدرجاً ، فأية سياسة تقوم على التنمية المستدامة لابد وأن تأخذ فى الحسبان واقعها على كل من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ولابد من التأكيد على محافظتها على الاقتصاد والمجتمع.

ولابد من التأكيد على محافظتها على الاقتصاد والمجتمع بغير الإضرار بالبيئة التى يعتمدن عليها وتحقيق التنمية المستدامة يفترض توافر المتطلبات التالية :-

1- سياسات بيئية قائمة على إدراك البعد الاجتماعى والاقتصادى.

2- سياسات اجتماعية واعية للجوانب الاقتصادية والبيئة.

3- سياسات اقتصادية مراعية للجوانب البيئية والاجتماعية.

وعلى ذلك تعريف الاستدامة بأنها النضال الدائم من أجل تطور بيئى واقتصادى واجتماعى متجانس[2] ، وقد قام البنك الدولى بمحاولة لتفعيل مفهوم التنمية المستدامة مفهوم التنمية المستدامة فى إطار الثروة القومية من أجل الحفاظ عليها للأجيال المستقبلية وقد ميز البنك الدولى بين أربعة مكونات للثروة وهى : للثروة الطبيعية ، الثروة المادية ، الثروة البشرية ، رأس المال الاجتماعى[3].

1) جودن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، المجلد الأول ، 2000 ، ص 492.

2) http://www.worldbank.org/

3) ناهد صالح ، هدى مجاهد ، التقرير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص 108.

يعرف إدوارد باربير التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الاقتصادى الذى يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة.

وقد قام " إدوارد باربير " بتحديد أربعة سمات أساسية للتنمية المستدامة هى :

2. التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام فى كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعى وما هو اجتماعى فى التنمية.
3. التنمية المستدامة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً فى المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر فى العالم.
4. التنمية المستدامة بعد نوعى يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
5. لا يمكن فى حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية[1].

وتركز تعريفات التنمية المستدامة على عدة عناصر أهمها:

- التركيز على التنمية دون إهدار لمواردها ، أى بما يحقق استمراريتها.
- الرؤية الواسعة لجودة الحياة البشرية ، حيث يعطى اهتماماً للعناصر البيئية والاجتماعية فى الاهتمام بالعناصر الاقتصادية.
- النظر إلى القرارات التى تتخذ اليوم كقرارات مستمرة عبر الزمن ، وبالتالى يكون لها تأثير على جودة حياة المستقبلية.
- ضرورة مشاركة أفراد المجتمع فى عملية التنمية.

التعريف الإجرائى للتنمية المستدامة:-

فهى تعنى التنمية التى لا تتوقف عند حد معين بل تملك آليات الاطراد فى التزود بالجديد ، والانتقال من إستراتيجية التنمية بمنطقها الكلاسيكى إلى إستراتيجية التنمية بمنطقها الحديث ، بمعنى التنمية المستدامة ، حيث تسعى إلى إشباع حاجات البشر بغير تدمير البيئة واستنفاذ الموارد وزيادة مشاركة الجماهير فى عملية التنمية من أجل تغيير واقعهم إلى الأفضل ، وتأكيد اعتمادهم على أنفسهم فى قابل نفى الاعتماد على الدولة.

1) Edward Barbir, The Concept of sustainable Economic Development, Environmental Conservatio Vol, 14, N2, 1987.

6) المنظمات غير الحكومية (Non government organization):

يعرف إدوارد باربير التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الاقتصادى الذى يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة.

وقد قام " إدوارد باربير " بتحديد أربعة سمات أساسية للتنمية المستدامة هى :

2. التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام فى كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعى وما هو اجتماعى فى التنمية.
3. التنمية المستدامة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً فى المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر فى العالم.
4. التنمية المستدامة بعد نوعى يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
5. لا يمكن فى حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية[1].

وتركز تعريفات التنمية المستدامة على عدة عناصر أهمها:

- التركيز على التنمية دون إهدار لمواردها ، أى بما يحقق استمراريتها.
- الرؤية الواسعة لجودة الحياة البشرية ، حيث يعطى اهتماماً للعناصر البيئية والاجتماعية فى الاهتمام بالعناصر الاقتصادية.
- النظر إلى القرارات التى تتخذ اليوم كقرارات مستمرة عبر الزمن ، وبالتالى يكون لها تأثير على جودة حياة المستقبلية.
- ضرورة مشاركة أفراد المجتمع فى عملية التنمية.

التعريف الإجرائى للتنمية المستدامة:-

فهى تعنى التنمية التى لا تتوقف عند حد معين بل تملك آليات الاطراد فى التزود بالجديد ، والانتقال من إستراتيجية التنمية بمنطقها الكلاسيكى إلى إستراتيجية التنمية بمنطقها الحديث ، بمعنى التنمية المستدامة ، حيث تسعى إلى إشباع حاجات البشر بغير تدمير البيئة واستنفاذ الموارد وزيادة مشاركة الجماهير فى عملية التنمية من أجل تغيير واقعهم إلى الأفضل ، وتأكيد اعتمادهم على أنفسهم فى مقابل نفى الاعتماد على الدولة.

1) Edward Barbir, The Concept of sustainable Economic Development, Environmental Conservation, Vol, 14, N2, 1987.

6) المنظمات غير الحكومية (Non government organization):

5) مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development):

تعرف موسوعة علم الاجتماع وذلك بحسب تقرير برونتلاند الذى أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية فى عام 1987م بعد أن جعلت منه السيدة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج فى التقرير الذى أعدته تحت عنوان " مستقبلنا جميعاً " وقدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتها رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وفى هذا التقرير الذى اعتمدته قمة الأرض الأولى فى جانيرو عام 1990م تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة على أنها تلبى حاجات الحاضر دون أن تضر بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها[1].

واحتل مفهوم الاستدامة مكانته كنموذج للتنمية الاجتماعية خلال فترة التسعينيات فى ضوء الاتفاق العام الذى ساد وأكد على أهمية التنمية المستدامة فى السياسات المحلية والإقليمية والقومية ، وينظر إلى المفهوم باعتباره إجابة جديدة على الاهتمام التقليدى المرتبط بالتنمية الاجتماعية المتوازنة وقد ذاع استخدام المفهوم فى عام 1987م عندما عرف بأنه " التنمية التى تحقق الاحتياجات الحالية بغير المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية ".

وفى إطار مفهوم التنمية المستدامة تم التمييز بين أبعاد ثلاثة بيئية واجتماعية واقتصادية وترتبط هذه على بعض الأبعاد الثلاثة ببعضها البعض من خلال مكونات كل منها والتى تعتمد بعضها على بعض اعتماداً متدرجاً ، فأية سياسة تقوم على التنمية المستدامة لابد وأن تأخذ فى الحسبان واقعها على كل من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ولابد من التأكيد على محافظتها على الاقتصاد والمجتمع.

ولابد من التأكيد على محافظتها على الاقتصاد والمجتمع بغير الإضرار بالبيئة التى يعتمدن عليها وتحقيق التنمية المستدامة يفترض توافر المتطلبات التالية :-

1- سياسات بيئية قائمة على إدراك البعد الاجتماعى والاقتصادى.

2- سياسات اجتماعية واعية للجوانب الاقتصادية والبيئة.

3- سياسات اقتصادية مراعية للجوانب البيئية والاجتماعية.

وعلى ذلك تعريف الاستدامة بأنها النضال الدائم من أجل تطور بيئى واقتصادى واجتماعى متجانس[2] ، وقد قام البنك الدولى بمحاولة لتفعيل مفهوم التنمية المستدامة مفهوم التنمية المستدامة فى إطار الثروة القومية من أجل الحفاظ عليها للأجيال المستقبلية وقد ميز البنك الدولى بين أربعة مكونات للثروة وهى : للثروة الطبيعية ، الثروة المادية ، الثروة البشرية ، رأس المال الاجتماعى[3].

1) جودن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، المجلد الأول ، 2000 ، ص 492.

2) http://www.worldbank.org/

3) ناهد صالح ، هدى مجاهد ، التقرير الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص 108.

تعتبر المنظمات غير الحكومية قطاعات المجتمع المدنى إلا أنها أكثر قطاعاته تبلوراً ، بحيث نجد أن هناك بعض الكتابات التى تتحدث عن المجتمع المدنى باعتباره يتشكل من المنظمات غير الحكومية بالأساس ولقد ظهر تسميات كثيرة متنوعة لها مثل القطاع الثالث القطاع الخيرى ، القطاع المستقل أو القطاع التطوعى ، المنظمات الخاصة التطوعية القطاع المعفى من الضرائب ، المنظمات غير الحكومية الاتحادى ، الاقتصاد الاجتماعى أو القطاع أو المنظمات الأهلية.

من الواضح أن كل هذه المصطلحات تعبر عن شئ واحد غير أن كل تحديد منها يركز على جانب من جوانب الواقع الذى تمثله هذه المنظمات على حساب تجاهل الجوانب الأخرى[1].

وترجع صعوبة تعريف المنظمات الأهلية إلى إشكاليتين ، الإشكالية الأولى تتعلق بالمفهوم ، حيث نجد أن هناك مسميات ومفاهيم متعددة تستخدم فى سياقات مختلفة كى تعبر عن تلك المنظمات التى تقع بين الحكومة والقطاع الخاص مثل المنظمات غير الحكومية وهو أشهر المسميات السائدة علمياً.

والمنظمات التى لا تستهدف الربح وهو يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك منظمات الهدف العام أو الصالح العام ، وهذا المسمى سائد فى بعض دول أوربا الغربية الأخرى وفى الممارسات الحديثة لبعض دول أوربا الشرقية ، والجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية كما هو سائد فى المنظمات العربية وبعض الدول النامية.

ولا يقتصر الأمر على اختلاف مسميات وتعريفات المنظمات الأهلية بل يمتد إلى القطاع الذى تنتمى إليه هذه المنظمات مثل القطاع غير الهادف للربح والقطاع الثالث ، والقطاع الخيرى ، القطاع المعفى من الضرائب ، القطاع الأهلى.

ويرجع هذا الاختلاف بين دول العالم فى تسمية وتعريف المنظمات وأيضاً القطاع الذى تنتمى إليه إلى تركيز كل تعريف على إحدى سمات هذه المنظمات وأيضاً القطاع الذى يضعها على حساب تجاهل السمات الأخرى ، برغم أن كل هذه المسميات إنما تعبر عن شئ واحد[2].

وتتمثل الإشكالية الثانية فى تعريف مفهوم المنظمات الأهلية ، وتتعلق تلك الإشكالية بصعوبة التصنيف وإمكانية المقارنة ، فالوحدات أو المكونات التى يضمها كل تعريف تختلف من دولة لأخرى ، وهذه المنظمات غير متجانسة وتختلف فى حجمها وفى طبيعة نشاطها ، وأحياناً توجد قوانين مختلفة تتعامل مع كل مجموعة متجانسة من الوحدات فى هذا القطاع[1].

1) شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين محددات الواقع وأفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، 1997 ، ص 4.

2) أمانى قنديل : الجمعيات الأهلية فى الإطار العالمى والإقليمى ، فى أمانى قنديل وسارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، 1994 ، ص 15-16.

وبغض النظر عن التسميات التى أطلقت على المنظمات الأهلية ، فقد طرحت تعريفات كثيرة لهـا ، ووفقاً لأحكام القانون المصرى تعتبر جمعية كل جامعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منهما معاً ، لا يقل عددهم فى جميع الأحوال عن عـشرة ، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادى[2].

ويرى عبد الباسط عبد المعطى أن أهم ما يميز المنظمات من الناحية القانونية إنها تنـشأ بـإرادة الجماعات ، وتعتمد فى إدارتها على نظامها الأساسى ، وهناك قانون عام يضبط التأسـيس تمـارس مـن خلاله الحكومة نوعاً من الرقابة والإشراف المالى والإدارى ويتميز بناء هذه المؤسسات التنظيمية بأنهـا وحدات مستقلة قائمة بذاتها وتعتمد فى أداء أعمالها على العمل التطوعى[3].

كما يعرف البنك الدولى بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات المستقلة تماماً أو إلى حـد كبير عن الحكومة ، ولها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية[4].

تأخذ الأمم المتحدة بالتعريف الإغاثى الواسع ويقترح التعريف قواسم مشتركة ممكن أن تحدد عمل هذه المنظمات غير الحكومية وتؤهلها للقطاع الثالث ، وهى التكافل أو التضامن ، والعدل الاجتماعى ، ومن ثم فإن المنظمات غير الحكومية وفقاً لهذا التعريف واسعة متمحورة حول خدمات الجماعات ، ولها رؤيـة إغاثية محددو ، ومهتمة بتحسين أوضاع الفئات المهشمة التى يصيبها الضرر من التوجهات والـسياسات الإغاثية ويتحدد عملها فى المشروعات الإغاثية ، والإغاثة ، إعادة التأهيل ، ثقافة التنمية ، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والجماعية[5].

وفى إطار هذا التعريف فإن هناك العديد من الأنماط الخاصة بالمنظمات الأهلية منها :-

---

1) أمانى قنديل : مدخل للدراسة الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية العربية ، فى مجموعة باحثين ، الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية فى الدول العربية ، تحرير أمانى قنديل ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 1999 ، ص 16-17.

2) أحلام مرسى ، حامد محمد : القانون رقم 48 لسنة 2002 بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية (قطاع الشئون الاجتماعية) رقم 78 لسنة 2002 ، وزارة الصناعية والتنمية التكنولوجية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ط 3 ، 2003 ، ص3.

3) عبد الباسط عبد المعطى : الدولة والمجتمع فى قطر ، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997 ، ص 124.

4) Olenop. Maslyukivska, Role – Non Governmental organization Ivdevelopment Cooperation, Research paper, Undpiyale Collbarativerrogramme. 1999, Research Clinic Newhaven, 1999, p.7.

5) دار البصام العمل الأهلى العربى المشترك ، المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة ، 1997 ، ص10.

المنظمات الخدمية :-

هى تلك المنظمات التى تقدم خدمات للمواطنين فى مجالات التعليم ، الصحة ، وغيرها ، وفى إطار هذا النمط تقوم هذه المنظمات ببعض الأنشطة التى تجعل الحياة أكثر يسراً ، بحيث تعمل على تخليق الظروف التى تساعد على تعظيم المشاركة الفعالة للإنسان فى تنمية المجتمع.

المنظمات الرعائية :-

هى تلك المنظمات التى توفر الرعاية لفئات معينة من المواطنين مثل ذوى الحاجة كالمعقدين وكبار السن والمعوقين والأيتام ، حيث تساعد المواطنين على إشباع بعض احتياجاتهم الأساسية ، وبخاصة تلك التى تعظم من قدراتهم وتدفعهم إلى المشاركة الاجتماعية الفعالة ، استناداً إلى اعتمادهم على ذاتهم وقدراتهم من خلال تقويم هذه المنظمات لبعض الخدمات للمواطنين.

المنظمات التنموية :-

هى تلك المنظمات التى تقوم بدفع تنمية المجتمعات المحلية والوطنية ، إما مباشرة بالقيام بأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، أو تطرح أفكار بالنسبة لهذه التنمية ، ويحقق هذا النمط من المنظمات المشاركة وذلك بهدف تحقيق التنمية فى إطار مجتمع محلى محدد ، فهى تحاول استغلال طاقات البشر واستثارة حافزيتهم لتشكيل قيمة مضافة إلى قيمة المساعدة التى تقدمها المنظمات من خلال مشروعات التنمية المختلفة.

المنظمات الدفاعية :-

يمثل هذا النمط من المنظمات على مواجهة الظروف التى تعجز للشخص عن المشاركة أو التعبير عن ذاته ، أو الظروف العزل الاجتماعى التى قد يتعرض لها ، ويعبر ذلك النمط عن المنظمات التى تهتم بحقوق الإنسان والدفاع عن المرأه وحقوقها ، ومحاولة التأكيد عليها فى مواجهة التغيرات الاجتماعية والسياسية ، كذلك المنظمات المهتمة بحماية البيئة سواء كانت البيئة الطبيعية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية.

وينظر إلى تنظيمات هذا النمط – وبخاصة حقوق الإنسان – باعتبارها تمثل مدخلاً لتدخل القوى الخارجية واختراقها أو اجتياحها لبعض مظاهر السيادة الوطنية ، ومن ثم كثير من الأنظمة السياسية لمجتمعات العالم الثالث ، وبعض المجتمعات العربية لا تستريح لوجود هذا النمط فى أبنيتها[1] ، وتجدر

1) على ليلة : دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 2002 ، ص 173.

الإشارة إلى عدم وجود فاصلة بين الأنماط الثلاثة الأولى ، مما دعا الباحثة إلى دمج أول نمطين باعتبارهم نمط واحد وبالتالى تتمثل المنظمات غير الحكومية فى ثلاثة أنماط فقط هى الرعائية الخدمية ، والتنموية ، والدفاعية.

وبتحليل التعريفات السابقة للمنظمات التى تشكل بناء القطاع الثالث على اختلاف أنواعها ونشاطاتها ، نجد أن هذه المنظمات تحكمها مجموعة من السمات أو المعايير الأساسية تتمثل فى الآتى:-

1. الطوعية :- حيث تنشأ هذه المنظمات بالإرادة الحرة لأعضائها ، مع توافر قدر من المشاركة التطوعية سواء فى الأنشطة أو الإدارة أو التمويل ، باعتبارها انعكاساً لرؤية شعبية تطوعية كتلبية حاجات أو نطالب اجتماعية ، أو للمشاركة فى عملية التنمية.
2. غير ربحية :- بمعنى أنها لا تستهدف الربح أو إذا حققت قدراً من الأرباح لا يتجه لصالح أعضائها وإنما لتحقيق أهدافها وتطوير عملها ، فهى منظمات تسعى لتحقيق النفع العام وأحياناً لمصالح أعضائها ، لذلك فهى تنشط فى مجالات متعددة.
3. إطار رسمى مقنن لأنشطتها :- بمعنى وجود واقع مؤسس للمنظمة يميزها عن التجمع المؤقت للأفراد ويدخل فى إطاره امتلاكها لقانون أساسى ، وتنظيم إدارى له قدر من المرونة.
4. الاستقلال النسبى عن الدولة :- فهى ليست ذات طبيعة حكومية ، فهى منفصلة مؤسسياً عن الدولة بمعنى أن أهدافها وسياساتها التى تحددها إنما تكون منفصلة عن الدولة ، ولكن ذلك لا يمنع إمكانية التعاون بينهما (كحصولها على دعم مالى أو فنى من الحكومة أو قيامها ببعض المشاريع التى تستند إليها من قبل الحكومة أو وجود عضو يمثل الحكومة فى إدارتها).
5. غير حزبية :- أى لا ترتبط أساساً بأعمال حزبية محددة مثل مساعدة مرشح لمنصب سياسى ، ولا يعنى ذلك ألا يكون من بين الأنشطة التعليم والتوعية السياسية بقضايا المجتمع ، والعمل من أجل تغيير المجتمع إلى الحسن ، فالتميز هنا يكون بين الأنشطة السياسية بشكل عام ، وبين النشاط الحزبى المحدد ، حيث إن الأحزاب لا تعتبر فى أدبيات القطاع غير الحكومى فى الغرب من المنظمات غير الحكومية ، على أساس أنها يمكن أن تصل للحكم فى وقت ما فى إطار استقرار مبدأ تداول السلطة[1]، بمعنى إنها غير سياسية ولكنها يمكنها تبنى أهداف سياسية.

---

1) شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين محددات الواقع وأفاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص 42.

6. تدار إدارة ذاتية :- بمعنى أن تسيطر إدارتها عادة على توجيه أنشطتها ولا يكون ذلك موضع تحكم أى قوى خارجية عنها ، إلا أن ذلك لا يمنع استفادة هذه المنظمة من أى قوى تساعدها على أداء دورها بكفاءة كالاستعانة ببعض الهيئات الحكومية وغير الحكومية لتدريب أعضائها أو طلب التمويل أو المساعدة من أى قوى خارجية ، دون أن يكون لهذا العون أو المساعدة أى تأثير على استقلالها فى صياغة أهدافها وسياساتها ووضعها موضع التنفيذ[1].

تتبنى الدراسة مصطلح المنظمات غير الحكومية باعتباره الأكثر تداولا للتعبير عن تلك المنظمات التى يضمها القطاع الثالث أو الأهلى ولاستقلالها النسبى عن الدولة.

التعريف الإجرائى لمفهوم المنظمات غير الحكومية:-

هى منظمات مستقلة نسبياً عن الدولة وتدار إدارة ذاتية وهى منظمات لا تستهدف الربح ولها صفة الثبات والدوامة وهى تتميز بدرجة من المشاركة التطوعية ولا تكون ذات طبيعة حزبية كما أنها تقدم الخدمات بغير قيود بل إنها تذهب إلى أبعد من هذا لكى تحول المستهلك إلى منتج ، أى التحول من إستراتيجية الرعاية إلى إستراتيجية التنمية ، ومن استراتيجية التنمية بمنطقها الكلاسيكى إلى إستراتيجية التنمية بمنطقها الحديث بمعنى التنمية المستدامة ، حيث تسعى إلى إشباع حاجات البشر بغير تدمير البيئة أو استنزاف الموارد.

خامساً : الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة :-

يتحدد موضوع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة فى ضوء التعرف على نوعية القضايا التى طرحت من قبل ، وكيفية المعالجة من خلال استخدام أدوات ومناهج البحث المختلفة ، وكذلك النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة.

ففيما يتعلق بقضية البحث فقد عرضت الدراسات السابقة العديد من القضايا التى تناولت رأس المال الاجتماعى ، ومحاولة تعريفه كشكل من أشكال رأس المال ، وهو الدرجة التى يكون بها الفرد جديراً بالثقة الاجتماعية وهو يرتبط فى التصرف بطريقة تتناسب مع السلوكيات المرغوبة ، وتم تناوله أيضاً على انه نمو للقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة المبنية على التعاون والثقة والتبادل والالتزام ، كما تناولت بعض الدراسات دراسة عوامل مثل مجموعة من القيم غير الرسمية والتسامح والثقة الاجتماعية والعراف والشبكات التطوعية التى تساهم فى تكوين رأس المال الاجتماعى ، وكذلك تأثير مفهوم رأس المال الاجتماعى على التطورات السياسية فى مجال الصحة العامة ، وكذلك تتبع أحوال أشكال المجتمع المدنى

1) على ليلة : دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر ، مرجع سابق ، ص 36.

عبر فترات الحكم لمختلفة ، كما حاولت تلك الدراسات رصد التداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى ، وأيضاً رصد مؤشرات لرأس المال الاجتماعى والتى تساعدنا فى محاولة قياسه.

أما فيما يتعلق بقضية التنمية المستدامة فقد تناولت الدراسات السابقة عدد من القضايا منها مفهوم التنمية المستدامة ، والمراحل الأساسية للاستدامة كآلية لضمان حسن استغلال موارد المصفوفة البيئية ، وطرحت أيضاً لدور مؤسسات المجتمع المدنى فى تحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية فى تحقيق التنمية المستدامة ، فقد تناولت الدراسات السابقة عدد من الأدوار تقوم بها المنظمات غير الحكومية من بينها تنمية المرأة الريفية ، ودورها فى دعم تماسك المجتمع المصرى ودورها فى التنمية الاجتماعية ، وكذلك التعرف على ملامح المنظمات غير الحكومية فى إطار تنامى دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية ، وتنوع مجالات نشاطها ، وازداد الاهتمام بتقييم دور وأداء هذه المنظمات ، وتم الاستفادة من مفهوم الإدارة الرشيدة للحكم كأحد المداخل لتقييم هذا الدور ، وذلك بما ينطوى عليه من عدد من القيم والاتجاهات التى يمكن تحديدها إجرائياً فى المساءلة والشفافية والقيادة بالمشاركة والديمقراطية الداخلية والشراكة مع الأطراف المختلفة ، والتعرف على مدى فاعلية هذه المنظمات فى تحقيق أهدافها.

أما عن دراستنا الراهنة فقد أفادت من هذه الدراسات فى محاولة لفهم مفهوم رأس المال الاجتماعى ، ومحاولة وضع تعريف لهذا المصطلح ، كما ركزت دراستنا الراهنة على دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك معرفة دور المنظمات غير الحكومية فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال معرفة دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية الاجتماعية ، وهى التنمية التى تهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، وكذلك معرفة دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتى تهدف القدرة على سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وتحقيق التمكين الاقتصادى لهؤلاء الأفراد ، والتعرف على دور رأس المال الاجتماعى فى التنمية الصحية ، على أساس أن الصحة مؤشر على مدى تأثر الأفراد فى المجتمع بالتغيرات الاقتصادية والثقافية داخل المجتمع ، وكذلك التعرف دور رأس المال الاجتماعى فى التنمية السياسية ، ومحاولة تدعيم وترسيخ مبادئ المشاركة والديمقراطية ، والتعرف على دور رأس المال الاجتماعى فى التنمية البيئية ، وإقامة مشروعات خاصة بنظافة وتجميل البيئة وتنفيذ سياسات بيئية قائمة على إدراك البعد البيئى والاجتماعى ، وكذلك محاولة إبراز القيم المتصلة بتشكيل رأس المال الاجتماعى.

فإذا تأملنا المناهج المستخدمة والأدوات فى الدراسات السابقة ، فقد استخدمت العديد من المناهج منها المنهج التاريخى ، والوصفى ، والمسح الاجتماعى ، والانثروبولوجى ، والمقارن ، كما استخدمت أدوات متعددة مثل الاستبيان ، دراسة الحالة ، المقابلة ، الملاحظة ، تحليل المضمون.

وتعتبر هذه المناهج مناسبة لطبيعة القضايا والدراسات التى تنتمى معظمها إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، وذلك بغرض وصف الظاهرة ، وهو الأمر الذى أفاد الدراسة الحالية ، حيث اعتمدت بشكل أساسى على منهج المسح الاجتماعى ، كما استخدمت استمارة الاستبيان ، المقابلة ، والوثائق والسجلات كأدوات لجمع البيانات.

وفيما يتعلق بأبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة يمكن إجمالها فيما يلى :-

- تناولت بعض الدراسات قضية مفهوم رأس المال الاجتماعى وقد توصلت إلى أن أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء التنوع الكبير فى تعريف رأس المال الاجتماعى ، الاستخدامات المفرطة لهذا المفهوم ، ويعرف رأس المال الاجتماعى بأنه هيكل العلاقات الاجتماعية غير الرسمية المؤدية إلى تطوير التعاون بين الفعاليات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة الناتج الاجتماعى ، الذى من المتوقع أن تعود على مجموعة من ألفراد باعتبارهم جزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية ، تم تعريف رأس المال الاجتماعى على أنه نمو للقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة المبنية على التعاون والثقة والتبادل والالتزام وأن رأس المال الاجتماعى هو الدرجة التى يكون بها الفرد جديراً بالثقة الاجتماعية وهو يرتبط بالرغبة فى التصرف بطريقة تتناسب مع السلوكيات المرغوبة ، أما عن النظرية الخاصة برأس المال الاجتماعى فإن قيام نظرية عامة عن رأس المال الاجتماعى يتطلب توفر معيارين أولهما الاتساق النظرى عبر مستويات التحليل وهو ما حاول تحقيقه براون عندما ربط مستويات تحليل رأس المال الاجتماعى الثلاثة (الماكرو ، والميزو ، والميكرو) بأبعاد ثلاثة هى المكونات ، والبناء ، والبيئة والتى تضمنتها ما أسماه براون بالنظرية النسقية ، وثانيهما ضرورة ربط نظرية رأس المال الاجتماعى بنظريات الفاعل والدافعية والبنية الاجتماعية ، المنافع الاقتصادية لرأس المال الاجتماعى ليس متبادلة دائماً فالمنافع لشبكات المجتمع ربما تصبح أكثر من التقدم الاقتصادى للفرد.
- أما عن الدراسات التى تناولت رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى فأكدت دراسات على أهمية الدور الذى تلعبه المؤسسات المدنية فى دعم رأس المال الاجتماعى ، وأن المؤسسات المدنية هى أحد المكاسب التى تكتسبها المجتمعات (هى أحد الأشكال غير المادية) لأنها تؤثر بدورها على

نمط الشخصية (الجدارة والثقة) التى تكون بدورها مؤشراً على فائدة الإنتـــاج الاجتمـــاعى ، و عضوية التنظيمات الاجتماعية هى مؤشر جزئى وليس المؤشر الوحيد على رأس المال الاجتماعى الفردى فهناك مؤشرين آخرين يجب مراعاتها هما : الشبكة الاجتماعية للمواطنين (ذوى العـــرق الواحد) ورأس المال الاجتماعى للتنظيم الذى يتأثر بمدى ارتباط هذا التنظيم بالتنظيمات الأخرى أو بكثافة الشبكة التنظيمية للتجمع العرقى ، وأن استخدام الصحف المحلية ووسائل الاتصال الشخصية دوراً إيجابياً فى توضيح سبب ارتباط الأفراد بالجماعـــات والمنظمـــات والتطـــوع فـــى الأنـــشطة الاجتماعية حيث إنها تنشر القيم المدنية ، وأن استخدام وسائل التسلية يمكن أن تلعب دوراً ســـلبياً بسبب ازوداجيتها كمفهوم فى الدراسات التى تفحص العلاقة بين رأس المال الاجتماعى والميثـــاق الاجتماعى ، وأن فترة الحكم الشيوعى تحاول تدمير الشبكات الاجتماعية والقضاء علـــى أشـــكال المجتمع المدنى.

- كما أكدت الدراسات إلى أن انخفاض مستويات المهونة المتبادلة والتعاون والثقة وعدم الوصـــول معاً لحل المشاكل المشتركة هى العوامل الرئيسية التى تسهم فى تفسير ضعف المشاركة المدنية ، وهناك اختلال دورة الثقة فى المجتمع المصرى وبالتالى ضعف إمكانيات نمو رأس المال الاجتماعى لدى شريحة المهنيين من الطبقة الوسطى المصرية.
- وفيما يتعلق بفاعلية راس المال الاجتماعى أكدت الدراسات على تأثير رأس المال الاجتماعى علـــى التطورات السياسية فى مجال الصحة العامة تأثير مكمل لباقى المؤثرات الأخـــرى وليـــست بديلـــة لاتجاهات الديمقراطية الاجتماعية ، وأن النشاط الاجتماعى يحدث فقط فى المواقف الصعبة وهناك فروق بين الأقاليم ليس فقط فى الأوضاع الاقتصادية بل أيضاً فيما يتعلق بالمجتمع المـــدنى ، وأن رأس المال الاجتماعى يخدم ويعزز نمط معين من التنمية الاقتصادية للمجتمعات والتى يرتبط بشكل الأداء الاقتصادى العادل والمستقر والمنافع الاقتصادية لرأس المال الاجتماعى ليس متبادلة دائمـــاً فالمنافع لشبكات المجتمع ربما تصبح أكثر من التقدم الاقتصادى للفرد.
- وفيما يتعلق بالمحور الثانى من الدراسات السابقة ، فقد تناول مفهوم التنمية المستدامة ، وتوصلت الدراسات إلى أن بالرغم من جذور مفهوم التنمية المستدامة ترجع إلى قبل تقرير لجنة برونتلانـــد بكثير فإن ذلك التقرير هو الذى اكسب المفهوم الشعبية والثقة ، كما أن هناك ثلاث مراحل أساسية للاستدامة هى المدخل الاقتصادى ، المدخل الإنسانى ، المدخل البيئى ، وهناك أربعة أنواع تـــشكل فى مجموعها ثروة المجتمع ومكونات الطاقة الإنتاجية وهى رأس المال المـــصنوع ، رأس المـــال

الطبيعى ، رأس المال البشرى ، رأس المال الاجتماعى والاهتمام بالتنمية المستدامة كآلية أساسية لضمان حسن استغلال موارد المصفوفة البيئية ويحقق لها الصيانة والحماية لتؤمن نجاح دعائم أنشطة التنمية فى الحاضر والمستقبل ، كما أن المشاركة الشعبية والمجتمعات المحلية لهم دور كركيزة أساسية وكفكر ومفهوم للتنمية.

- فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية فى تحقيق التنمية المستدامة تؤكد الدراسات على أن هناك دور لمؤسسات المجتمع المدنى وبخاصة المنظمات غير الحكومية فى تحقيق التنمية المستدامة وأن للجمعيات الأهلية دور فى تفعيل آلية التنمية المستدامة ، من المتوقع للمؤسسات غير الرسمية أن تقوم بتوفير الفرص الاقتصادية للعائلات الفقيرة والمتوقع لهذه المؤسسات أن يكون لها دور ايجابى فى النهوض بمحدودى الدخل ، هناك حاجة ماسة لمزيد من التدعيم والتفعيل لدور كل من مجالس إدارات الجمعيات الأهلية ، كما أن للمنظمات غير الحكومية دور فى تنمية المرأة الريفية فى محافظة بورسعيد ، حاولت بعض الدراسات التعرف على الدور التنموى للجمعيات الأهلية ودور تنظيمات المجتمع المدنى فى دعم تماسك المجتمع المصرى ودورها فى التنمية الاجتماعية.

الفصل الثانى

الإطـــــار النظـــــــرى للدراســـــــــة

تمهيد

أولاً : النظريات المعاصرة فى تفسير رأس المال الاجتماعى

1. راس المال الاجتماعى كنظرية للفعل والبناء الاجتماعى
2. نظرية التبادل.
3. نظرية دراسة الفاعلين.
4. نظرية الفجوات البنائية.
5. نظرية شبكة العلاقات.
6. مدخل قوة التمركز حول الذات.
7. المدخل التكاملى.

ثانياً : مقولات الإطار النظرى

تمهيد :

نرجع مفهوم ونظرية رأس المال الاجتماعى إلى أصول العلوم الاجتماعيـة ، غيـر أن الدراسـات الحديثة اعتبرت رأس المال الاجتماعى أحد مواد التنظيم الاجتماعى ومصدراً كامناً للقيمة يمكن العمل على تقويته وتدعيمه وتحويله إلى أهداف استراتيجية متميزة وكما يـرى " روبـرت بوتنـام " فـإن الركيـزة الأساسية لرأس المال الاجتماعى تكمن فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من قيمة.

ويشير بذلك رأس المال الاجتماعى إلى القيمة المجتمعية لكل من الشبكات الاجتماعية ورغبة هـذه الشبكات فى مساعدة بعضها البعض كما يشير رأس المال الاجتماعى إلى المؤسسات والعلاقات والعـادات التى تشكل حجم التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها ، وهنا أدلة متزايدة تشير إلى أن التماسـك الاجتماعى أمراً محورياً للمجتمعات لتنهض اقتصادياً وتحافظ على اسـتمرارية التنميـة وأن رأس المـال الاجتماعى ليس فقط مجموع المؤسسات التى تعزز المجتمع بل يمتد ليمثل الروابط التى تـربط بـين كـل منهم[1] ، وهنا يقرر " جيمس كولمان " أن رأس المال الاجتماعى يعنى قدرة الفـراد علـى العمـل معـاً لأغراض مشتركة على شكل مجموعات وتنظيمات[2].

قد بدأ واضحاً أن رأس المال يمثل ظاهرة تحتية فوقية ينشأ بين الناس الذين يتمتعـون بـصلات اجتماعية وشبكات وعلاقات تقوم على أساس الثقة والمنفعة المتبادلة ومعايير الفعل وهو بالنـسبة للفـرد يتوقف على حجم شبكات العلاقات من ناحية وجملة الموارد والاستفادة منها من ناحية أخرى ، وتعد فكرة النظر إلى رأس المال الاجتماعى على مستوى التنظيمات فكرة جديدة ، وشكل مفهوم رأس المال الاجتماعى اهتمام كثير من الباحثين ، ومن ثم فقد تعددت المداخل النظرية فى دراسته وفهمه.

ويمكن تصنيف الاتجاهات النظرية فى علم الاجتماع إلى اتجاهات أساسية هى الوظيفة والبنيويـة والتفاعلية الرمزية من ناحية ، وجانب الماركسية من ناحية ثانية ، بينما تنزع نظريـات مثـل التفاعليـة الرمزية إلى التركيز على أنشطة الفاعلين ، بينما تكرس نظرية مثل الوظيفية البنائية اهتمامهـا بـالقيود البنائية التى تلعب فيها المعايير والقيم الدور الحاسم[3].

وفيما يتعلق إلى النظر لعلم الاجتماع كنسق علمى ، فمن المألوف ، على سبيل المثال ، أن نقابل ما بين الفعل والبناء باعتبارهم نقطتى بدء بديلتين فى البحث السوسيولوجى فنظريات الفعل ، هى تلك التـى ترى إن الموضوع الأكثر أهمية أو الوحيد لعلم الاجتماع هو الفعل الإنسانى ، وتشمل هذه المجموعة على

---

1) طلعت مصطفى السروجى ، رأس المال الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص 34.

2) James Coleman : Social capital in the creation of human capital, Op.cit., p387.

3) خلاف خلف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 105.

آراء فيبر ، والاتجاهات الفينومينولوجية والتأويلية فى علم الاجتماع والتفاعلية الرمزية والاثنوميثودولوجيا ونظرية الصياغة البنائية ولا تهتم هذه النظريات بطبيعة الفعل وحسب بل هى تهتم أيضاً بمعنى وتفسير الفعل[1].

وبالتالى يمكن تصنيف النظريات فى علم الاجتماع إلى نظريات ميكروسوسيولوجيه مثل (التفاعلية الرمزية – التبادل الاجتماعى – الاثنوميثودولوجيا).

- نظريات ماكروسوسيولوجيه (الماركسية – الوظيفية – نظريات الأنساق) غير أن معظم هذه الاتجاهات تمثل المداخل النظرية السائدة فى علم الاجتماع.
- والحقيقة إن عدم الإجماع على تعريف محدد لرأس المال الإجتماعى أفسح المجال أمام تعدد الاتجاهات والمداخل النظرية.

أولاً : النظريات المعاصرة فى تفسير رأس المال الاجتماعى :_

تتعدد الاتجاهات والمداخل النظرية بتعدد الإسهامات والرؤى ، وكان الهدف هو محاولة لوضع نظرية ملمة لرأس المال الاجتماعى والنظرية هنا وسيلة لفهم أفضل لرأس المال الاجتماعى من منظور مقارن ، ورغم حداثة التنظير لراس المال الاجتماعى ، فقد طرأت تطورات على الاتجاهات والمداخل النظرية الحديثة فى ضوء التراكم النظرى ونتائج الدراسات الإمبريقية التى تناولت رأس المال الاجتماعى.

وستقوم الباحثة بعرض النظريات المعاصرة فى تفسير رأس المال الاجتماعى:-

1- رأس المال الاجتماعى لنظرية الفعل والبناء الاجتماعى[2]

قد تناول نان لن رأس المال الاجتماعى كنظرية للفعل والبناء الاجتماعى ، وتركز نظرية رأس المال الاجتماعى على الموارد المغمورة فى الشبكات الاجتماعية وكيفية الوصول للاستخدام النافع لتلك الموارد للسلوكيات الفردية.

وتركز هذه النظرية على تلك الأفعال التى تعتبر هدفاً إما للحفاظ على أو اكتساب تلك الموارد القيمة ، ويمكن تصنيف رأس المال إلى نوعين هما : رأس المال البشرى ، ورأس المال الاجتماعى ، ويحتوى رأس المال البشرى على الموارد الممتلكة بواسطة الأفراد الذين يستطيعون استخدامها وترتيبها بدون اهتمام كبير للتعويض ، أما رأس المال الاجتماعى يحتوى على تلك الموارد المغمورة لإحدى الشبكات الاجتماعية والجمعيات ، وتركيزنا هنا على رأس المال الاجتماعى الذى لا يختص بالسلع الممتلكة للأفراد

1) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثالث ، ترجمة محمد الجوهرى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط 2 ، 2001 ، ص 1504.

2) Nan lin, Social: A theory of social structure and Action, Op, Cit., p 55-61.

ولكن بالموارد التى يمكن الحصول عليها من خلال الروابط والصلات المباشرة والغير مباشرة وقد تصاغ نظرية رأس المال الاجتماعى فى مجموعة من الافتراضات عن الأبنية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للمجتمع منها:

- إن النظرية تبدأ بتخيل للبناء الاجتماعى الذى يحتوى على مجموعة من المراكز بأنه يأخذ الشكل الهرمى فى مصطلحات لا مكانية الوصول فى التحكم فى مثل هذه المواد فمثلاً إن المركز الأعلى يحتوى على عدد أقل من شاغلى تلك المكانة وهم الأفضل من ذويهم فى المركز الأسفل لهذا البناء ، والبناء الهرمى يقترح مزايا الأفراد فى المركز الأعلى حيث إنهم لديهم إمكانية أعظم للوصول إلى التحكم فى الموارد القيمة ليس فقط بسبب أن تلك الموارد الأكثر قيمة متصلة بتلك المراكز فطبياً ولكن بسبب إمكانية الوصول من مراكز أعظم إلى أخرى عالية المقام والمنزلة وإنه من الواضح أنه توجد علاقة مباشرة بين مستوى المركز فى البناء الهرمى ومقدار السلطة التى تمارس على المراكز الأخرى المنخفضة ذات الأغراض المفيدة بالإضافة إلى مقدار المعلومات التى يمكن أن يحصل عليها من أماكن الموارد فى البناء ، وعامل السلطة أو التأثير يستمد من قدرة المراكز العليا على تراكم الموارد بنسبة مرتفعة عن المراكز الأدنى.
- شاغلى المراكز الأعلى يكون لديهم معلومات أكثر أو رؤية أفضل للبناء من شاغلى المراكز المنخفضة.
- عامل المعرفة مرتبط بروابط الشبكة الاجتماعية الغير متناسقة من خلال مستويات المراكز ، فالمراكز العلى يكون لديها معلومات أكثر أو رؤية أفضل للبناء وكذلك لديها قدرة على تحديد موارد معينة مغمورة فى البناء من المراكز المنخفضة.
- إن نظرية رأس المال الاجتماعى تحولت إلى نظرية للبناء الاجتماعى والفعل الاجتماعى ، فهندما تتحول أرصدة رأس المال الاجتماعى إلى أرصدة تستخدم لتحقيق أهداف الفعل فى مسار عملية التفاعل الاجتماعى بين الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات ، إن ذلك يعنى ببساطة أن رأس المال الاجتماعى هو رصيد لصيق بحركة الفاعل سواء كان فرداً أم جماعة أم تنظيماً اجتماعياً ، ومن يكون ممكناً تحليل رأس المال الاجتماعى على مستويات عديدة على مستوى التفاعل الفردى ، وعلى مستوى التفاعل الجماعى بين الفئات الاجتماعية المختلفة والجماعات الاجتماعية المختلفة ، وعلى مستوى التنظيمات الاجتماعية ، وفى ضوء ذلك يعرف رأس المال الاجتماعى بأنه " موارد كامنة فى البناء الاجتماعى يمكن الوصول إليها واستخدامها فى أفعال مقصودة ، ويكشف هذا التعريف عن أرصدة المال

الاجتماعى توجد لصيقة بالبناء الاجتماعى ، ولكنها لكى تؤدى غرها لابد وأن ترتبط بالفعل الاجتماعى ، وتتلخص المصادر فى نوعين من المصادر:-

1. علاقات وشبكات يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة مثل النقابات والأحزاب وجمعيات النفع العام ، وغير ذلك من العلاقات والشبكات التى تؤسس لحياة مدنية.
2. منظومة قيمية تأتى رأسها قيم الثقافة ، والرغبة فى التعاون ، والعقلانية ، وغير ذلك من قيم الحداثة[1].

2- نظرية التبادل

يعد بزوغ نظرية التبادل تطوراً نظرياً مهماً بدأ فى الخمسينيات ليضاف إلى غيره من التطورات النظرية ، ويعد " جزرج هوماتز " أبرز شخصية فى هذا التطور وهو مفتون من نزع السلوكية النفسية عند " سكنر " التى تعد المصدر الرئيسى لنظرية التبادل عند " هوماتز " بصفة خاصة و علم الاجتماع بصفة عامة ، تنظر نظريات التبادل إلى النظام الاجتماعى باعتباره النتاج غير المقصود لأفعال التبادل بين أعضاء المجتمع ، وهناك نوعان أساسيان من نظريات التبادل:

الأول : نظرية الاختبار الرشيد (أو كما تعرف أحياناً نظرية الفعل الرشيد) والتى ترد مصدر النظام إلى المزايا الفردية التى يحققها الأفراد من خلال التبادل التعاونى.

الثانى : نظرية التبادل الأنثربولوجية : وتذهب إلى أن كلاً من النظام والسعى فى إثراء المزايا الفردية هما نتاج للطقوس والطبيعة الرمزية الكامنة للأشياء المتبادلة فى كلا التوجهين يعتبر الصراع الاجتماعى أو اللانظام مجرد نتيجة من نتائج تحلل عملية التبادل.

وقد قامت نظريات التبادل أساساً على جهود الأنثروبولوجيين الاجتماعيين الرواد أمثال البريطانى جيمس فريزر (1854 – 1941) ، ومالينوفسكى ومارسيل موسى (1872 – 1950) وكلود ليفى شتراوس ، وقد أفضى نجاح نظريات التبادل إلى القول بإمكانية تطبيقها على بعض المجالات من الحياة الاجتماعية ، مثل الأسرة وعلاقات الحب والمشاعر والغيرية والالتزامات الجمعية ، ويعتبر جورج هوماتز (1910) واحداً من أكثر علماء نظرية التبادل المعاصرين أهمية وقدم بيتر بلاو (1918) واحدة من أكبر المعالجات التى تناولت هذا الموضوع فى كتابة " التبادل والقوة فى الحياة الاجتماعية " (1964) ، وقد طور صيغة بنائية لنظرية التبادل تتجاوز النزعة الاختزالية السيكولوجية التى ميزت كتابات آخرين مثل

1) أحمد زايد وآخرون ، رأس المال الاجتماعى لدى الشريحة المهنية من الطبقة الوسطى ، مرجع سابق ، ص 25.

" جورج هوماتز " حيث يذهب " بلاو ط " إلى القول بان تبادل المنافع الخارجية بين الفعلين قد يكون غائباً أو منقوصاً ، ويؤدى هذا إلى أن تصبح نظرية التبادل على الأقل بالنسبة لاولئك الذين يـرون إن الجانـب الأكبر من السلوك الاجتماعى يستهدف التبادل ، ويهتم مدخل التبادل أول ما يهتم بالمنـافع التـى يجنيهـا الناس من عملية التفاعل الاجتماعى والمنافع التى يضيفونها إلى تلك العملية ، وهو بذلك يفـتح المجـال للتركيز على الأبنية الاجتماعية المركبة للتبادل ، وقد حددت دراسات عديـدة للمجتمعـات المحليـة غيـر الصناعية شكلين أساسين للتبادل الملزم هما : تبادل الهدايا وإعادة التوزيع السياسى ، ولقد كان " مارسيل موسى " أول من تعمق فى دراسة شعائر التهادى فى أوساط المجتمعات القبلية التى تجسد ما يعرف منـذ ذلك الحين باسم تيار التبادلية وذلك فى مؤلفه :"الهدية " المنشورة عام 1925م ، وتنطوى عمليات التبادل على عنصر غائى وفعال فهى ترمز إلى الإحساس بضرورة رد الهدية بما يعادلها أو يفوقهـا ، وتقـديمها عندما تكون هناك حاجة إليها ، وينبع من هذا اقتصاد اجتماعى للمقايضة والتبادل الاقتـصادى ، ويتطلـب إعادة التوزيع عن طريق التبادل وجود مركز إدارى سياسى يتولى جمع الضرائب وهذا هو المبدأ الكـامن وراء دولة الرفاهية الحديثة أيضاً ، إلا أنه كان شائعاً على نطاق واسع فى مجتمعات ما قبل الصناعة ، مع أنه نادراً ما كان يستهدف مثل هذه الأهداف الإصلاحية ، لقد كانت عملية إعادة التوزيع الـسياسى عـادة بمثابة آلية أو بديل لعملية تخصيص السلع والموارد بواسطة السوق ، ولكنها أصبحت منذ " أدم سـميث " موضعاً للرفض من جانب أنصار المذهب الليبرالى إلى المدافعين عن المصالح الذاتية فى عـصر التنـوير وأنصار المذهب التبادل السوقى ، والداعى إلى المجتمع الحر[1].

وتقوم نظرية التبادل الحديثة فى علم الاجتماع على :-

1) أن عملية التبادل هى محصلة دوافع بين الناس لتحقيق حاجاتهم.
2) أن عملية التبادل عندما تؤدى إلى تحقيق النفع للداخلين فيها ، فأنها تؤدى إلى تنظيم التفاعل.
3) أن الشبكة المنظمة للتفاعل لا تخدم حاجات البشر فقط ، بـل تقيـد وتحـدد أنـواع الأبنيـة الاجتماعية التى يمكن أن تظهر فى المستقبل داخل النسق الاجتماعى[2].

ويمكن تناول نظرية الاختيار الرشيد باعتبارها نوعاً أساسياً من نظريات التبادل :

حـيث لا يمكـن رد أصـول نظريـة الاختيـار إلى الاقتصاد السياسى الكلاسيكـى للقـرن الثامن عشر ، وتعتبر نظرية آدم سنيث فى تقسيم العمل التى عرضها فى بداية كتابة ثروات الأمم (الذى صـدر

1) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثالث ، ترجمة نخبة من أساتذة علم الاجتماع ، مراجعة وتقديم محمد الجوهرى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط2 ، ص 482.
2) جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرح ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط2 ، 2000 ، ص 284 – 285.

عام 1897) أكثر الأمثلة عليها شيوعاً – ويرى سميث إن اليد الخفية للسوق الحر تفض بالأشخاص المرفوعين بمصالحهم الشخصية إلى تشجيع الرفاهية العامة ، حتى وإن لم يكن ذلك أبداً من مقاصدهم ، ولقد طور علم الاقتصاد الحديث – الذى نشأ من رحم الاقتصادى السياسى – نماذج بالغة التجريد ذات طابع رياضى متنام لنظرية الاختيار الرشيد ، حيث تذهب هذه النماذج إلى أن الأسعار وتخصيص الموارد النادرة يمكن أن يفهم من خلال التنظيم الرشيد للمنفعة من جانب الفاعلية الاقتصاديين فى علاقتهم بعرض النقود ، وقد تباعدت المؤلفات الحدث عن نظريات التبادل الاجتماعى وحاولت أن تربط الاختيار الرشيد بالمدارس النظرية ذات التوجه الاجتماعى الأوضح مثل الإطار المرجعى للفعل لكى يمكنها أن تولد بنماذج افتراضية محدودة قابلة للاختيار الإمبيريقى ، وقد استخدمت مفاهيم نظرية الفعل الرشيد بحماس فى علم السياسة ، حيث أستشف كتاب من أمثال أنتونى وماتكور أولسون الاعتبارات الحسابية الكافية وراء الالتزام السياسى والسلوك التصويت ، وحركات الاحتجاج وكل من التنظيمات التطوعية والقهرية.

وقد حاول " جون إليستر وجون ويمر " وغيرهما إعادة صياغة النظرية الماركسية فى الطبقات لكى تتسق مع خطوط العامة لنظرية الاختيار الرشيد.

ويعرف " إليستر " ذاته نظرية الفعل الرشيد بأنها نظرية معيارية أولاً وقبل كل شئ ، فهى تدلنا على يتعين علينا أن نفعله لكى تحقق أهدافنا بالشكل الذى ينبغى أن يكون ، وهى لا تدلنا فى صياغتها القياسية على ما ينبغى أن تكون عليه أهدافنا حيث من خلال التحليل المعيارى نشتق نظرية تفسيرية ، وذلك بافتراض أن الناس يتسمون بالرشيد بالمعنى المعيارى الملائم.

والمفهوم التفسيرى المحورى فى هذه النظرية هو الأفعال أفضل طريقة للتعبير الأمثل عن رغبات الأفراد فى ضوء معتقداتهم يتوجب على الناس أن يقوموا بجمع الكم المناسب من الشواهد ، وهو قرار يجب أن يخضع بحد ذاته لقواعد الرشد ، بكلمات أخرى ، ينطوى الفعل الرشيد على ثلاث عمليات لتحقيق الوضع الأمثل هى التوصل إلى أفضل فعل بالنسبة لمعتقدات ورغبات بعينها ، صياغة أفضل تبرير المعتقد بالنسبة لأدلة بعينها ن وجمع الكمية المناسبة من الأدلة بالنسبة للرئيسات والمعتقدات المسبقة.

بهذه الصياغة ذات العبارات المحدودة التى حرص فيها " إليستر ط على أن يعين حدود جوانب قصور الرشد فى تفسير الفعل ، يصبح من العسير أن ترى كيف ، ولكن لعلماء الاجتماع أن يعترضوا على البرنامج البحثى لنظرية الاختيار الرشيد ومع ذلك فقد ظل العديد منهم متشككاً بشكل عام فى محاولات تطبيق نظرية الاختيار الرشيد فى عام الاجتماع (على وجه الخصوص فى صياغتها المرتكزة على فكرة التبادل) ، ويرجع ذلك إلى ثلاث أسباب على الأقل.

يعتمد نجاح النظرية الاقتصادية على وجود عمله محدودة فى سوق التبادل ، وهى متاحة لكل من الفرد والمفكر النظرى ، ويمكن استخدامها كمقياس مستقل للعلاقة بين الفعل والميزة وقد صيغت مفاهيم السعادة ، والقبول الاجتماعى ن والهيبة والتأثير فى علم الاجتماع باعتبارها عملات غير اقتصادية مكافئة وظيفياً للعملات الاقتصادية.

إن النظرية ليست ميسورة الدحض ، ذلك إن أفعال الافتراض تعامل بحر ذاتها من قبل منظرى الاختيار الرشيد باعتبارها موضوع التفسير ودليل النظرية أيا ما كان الفعل الذى يقع ، فإنه يفرز ميزات أعظم ، حتى ولو كان ذا نتائج غير مرضيه بالنسبة للفرد ، مقارنة بعدم حدوث فعل على الإطلاق.

(بكلمات أخرى ن فإن النظرية تنحو نحو تكرار المعانى) ، وأخيراً ك ثمة تقليد راسخ فى علم الاجتماع يميل إلى النظر إلى حدوث التبادل بين الأفراد باعتباره نتيجة وليس سبباً للنظام الاجتماعى ، وذلك لأن العلاقات الثابتة للتبادل تعتمد على الوجود المسبق لحد أدنى من الثقة وفرص القانون[1].

وقد ربط ط كولمان " نظرية الاختيار الرشيد بعملية التنشئة الاجتماعية حيث أوضح كيف يعد محتوى السياق البنائى الاجتماعى عاملاً هاماً فى بناء الفعل الرشيد من خلال الاهتمام بأنماط العلاقات بين الناس ، وقد لاحظ أن بناء نوع من الالتزام بين اثنين من الأفراد من شأنه أن يكون رابطة بينهم وفى نفس الوقت فإن هذه الالتزامات الموجودة تكون أيضاً مورداً يمكن للناس أن يستندوا عليه عند الحاجة ومن ثم فإن مفهوم رأس المال الاجتماعى فى ضوء الفعل الرشيد على إنه عقلانى وذاتى ، من شأنه أن يساعد على تكوين رأس المال الاجتماعى الذى يمكن للفرد أن يعتمد عليه ن تماماً مثل فتح حساب توفير رأس المال المالى لاستخدامه فى المستقبل ، ومع تكراره بمرور الوقت بين الفاعلين وتكراره فى نطاق اجتماعى بين الأفراد فى إطار شبكة علاقات معينة ن فإنه يشكل أساس لبناء ثقة عامة بين أعضاء شبكة علاقات العامة.

وقد نظر " كولمان " إلى الثقة باعتبارها مسألة محورية فى نظرية الاختيار الرشيد ، حيث إن وجود الثقة من خلال منظور تطورى ن باعتبار أنها تتطور نتيجة التفاعلات المتكررة بين أثنين من التفاعلين المعنيين لمصلحتهم الذاتية فى علاقة ثنائية ن إلا أن وجود مزيد من الثقة المنتشرة فى النسق الاجتماعى الأكبر يظل بمثابة إشكالية ، وقد لاحظ " كولمان " إن طبيعة الشبكات الاجتماعية قد تؤثر على مستويات الثقة بين الأفراد فى تلك الشبكات وبالتالى فلابد أن يكون السياق البنائى الاجتماعى من العوامل

1) جوردن مارشال ، مرجع سابق ، ص 1482 – 1485.

فى الفعل الرشيد وهو تفسير يتطلب مزيداً من البحث ويتجاوز حدود الفردية المنهجية الخالصة ، إلا أنه يرى أن الثقة ليست بالضرورة نتيجة للعلاقات حيث من الممكن اعتبار شبكات رأس المال الاجتماعى ذاتها ن نتيجة لوجود وانتشار الثقة والتوقعات العامة للتبادلية فى المجتمع.

وعموماً فإن افتراض " كولمان " للعلاقة العلية أحادية الاتجاه بين الوحدات الصغرى Micro والوحدات الكبرى Macro قد تضعف الاتجاه النظرى الذى طرحه ، فالأمر مثل مسألة البيضة والدجاجة أيهما أولاً ، ربما يكون هو نفس الشئ بالنسبة للثقة وشبكات رأس المال الاجتماعى ، ورغم أن " كولمان " لم يحتاط لترسخ الأفراد داخل شبكة العلاقات ، إلا أن مبدأ الاختزال الذى انتهجه يمثل أيضاً نقطة ضعف رئيسية عند محاولة القياس باستخدام المستوى المتوسط من التحليل للأبنية الاجتماعية فى إطار أنظمة بنائية كبيرة موجودة أو قائمة بالفعل[1].

وبذلك تعد نظرية التبادل الاجتماعى جزءاً من النظرية التفاعلية طالما أنها تنظر إلى طبيعة التفاعل المتبادل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات ، وتكمن المبادئ الأساسية التى تستند عليها نظرية التبادل الاجتماعى فى الإضافات الخاصة التى قدمها جميع علمائها بدءاً بجورج هوماتز وإنتهاءاً ببيتر بلاو ، علماً بأن المبادئ الأساسية التى تستند عليها نظرية التبادل الاجتماعى عشرة مبادئ كما يلى :

1. الحياة الاجتماعية التى تعيشها هى عملية أخذ وعطاء أى تبادل بين شخصين أو فئتين أو جماعتين أو مجتمعين.
2. العطاء الذى يقدمه الفرد أو الجماعة للفرد أو الجماعة الأخرى ، هى الواجبات الملقاة على عاتقة ، بينما الأخذ الذى يحصل عليه الفرد الأخر هو الحقوق التى يتمتع بها بعد أدائه للواجبات.
3. تتعمق العلاقات وتستمر وتزدهر إذا كان هناك ثمة موازنة بين الأخذ والعطاء أى بين الحقوق والواجبات المناطة بالفرد أو الجماعة.
4. تتوتر العلاقات أو تتقطع أو تتحول لعلاقات هامشية فى أحسن الأحوال إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الشخصين المتفاعلين.
5. يمكن تسجيل واجبات الفرد وحقوقه على قائمة ويمكن تحويل الواجبات والحقوق إلى بيانات كمية بطريقة لا لبس فيها (الموازنة أو عدم الموازنة) بين الحقوق والواجبات.
6. إذا تكررن الحقوق والامتيازات التى يستلمها الفرد فإنها تصبح أقل أهمية بالنسبة له.

---

1) خلاف خلف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 116 – 117.

7. الموازنة بين الحقوق والواجبات لا تحدد بالمجالات المادية بل تتحدد أيضاً القيمية والمعنوية والروحية والاعتبارية ، لذا لا يمكن اعتبار نظرية التبادل الاجتماعى نظرية مادية نفعية بحته كما يتصور البعض ، بل يمكن اعتبارها نظرية قيمية وأخلاقية ومعنوية وروحية.
8. لا تنطبق قوانين التبادل الاجتماعى على التفاعل الذى يحدث بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات الكبيرة.
9. إن نظرية التبادل الاجتماعى ليست هى قوانين شمولية كونية تعتمد على المصلحة المتبادلة بين الأفراد وغنما هى تعاليم مبدئية وإنسانية تستطيع أن تفسر الظواهر المعقدة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعى الذى يقوم به الأفراد والجماعات فى المجتمع.
10. إذا تكررت التفاعلات والاتصالات والعلاقات بين أفراد الجماعة الواحدة فإن هذا لابد أن يؤكد على عواطف الحب والتعاون والتكاتف ، ومثل هذه العواطف تقود إلى زيادة كمية التفاعلات بين أعضاء الجماعة[1].

3- نظرية دراسة الفاعلين:

يقترن هذا المصطلح بصفة عامة باسم عالم الاجتماع الفرنسى " ألان تورين " ولا ينبغى الخلط بينه وبين مصطلح (الإطار المرجعى للفعل) الذى طوره " تالكوت بارسونز " فاعتباراً من الستينات طور " تورين " إطاراً نظرياً راديكالياً جديداً عرض فى أكثر صورة تفصيلاً واكتمالاً فى كتاب بعنوان : " الإنتاج الذاتى للمجتمع " ، الصادر عام 1973م ، وقد عبر " تورين " عن هدفه بقوله أن ما يسعى إليه هو أن يحل علم اجتماع الفاعلين محل علم اجتماع المجتمع وهو يهدف إلى تجاوز ما يعتبره تميزاً زائفاً بين الموضوعى والذاتى أو بين اتجاهى نسق الفعل فى علم الاجتماع ، وتضع نظرية دراسة الفاعلين الفاعل الاجتماعى فى بؤرة اهتمامها النظرى ، بما فى ذلك وضعية الفعل فى النظريات ذات التوجهات البنائية والتاريخية ، فالفاعلين ليسوا ببساطة مجرد مكونات للنسق الاجتماعى ، ولكنهم هم أنفسهم صانعى هذه الأنساق ، ولا يستبعد تحليل " تورين " من نطاق الجماعات أو المجموعات كالطبقات الاجتماعية غير أن هذه الفئات لا تجرى دراستها وتحليلها باعتبارها مجموعة ديناميكية من العلاقات بين فاعلين اجتماعيين ن وينطوى هذا المنظور على نقد صريح بالبنائية وما بعد البنيوية (التى يعد فيها الفاعل الفرد ميتاً ، أى لا وجود له) ، والماهية (التى تجرد – بذات القدر – التاريخ من الفاعلين الاجتماعين) ، ويحاول اتجاه

1) إحسان محمد الحسن ، النظريات الاجتماعية المتقدمة ، دار الأوائل للنشر ، ط 1 ، 2005 ، ص 187 ، 186.

دراسة الفاعلين أن يفسر كيف تتشكل القيم الاجتماعية ن ومن ثم كيف يتحقق التغير الاجتماعى ن من خلال تحديد للذوات التاريخية (الفاعلين الجماعيين) فى كل حقبة من حقب التاريخ ، التى تنطوى كل منها على القدرة على إنجاز تغيير ثورى من خلال تنظيم نفسها فى حركة اجتماعية ، وذهب " تورين " فى دراسته الباكرة إلى القول بأن الذوات التاريخية (الفاعلون) يستخدمون على الوعى الذاتى الضرورى من خلال خبرة العمل ، بحيث إن الحركة الاجتماعية التى تعبر عن الذات التاريخية للرأسمالية تتخذ شكلها فى العمل المنظم غير أن " تورين " عمل فى دراسته اللاحقة ، على توسيع نطاق مفهومه للإنتاج وحدود نظريته بحيث تغطى حركات اجتماعية شاملة[1].

4- نظرية الفجوات البنائية : Structural holes

كان من أبرز ما طرحه " بيرت " هو نظرية الفجوات البنائية وهى النظرية التى تروج للأفكار المطروحة من قبل كل من " سميل " و " كولمان " وجرانوفيتر ، فقد وصف " كولمان " 1994م خاصية شبكات العلاقات الاجتماعية بما أسماه بخاصية الغلق ، فإذا افترضنا وجود شبكة من ثلاثة فاعلين فإنه عند إقامة رابطة بين كل زوجين منهما يكون النسق فى حالة غلق ، وتكون هناك إمكانية لانسياب أية معلومات أو موارد إلى أى طرف فى الشبكة ، ومن ثم فإن الأنساق المغلقة تجتذب تفاعلات نظامية تؤدى إلى ظهور المعايير ونظم الضبط والجزاءات وكذلك الشعور بالثقة ، أما إذا كسرت إحدى هذه الروابط فى هذا النسق الثلاثى فغن الموقف سيتغير ، حيث إن الفاعل او الطرف ، الذى لديه رابطتين مع الفاعلين أو الطرفين الآخرين تكون لديه ميزة فى المواقف التنافسية بفضل موقعة المحورى بين العقد غير المتصلة ، ويصبح هذا الشخص متصل بشتل مباشر بكل الموارد داخل النسق فى الوقت الذى لا يستطيع فيه الفاعلين الآخرين الاستفادة إلا من خلال هذا الوسيط ن وقد أطلق " سميل " على هذا الوضع (الثالث المستفيد) ، بمعنى أن موقع الشخص فى بناء الشبكة يحدد درجة استفادته وبالتالى يمكن للطرف الثالث أنم يحقق عائدات أكبر من رأس المال الاجتماعى عن طريق وضعه فى بناء الشبكة ، وتشكل هذه الرؤية أساس نظرية الفجوات البنائية عند " بيرت ".

أما الفكرة الرئيسية ألأخرى التى أثارت نظرية الفجوات البنائية ، فقد كانت هى وصف " مارك جرانوفيتر " لما أسماه بقوة الروابط الضعيفة ، حيث إن الطرف الثالث المستفيد يكون لديه سبيلاً للوصول للمورد غير المتوفر داخل الشبكة من خلال الطرفين الآخرين حيث يرى " بيرت " أن الروابط التى تحتل موقعاً مركزياً فى الشبكات العالية التعقيد يكون منها استفادة الطرف الثالث أكثر تكلفة ، ومن ثم فهو يرى

1) جوردن مارشال ، مرجع سابق ، المجلد الثالث ، ص 1498 – 1499.

أن المهم ليس قوة العلاقات ولكن وفرتها والوضع الذى يتيح للشخص التحكم فى أسباب الموارد ، وهنا يكون " بيرت " قد وضع إطاراً نظرياً لعلاقات القوة داخل نسق رأس المال الاجتماعى ، ومن ثم فإنه يرى أيضاً أن رأس المال الاجتماعى يكمن فى درجة توفير فرص استفادة جميع الأطراف من الموارد ولا يهتم " بيرت " بخصائص الفاعلين أو بطبيعة الروابط بينهم بقدر ما يهتم ببناء الشبكة ، حيث يرى إن طبيعة الشخص تأتى فى الأهمية بعد كيفية استفادة هذا الشخص من وضعه فى بناء الشبكة ، وهو يفترض بذلك أن الأفراد الذين يشكلون علاقات ثنائية سوف يشتركون فى نقاط تماثل اجتماعى ، مثل الاهتمامات والثروة والقوة والقيمة ، التى تساهم بدورها فى تكوين الروابط بين الأفراد ، ومن ثم فإن رؤيته تتناقض مع نظرية الاختيار الرشيد وفرضها الخاص بافتنهازية ورغم أن الثقة تعد نتيجة لقوة العلاقة إلا أن " بيرت " قد أستبعد قوة أو ضعف هذه العلاقة وبالتالى فهو يستبعد بالتبعية مشكلات الثقة والتبادل ، وعموماً فإن نظرية " بيرت " تتميز بإمكانية تنميتها وإن كان يؤخذ عليها تأكيد " بيرت " على العوامل البيئية التى يمكن أن تؤثر على الجوانب الديناميكية العملياتية لهيكلة شبكة العلاقات[1].

5- نظرية شبكة العلاقات : Net work theory

تعد نظرية شبكة العلاقات مدخلاً بنائياً آخر فى علم الاجتماع ، إن هذه النظرية تعد ضرباً من ضروب البنيوية وذلك نجد إنه على الرغم من اهتمام أنصار نظرية شبكة العلاقات بالبنية العميقة ، إلا أن الأبنية أقرب إلى الأبنية الاجتماعية فى علم الاجتماع التقليدى منها إلى اهتمام " ليفى شتراوس " بالبنية العقلية واتساقاً مع ارتباطهم بالتيار الرئيسى فى علم الاجتماع يهتم أنصار نظرية شبكة العلاقات اهتماماً ضئيلاً بالتفلسف حول الأبنية ، ويهتمون اهتماماً شديداً بالدقة المنهجية والرياضية البالغة ، وبالدراسة الأمبيريقية لمختلف أنواع شبكات المعلومات ويبذل محللو شبكة العلاقات جهداً عظيماً لتمييز مدخلهم عما أسماه " رونالد بيرت " المدخل الذرى والمدخل المعيارى فى علم الاجتماع.

حيث تركز الاتجاهات الذرية فى علم الاجتماع على الفاعلين الذين يتخذون قراراتهم فى عزلة عن الفاعلين الآخرين ، وتركز هذه الاتجاهات بصفة عامة على السمات الشخصية للفاعلين ، والمداخل الذرية مرفوض لأنها مجهرية للغاية ، ولأنها تقفل العلاقات بين الفاعلين ، وفى رأى منظرى شبكة العلاقات إن المداخل المعيارية تركز على الثقافة وعملية التنشئة الاجتماعية التى يستدمج الفاعلون من خلالها المعايير والقيم ، ويرفض منظرو شبكة العلاقات هذا الرأى ، ويرون إنه ينبغى التركيز على النمط الموضوعى للعلاقات التى تربط بعض أفراد المجتمع.

1) خلاف خلف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 118 – 119.

وهنا يتضح لنا أن الاهتمام الأساسى لهذه النظرية ينصب على النمط الموضوعى للعلاقات التى تربط بين أعضاء المجتمع (أفراد وجماعات) ، ويعبر " كولمان " عن ذلك بقوله : (ينطلق محللو شبكة العلاقات من فكرة بسيطة وقوية مؤداها إن الاهتمام الرئيسى لعلماء الاجتماع هو دراسة البناء الاجتماعى ، ومن الطرق المباشرة لدراسة البناء الاجتماعى تحليل نمط العلاقات التى تربط بين أعضائه ، ويبحث هؤلاء المحللون فى ألبنية العميقة ، أى أنماط شبكة العلاقات المنظمة الكامنة وراء الشكل الخارجى المركب للأنساق الاجتماعية الإرادية ، ومن الملامح المميزة لنظرية شبكة العلاقات اهتمامهابمجال رحب من الأبنية الصغرى والكبرى ، بمعنى إن الفاعلين وفقاً لهذه النظرية يمكن أن يكونوا الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات ، والفكرة الرئيسة فى نظرية شبكة العلاقات هى أن التفاعل يساعد على بناء المجتمعات ، ويشعر كل فرد بالإلتزام تجاه الآخر ، وبالتالى فإنه يدعم النسيج الاجتماعى والإحساس بافنتماء وانتشار علاقات الثقة والتسامح التى يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للأفراد ، ومن ثم تصبح الثقة بين الأفراد ثقة بين الأغراب ، وثقة فى النسيج الكلى للمؤسسات الاجتماعية ، وبالتالى تصبح بمثابة القيمة المشتركة والفضائل والتوقعات داخل المجتمع ككل ، وبدون هذا التفاعل من ناحية وغياب الثقة من ناحية ثانية تحدث مشكلات اجتماعية خطيرة.

وبهذا المعنى فإن راس المال الاجتماعى متداخل إلى حد كبير مع ما اسماه البعض بالفضيلة المدنية ، تلك تصبح قوية للغاية عندما تكون متأصلة أو مرسخة من العلاقات التبادلية ، ومجتمع يتمتع بالعديد من الفضائل ، ولكن أفراده لا تربطهم علاقات ، لا يكون بالضرورة مجتمع غنى برأس المال الاجتماعى على حد تعبير (روبرت بوتنام)[1] ، وتمثل شبكة العلاقات محور ارتكاز رأس المال الاجتماعى ، الذى يشير إلى القيمة الجمعية للشبكات الاجتماعية التى تعمل من خلال قنوات متعددة هى :

- تدفق المعلومات ، مثل الإلمام بالوظائف او معرفة الأشخاص الذين يرشحون أنفسهم لشغل مناصب معينة ، وتبادل الأفكار فى مجالات مختلفة ، التى تعتمد بدورها على رأس المال الاجتماعى.
- معايير التبادلية أو المساعدة المتبادلة ، والتى تعتمد على شبكة العلاقات الرأسية والأفقية وتشتمل على:-

أ- الشبكات المتصلة بالعادلت والتقاليد.

ب-الشبكات المتصلة بالروابط داخل الجماعات.

ج- الشبكات المتصلة بتجسيد الروابط بين الجماعات.

1) مطفى خلف ، قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 349 – 350.

- العمل الجمعى الذى يعتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية مثل الدور الذى لعبته كنيسة السود فى حركة الحقوق المدنية ، برغم أن العمل الجمعى أيضاً يمكنه أن ينشئ شبكات جديدة.
- الثقة التى تقود إلى المنفعة المتبادلة .
- الأفق الواسع والتضامن التى تشجعها الشبكات الاجتماعية ، وتساعد على التحول من (الأنا) إلى (نحن)[1] ، وذهب " ناهابيت وجوال " أيضاً (1998) إلى أن الفرض الرئيسى لنظرية رأس المال الاجتماعى يتمثل فى أن شبكات العلاقات تشكل مورداً متاحاً لتحقيق المصالح الاجتماعية وتزود أعضائها برأس المال الجمعى والمؤهلات التى تمكنهم من الحصول على الائتمان ، وفى ضوء الدافعية وراء تعاملات الشبكة يمكننا أن نحدد ثلاثة أنماط مثالية لشبكات راس المال الاجتماعى هى :
  - نمط ذو طابع اقتصادى ، وتكون فيه تعاملات الأفراد مرتبطة بعوامل اقتصادية.
  - نمط قائماً على المكانة ويكون فيه الأفراد مدفوعين لمتغيرات السمعة والمكانة الاجتماعية.
  - نمط قائماً على الاختلاط أى بدافع الميل إلى الاختلاط والارتباط بالآخرين.

كما يمكننا أيضاً تحديد ثلاثة أنماط مثالية للأنظمة الاجتماعية الكبرى التى ترسخ فيها شبكات رأس المال الاجتماعى هى : الأنظمة الاقتصادية والأنظمة الثقافية المعيارية ، والأنظمة السياسية ، ومن ثم يمكن تصور النموذج المثالى للأنظمة الاجتماعية الراسخة الكبرى على النحو التالى:-

1- شبكة علاقات يعمل الفاعلون فيها على تعظيم الأعمال ذات النفع الاقتصادى.
2- شبكة علاقات يعمل أفرادها على تعظيم الأعمال ذات النفع الاقتصادى الموجودة فى نسق محدد ثقافياً ، مثل النطاقات الاقتصادية العرقية التى أشار غليها " كولمان ".
3- شبكة علاقات مرتبطة بالنظام السياسى الذى يشرع وينظم التعاملات مثال السياسين الذين يستغلون وضعهم التشريعى لتحقيق مكاسب مادية.
4- شبكة علاقات تقوم على الاستفادة من السمعة والمكانة التى يتمتع بها الفرد.
5- شبكات تقوم على النزعة الاجتماعية المترسخة فى نسق اقتصادى تؤثر بدورها على المكانة الاقتصادية والاجتماعية للفرد داخل الشبكة.
6- شبكة علاقات تقوم على تنظيم الأعمال ذات النفع للسمعة أمثلة ذلك مؤسسات البوتلاتش Potlatch Institutions.

1) Robert Butnam, Bouling Alone, Americans declining, social capital, The journal of democracy, 1995, p:18.

7- شبكات الاختلاط المرسخة فى نسق ثقافى من المعايير التى تشكل الدافعية للإلتزام من خلال إقامة حضور الحفلات كوسيلة لإقامة الروابط والمحافظة عليها من خلال الواجبات والوفاء بها.

8- شبكات الاختلاط المرسخة فى نظام سياسى يتيح الوصول إلى الموارد ، مثل حصول أحد الأفراد فى جماعة عرقية معينة على مقعد[1].

وعلى الرغم من أن نظرية شبكة العلاقات عبارة عن مزيج غير مترابط إلا أنها ترتكز على مجموعة متسقة من المبادئ هى :-

1- إن العلاقات بين ألفراد عادة تكون متماثلة فى محتواها وكثافتها ، ويسد الفاعلون حاجاتهم بعضهم البعض.

2- إن العلاقات بين الأفراد يتعين تحليلها فى سياق بناء شبكة العلاقات الأكبر.

3- إن تشكيل العلاقات الاجتماعية يؤدى إلى أنواع مختلفة من شبكات العلاقات غير الجزافية نظراً لأن شبكة العلاقات انتقالية.

4- إن وجود هذه المجموعة من الشبكات يعنى إمكانية وجود علاقة بين المجموعات وكذا بين الأفراد.

5- إن هناك علاقاتغير متماثلة بين العناصر فى النسق مما يترتب عليها توزيع الموارد النادرة توزيعاً متفاوتاً.

6- إن التوزيع غير المتكافئ للموارد النادرة يؤدى إلى كل من التعاون والتنافس من أجل الحصول على تلك الموارد مما يضفى على نظرية شبكة العلاقات طبعاً ديناميكياً ، بمعنى أن بناء النسق يتغير مع تغير أنماط التآزر والصراع[2].

ويجب الإشارة هنا إلى أن الملامح المميزة لنظرية شبكة العلاقات اهتمامها بمجال رحب من الأبنية الصغرى والكبرى ، بمعنى أن الفاعلين ، وفقاً لهذه النظرية ، يمكن أن يكونوا الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمعات.

6- مدخل قوة التمركز حول الذات : Ego Centric Power

ترتبط نظرية شبكة العلاقات بمدخل أو منظور قوة التمركز حول الذات ، حيث يربط " جيدنز " الفعل بالقوة التى تسبق الذاتية فى رايه منطقياً ، لأن الفعل يتضمن القوة أو القدرة على تغيير الموقف ومن ثم فهو يعترض على النظريات الثنائية ، التى تنزع إلى مطابقة القوة إما مع نية الفاعل (التفاعلية الرمزية)

1) خلاف خلف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 120 -122.
2) مصطفى خلف ، مرجع سابق ، ص 249 -250.

أو مع البناء (الوظيفية – البنائية) ، ويعنى هذا المدخل فى تفسيره لرأس المال الاجتماعى بدور علاقات القوة بين الفاعلين باعتبارها أحد العوامل التى تؤثر على تكوين وصيانة أو تدمير رأس المال الاجتماعى ، فالأفراد الذين لديهم قوة أكبر تكون فرصتهم أكبر فى التكوين والتحكم ، ومن ثم استغلال روابد شبكة العلاقات الاجتماعية ، ويميز هذا المدخل بين نوعين متداخلين من القوة:

الأول : يتحقق نتيجة لسمات الشخصية التى تؤهل (الذات) أو التفاعل للسيطرة على الموارد.

الثانى : يتحقق نتيجة لوضع (الذات أو الفاعل) فى شبكة العلاقات بالصورة التى تؤهله لاستغلال الموارد المتاحة فى الشبكة.

ومن منظور الفاعل يمكن تحديد ثلاث أنواع من القوة التى توجد نتيجة لخصائص الشخصية والتى يمكن للذات أو الفاعل الاستفادة منها داخل نسق معين لرأس المال الاجتماعى وتعكس ثلاثة انواع من رأس المال الاجتماعى وهى :

1- قدرة الذات على فرض الفعل مع الآخرين .

2- القدرة على فرض الجزاءات.

3- القدرة على حشد الموارد عبر روابط الشبكة وهى قوة مستمدة من السيطرة أما (الكاريزما) فهى تعكس قدرة الذات على جذب واستغلال علاقات الشبكة مع ألاخرين ، فى حين تشير (السلطة) إلى قدرة الذات على جذب وتنظيم علاقات الشبكة تبعاً للسلطة التى توفرها سمات الشخصية والتى تعتمد على قدرة الأنساق الثقافية المعيارية الأكبر التى توجد فيها شبكة رأس المال الاجتماعى ، ومن ثم نكون أمام نوعين من القوة حسب مصدرها ، الأولى هى القوة التى يعى الفاعل إنها نتيجة لسمات الشخصية ، والثانية هى التى يعى الفاعل إنها نتاج لوضعه فى شبكة العلاقات ، وبينما يعنى منظور الذات بالشكل الول فإن المنظور البنائى يعنى بالشكل الثانى من القوة ، وعموماً فإن الفصل بين تلك الأشكال من القوة إنما يتم لأغراض التحليل فقط ، حيث إنها من الناحية العملية تكون متداخلة ومن ثم فإن الاهتمام يكون منصباً على التفاعل بين المستويين من التحليل[1].

7- المدخل التكاملى : Integrated approach

طرح " براون " تصوراً نظرياً لرأس المال الاجتماعى اشتمل على ثلاثة مستويات من التحليل الواحدات الصغرى (Micro) والمتوسطة (Meso) والكبرى (Macro) ، وتشكل المداخل الثلاثة الأساس لنظرية متكاملة فى رأس المال الاجتماعى وهذه النظرية على حد تعبير " براون " لن تكون عبارة

1) خلاف خلف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 123 – 124.

عن مجموعة من الفروض على البحث الإمبريقى إثبات صحتها أو خطئها وإنما هى بمثابة أداة نظرية لتسهيل إجراء الأبحاث العملية عن طريق طرح أسئلة ذات طبيعية مقارنة ن تقود بدورها إلى نظريات متوسطة المدى وهو نمط من النظريات تبناه عالم الاجتماع الأمريكى الذائع الصيت " أوبرت ميتون " فى سفرة المعنون : النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى ، المنشور عام 1957م ، لكن يجسر الفجوة بين الفروض المحدودة للدراسات الإمبيريقية النزعة والنظريات الكبرى التى أنتجت على شاكلهة تلك التى أنتجها " تالكوت بارسونز " ، وهو يصف النظريات المتوسطة المدى بأنها نظريات تقع بين الفرض المحدود والضرورى فى نفس الوقت ، والذى يتبدى كثيراً من الممارسة البحثية اليومية ، وفى خضم الجهود النظرية الشاملة لتطوير نظرية واحدة تفسر كافة صور التماثل فى السلوك الاجتماعى ، والتنظيم ، والتغير الاجتماعى [1] ، تنطلق تلك النظرية عند " براون " من مفهوم النسقية استناداً إلى أن رأس المال الاجتماعى عبارة عن نسق من العمليات لتخصيص الموارد من خلال شبكة علاقات اجتماعية ، طبقاً لنوع العلاقات بين الفاعلين الذين يشكلون شبكة العلاقات تلك والنسقية هنا تشير إلى دراسة ثلاثية الأبعاد هو :

- المكونات Compoents
- البناء Structure
- بيئة النسق Environment

ففى نسق رأس المال الاجتماعى تمثل المكونات الفاعلين الذين يشكلون شبكة الاجتماعية ، ويشير البناء إلى نمط العلاقات بين الفاعلين ، أما بيئة النسق فتتشكل من خلال البنية الاجتماعية الأكبر التى يوجد فيها هذا النسق وتنطبق تلك الأبعاد الثلاث على مستويات التحليل الصغرى والمتوسطة والكبرى ، ويطلق على مستوى الوحدات الصغرى Micro فى تحليل رأس المال الاجتماعى منظور الذات الراسخة ، ويعنى هذا المنظور بإمكانيّات الفاعل على حشد الوارد من خلال الشبكة الاجتماعية التى يوجد فيها ، أما المستوى المتوسط Meso فيطلق عليه المنظور البنائى الذى يعنى ببناء شبكة راس المال الاجتماعى ، وأنماط العلاقات بين الفاعلين داخل هذه الشبكة ، كذلك كيفية أنسياب الموارد من خلال الشبكة نتيجة لنوعية بنائها ، أما مستوى الوحدات الكبرى فى تحليل رأس المال الاجتماعى فيطلق عليه ط براون " منظور أو مدخل البناء الراسخ ، ويهتم بالساليب التى يمكن بواستطتها ترسيخ شبكة رأسِ المال الاجتماعى معينة فى أنساق ثقافية ومعيارية أكبر ، حيث يعنى هذا المنظور بالتأثيرات الخارجية الثقافية والسياسية والاقتصادية الكبرى لطبيعة الروابط الاجتماعية فى شبكة ، وكذلك التأثيرات على بناء شبكة العلاقات وعلى ديناميات

1) جوردن مارشال ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص 1510.

بناء الشبكة وتغيرها وتحولها ، ويشير " براون " إلى أن المستويات الثلاثة فى تحليل رأس المال الاجتماعى ليست مستقلة بل متكاملة حيث إن العمليات المؤثرة على احد مستويات التحليل تؤثر بدورها على المستويين الآخرين ولذا يكون من الضرورى تحقيق التكامل بينها عند محاولة تقديم فهم شامل لـ{اس المال الاجتماعى كعملية دينامية للبنية الاجتماعية.

ولاشك أن فهم رأس المال الاجتماعى يحتاج إلى تكامل الاتجاهات والمداخل النظرية ، حيث يصبح الشاغل فى رأى " جيدنز " ليس هو استخدام النظريات الكبرى (الماكروسكوبية) التى تركز على الأشياء أو النظريات الصغرى (الميكروسكوبية) التى تركز على الفاعل ، ولكن ينبغى أن يكون الإنشغال بالعلاقات المتبادلة بينهما ، ولذا فقننا نعتبر طرح " براون " للتصور النظرى الذى إشتمل على ثلاثة مستويات من التحليل تتكامل فيما بينها تشكل ربما أفضل نظرية فى فهم رأس المال الاجتماعى ، وتوجيه البحث الامبريقى فى هذا المجال ، وربما تكون أيضاً أفضل ما يمكن أن نختم به هذا المبحث ، حيث إشتمل هذا التصور على المداخل النظرية التالية :-

1- منظور الذات الراسخة ويعكس مستوى الوحدات الصغرى فى تحليل رأس المال الاجتماعى ، ويهتم بقدرات الفاعل على حشد الموارد من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية التى يتواجد فيها ويكون هنا على مخرجات الفرد فى ضوء محتوى بناء اجتماعى معين.

2- المنظور البنائى ويعكس مستوى الوحدات المتوسطة فى تحليل رأس المال الاجتماعى ويركز على شبكة معينة لرأس المال الاجتماعى وأنماط العلاقات السائدة بين الأفراد أو الفاعلين داخل هذه الشبكة وكيفية انسياب الموارد من خلالها تبعاً لبناء تلك الشبكة الخاص ويكون التركيز هنا على عملية بنية شبكة العلاقات ومخرجاتها التوزيعية ، وكان أبرز ما طرح فى هذا الاتجاه هو نظرية الفجوات البنائية " رونالد بيرت".

3- اتجاه أو منظور المترسخ ويعكس مستوى الوحدات الكبيرة فى تحليل رأس المال الاجتماعى ويتم التركيز على كيفية بناء شبكة علاقات رأس المالالاجتماعى وكيف تترسخ هذه الشبكة فى أنساق اقتصادية وسياسية أو داخل أنساق ثقافية ومعيارية أكبر وذلك فى ضوء الفعل والدافعية والبنية الاجتماعية[1].

---

1) خلاف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 128.

ثانياً : مقولات الإطار النظرى:-

يعد رأس المال من الثروات الحقيقية فى أى مجتمع أياً كان نوع راس المال ، تتفاوت القدرات المجتمعية فى توظيف واستثمار وتخطيط رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاهة الاجتماعى وضمان استمرارية التنمية وتحسين نوعية الحياة للارتقاء بالإنسان صانع الحضارة والتنمية ومن هنا كان ترتيب وتصنيف المجتمعات ، واعتمدت معايير التقدم والتخلف للمجتمعات البشرية لفترة طويلة من الزمن ، على المعايير المستمدة من النظريات الاقتصادية الغربية والتى أغفلت حقائق هامة تتمحور فى أن التقدم والتنمية لا يمكن أن يكون إلا بالبشر وليست للبشر فقط.

وإنها لا يمكن أن تتم إلا فى إطار سياق اجتماعى ، وإن مجموعة القيم والأخلاق حاكمة للسياق الاجتماعى ، وللتنمية الاقتصادية أبعاداً اجتماعية وثقافية وسياسية ، والتقدم والتنمية فى المجتمعات البشرية لا يمكن أن يتم غلا فى إطار مناخ اجتماعى وثقافى وسياسى موات لعملية التقدم والتنمية ، ولا يمكن الإصلاح والتحديث الاجتماعى والسياسى والمؤسس أن يحقق أهدافه فى غياب نسق قيمى وأخلاقى يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة ، وفى هذا الإطار ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعى باعتباره مجموعة القيم والأخلاق الاجتماعية التى تتجسد فى هيكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة وشبكات اجتماعية تدعم قوتهم وتمكينهم ، تلك القيم والأخلاقيات التى تسهل عمليات التفاعل الاقتصادى والسياسى وتشكيل البنية الأساسية للعلاقات الاقتصادية وتحرز الثقة المتبادلة ، وتساعد فى مواجهة المشكلات الاجتماعية.

وفى هذا الإطار فإنه عند الحديث عن دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة كان لابد للباحثة أن تطرح مجموعة من المقولات كمرجعية لتحليل وتفسير ذلك الدور وذلك على النحو التالى:ـ

المقولة الأولى : ضرورة تشغيل وتحليل رأس المال الاجتماعى فى المجتمع كثروة اجتماعية بجانب الثروات الطبيعية فى المجتمع:

يمثل رأس المال عموماً احد عوامل الإنتاج ، بل إن عملية تراكم رأس المال تمثل الديناميكية المميزة لنمط الإنتاج أو النظام الرأسمالى الحديث وكان الفكر السائد يؤكد أن جوهر التنمية هو تكوين رأس المال العينى والثابت على نحو تركمى ، بما يتضمنه من تعاظم الأصول الإنتاجية من معدات وآلات وطرق وقنوات إلخ ، إلا أن خبرات وتجارب التنمية أكدت أن التنمية فى أى مجتمع ترتكز ، إلى جانب رأس المال المالى ، على رأس المال البشرى وأصبحت الموارد البشرية تشكل جانباً هاماً فى التصنيف المعروف، (العمل + راس المال) ، وأصبح ينظر إلى التنمية على أنها عملية تفاعل الإنسان مع الموارد الطبيعية [1]،

1) جوردن مارشال ، مرجع سابق ، ص 762.

ويرى بورديو أن رأس المال أوسع من مفهوم رأس المال النقدى فى الاقتصاد فهو يشمل على رأس المال النقدى ورأس المال غير النقدى ، ومن أشكال رأس المال التى حددها بورديو ، رأس المال الاقتصادى الذى يختص بالأوضاع الاقتصادية أو المالية للأفراد رأس المال الاجتماعى الذى يشير الى العلاقات مع الآخرين والتى تزيد من مكانة الأفراد رأس المال الثقافى ويركز هذا النمط على أشكال المعرفة الثقافية التى يكتسبها الأفراد من خلال عضويتهم بالمؤسسات المختلفة.

وتتداخل أشكال رأس المال وبالتالى تداخل الأسباب والآثار أو المقدمات والنتائج ، وهو ما يظهر بوضوح من خلال ديناميات التحول بين أشكال رأس المال التى تعد واحدة من أهم الملامح المميزة لنظرية " بورديو " الذى ذهب إلى أنه على الرغم من أن كل أنواع رأس المال يمكن أن يشتق من رأس المال الاقتصادى ، إلا أنه كل من رأس المال الاجتماعى والثقافى يظلا مؤثرين فاعلين فى علاقتها برأس المال الاقتصادى[1] ، ومن الممكن استخدام مصطلح رأس المال مجازاً على رأس المال الاجتماعى ، حيث إن تعريف رأس المال المستخدم تقليدياً من قبل المحللين الاقتصاديين والتى تتعلق برأس المال فقط هو مخزون من البضائع عند نقطة معينة من الزمن ، وقابلة للاستخدام فى الإنتاج فى المستقبل ليس فقط السلع المنتجة مثل الآلات والبضائع الاستهلاكية ، وعن طريق القياس فرأس المال البشرى هو شائع تصوره على المخزون من المهارات والمعرفة المتجسدة فى البشر لأنها تسهم فى الإنتاج فى المستقبل ويبدو أن التشابه نفسه يمكن تطبيقه على رأس المال الاجتماعى فيمكن تصوره على أنه " العلاقات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع المؤدية إلى تطوير التعاون فى لحظة من الزمن ويمكن اعتباره مخزون من الموارد ، مما يساهم فى الزيادة فى الناتج الاجتماعى على مر الزمن".

وعموماً فإن رأس المال الاجتماعى يختلف عن غيره من أشكال رأس المال فى أنه مرتبط بشكل مباشر ببناء العلاقات بين الأفراد فهو غير موجود فى الأفراد كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادى[2].

المقولة الثانية : المستويات الثلاثة فى تحليل رأس المال الاجتماعى ليست مستقلة بل متكاملة ، يمكن تحليل رأس المال الاجتماعى من خلال ثلاث مستويات :

1- مستوى الوحدات الصغرى (المستوى الجزئى Micro) ويطلق عليه منظور الذات الراسخة فهو يركز على النتائج الفردية أى إمكانيات الفاعل على حشد الموارد من خلال الشبكة الاجتماعية التى يوجد فيها مع الآخرين.

1) خلاف خلف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 98.

2) Yujiro Hayami, social capital, Human capital and the community mechanisms,Op. Cit,. P96-123.

2- المستوى المتوسط (Meso) ويطلق عليه المنظور البنائى الذى يعنى ببناء شبكة رأس المال الاجتماعى ويتم تحليل أنواع الروابط والعلاقات والتفاعلات وتبادل الموارد من خلال الشبكة نتيجة عضوية بنائها.

3- مستوى الوحدات الكبرى (Macro) يهتم بالأساليب التى يمكن بواسطتها ترسيخ شبكة رأس مال اجتماعى معينة فى أنساق ثقافية ومعيارية أكبر وهو يركز على العلاقات الاجتماعية والتأثيرات الخارجية الاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع على طبيعة هذه العلاقات ، أى التعرف على أثر السياسات الاقتصادية على تعظيم فاعلية رأس المال الاجتماعى.

المقولة الثالثة : تركز نظرية رأس المال الاجتماعى على متغيرات هامة تتحدد فى العلاقات والشبكات الاجتماعية ، والاعتماد المتبادل والثقة التى تربط النسيج والبناء الاجتماعى وتدعمه والذى يعد ثروة قائمة فى المجتمع.

فهو يركز بشكل واسع على الشبكات الاجتماعية والعلاقات المتبادلة التى تنشأ عنها وقيمة هذا المفهوم فى تحقيق الأهداف المتبادلة ويعتبر تحت الدراسة فى العالم الحديث[1] ، حيث إن هناك مجموعة من القيم غير الرسمية والتسامح ، والثقة الاجتماعية والأعراف وشبكات الجمعيات التطوعية تساهم فى تكوين رأس المال الاجتماعى ن ولهذا يعرف رأس المال الاجتماعى على أنه نمو للقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة المبنية على التعاون والثقة والتبادل والالتزام ، وأيضاً يركز بوتنام ومدرسته على الشبكات الاجتماعية كمولدات للثقة الاجتماعية والدعم الاجتماعى ، وعدم تجاهل دورها كمصدر هام للطاقة الاجتماعية[2].

المقولة الرابعة : شبكات العلاقات تشكل موارد متاحاً لتحقيق المصالح الاجتماعية وتزود أعضائها برأس المال الجمعى :

حيث يقدم " بوريتس " تصور نظرى شامل لرأس المال الاجتماعى حيث عرفه بأنه قدرة الأفراد على السيطرة على موارد نادرة من خلال عضويتهم فى شبكات العلاقات أو أبنية اجتماعية أكثر اتساعاً وذهب إلى أن القدرة على امتلاك رأس المال الاجتماعى لا تنبع من الفرد ذاته وإنما تنبع بدلاً من ذلك ، من امتلاك الفرد لسلسلة من العلاقات مع الآخرين ومن ثم يكون رأس المال نتاج الرسوخ فى شبكة العلاقات.

1) Stepher Baron, john field and tam schuller, social capital, critical perspectives, oxford university 2000, press p:1.
2) Poul Bridgen, Social Capital Community empowerment and public health, Op. Cit., p28.

وقد حدد " بورتيس " نمطين إضافيين من أنماط رأس المال الاجتماعى يتجاوز تفسير نظرية الاختيار الرشيد ، ليشمل الدافعية الثقافية والدافعية المعيارية ن حيث ذهب على أن القيم والمعايير النابعة من الداخل يمكن أن تدفع الفرد إلى إقامة علاقات وروابط اجتماعية ، أو تدفعه إلى نقل الموارد إلى الآخرين بسبب دوافع عامة ، كما قدم " بورتيس " مفهوم التضامن المترابط أو العملية التى يمكن أن تدفع الشخص إلى إقامة روابط اجتماعية أو تدفعه إلى نقل الموارد للآخرين بسبب التطابق مع احتياجات وأهداف الجماعة وبالانتقال من (الغرس القيمى) إلى (التضامن المترابط) يبدأ بورتيس مرة أخرى باتجاه التمركز حول الذات ، ثم يمده نحو التفسير على مستوى الوحدات المتوسطة من التحليل ، ومن ثم يفسر العلاقة بين التمركز حول الذات والعملية البنائية[1].

حيث يمتز مارك جرانوفتير بين العلاقات القوية والعلاقات الضعيفة ، ويرى أن الأفراد الذين تربطهم علاقات قوية لديهم دافعية أقوى لمساعدة بعضهم البعض[2].

المقولة الخامسة : لا يمكن أن يتحقق الإصلاح وتحقق التنمية المستدامة أهدافها فى غياب رأس المال الاجتماعى.

حيث إنه لا يمكن أن يتحقق الإصلاح والتحديث وأن تتحقق لتنمية المستدامة فى غياب نسق قيمى وأخلاقى بدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة ، ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها وتفعيل العدالة والمساواة ، وفرض التمكين والمشاركة الفاعلة ، وتعدد الخيارات والفرص فى مجتمع ديمقراطى وتسهيل تبادل السلع والخدمات ، وتقوية الثقة فى عمليات ومؤسسات التبادل ، والمواطنة ومواجهة المشكلات والصراعات بالرغم من وجود العديد من الشواهد والدلائل الإمبريقية فى كل المجتمعات التى تؤكد وجود علاقة بين رأس المال الاجتماعى والتنمية إلا أن هذه العلاقة لم تنل حظاً من الدراسات التى تبعث وتفحص هذه العلاقة الأكيدة ، والتى ربما ستفرض نفسها فى السنوات المقبلة ، ويمكن تعريف مفهوم التنمية المستدامة بأنها عملية تنمية تضمن للأجيال التالية أو المستقبلية حقاً فى الحياة وبالتمتع بالموارد المتاحة مثلما تحقق أو تشبع احتياجات الأجيال الحالية ن وبطبيعة الحال فإنه التنمية هنا تركز على حق هؤلاء بالوصول لرؤوس الأموال هذه جملة الثروة القائم بأى مجتمع ومن خلال وجود هذه الثروة يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وباختصار فإن راس المال الاجتماعى يؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال التفاف الناس حول غايات وأهداف تنموية عامة متفق عليها بحيث تأتى نواتج التنمية معبرة دائماً عن الحاجات المجتمعية للكافة.

1) خلاف خلف الشاذلى ، مرجع سابق ، ص 110 -111.

2) Mark Grano Veter, Business groups in the handle book of economic sociology edit by Neill J. Smelser and Richared Sweedberg, Princeton university press 1994, p:453 – 475.

وفى تقرير التنمية البشرية (2003) تم تعريف رأس المال الاجتماعى بأنه يشير إلى النظام المؤسسى والعلاقات والعادات والتقاليد التى تؤثر على كافة الجوانب فى مجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية وإستمراريتها[1].

المقولة السادسة : يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية موجهاً لرأس المال الاجتماعى والعلاقة تبادلية بين راس المال الاجتماعى والمنظمات غير الحكومية

حيث تعتمد المنظمات غير الحكومية على قدرة الأفراد فى بناء شبكات للعلاقات الاجتماعية ، وتقوم أهمية الشبكة الاجتماعية على أنها الصلة بين كافة جوانب وأشكال رأس المال الاجتماعى بالمجتمعات الحديثة ، فمثلاً نجد أن الفقراء يعتمدون على مثل هذه الشبكات الاجتماعية إذا فقدوا الثقة فى العلاقة الرسمية بالسلطة التى تتحكم بهم أو تهيمن على مقدراتهم من ناحية أخرى نجد أن الشبكة الاجتماعية تميل للاتصال بمختلف القوى الأساسية فى المجتمع تأثيراً فيها أو استفادة منها لصالح الفئات التى تتحدث باسمهم ، لذا تعتبر الشبكات الاجتماعية للفقراء بمثابة نقاط الوصل أو الارتكاز للفقراء والتى تربطهم بالعالم الخارجى الذى يعيشون فيه ، ونظراً لأن الفقير يرتبط ويعتمد كثيراً على الشبكات الاجتماعية بديلاً أو تعويضاً عن هدم تواجد السلطة بجواره للوفاء بحاجاته ، فإن بناء وتشيد رأس المال الاجتماعى يمثل ضرورة حياتية لهؤلاء لمساعدتهم على إجراء التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرجوة لنهضتهم من عثرتهم[2] ، إذ قامت المنظمات غير الحكومية على مبدأ المشاركة والالتزام والثقة والتبادلية والتسامح فى اتصالها بأفراد المجتمع على اعتبار أنها منظمات غير رسمية وتنظيمات تقوم على دعم مجتمعى ، وبشكل كل ذلك مصدراً لرأس المال الاجتماعى كما نجد العلاقة تبادلية بين رأس المال الاجتماعى والمنظمات غير الحكومية ، فنجد أن ضعف راس المال الاجتماعى يؤثر سلباً على صحوة المنظمات غير الحكومية وقيامها بأدوارها التنموية داخل المجتمع ، فكفاءة وفعالية أحدهم ينعكس على كفاءة وفعالية الآخر ، حيث إن المنظمات غير الحكومية تستطيع بلورة وتطوير رأس المال الاجتماعى داخل المجتمع فكلما زادت المشاركة التطوعية والمساعدة والدعم المتبادل كلما تطور رأس المال الاجتماعى.

---

1) Yujiro Hayami, social capital, Human capital and the community mechanisms,Op. Cit,. P96-123.The world bank 1999, What is social capital, poverty net http//: www.worldbank.rog/

2) طلعت مصطفى السروجى ، رأس المال الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص 69.

الفصل الثالث

الإطـــــار الميدانى للدراســـــــــة

تمهيد

أولاً : نوع الدراسة

ثانيــاً : منهج الدراسة

ثالثــاً : أدوات جمع البيانات

رابعــاً : مجالات الدراسة

خامساً : عينة الدراسة ومعايير اختيارها

سادساً : الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لعينة البحث

سابعاً : مشكلات وصعوبات الدراسة

تمهيد :

المنهج العلمى نسق من القواعد والإجراءات التى يعتمد عليها الباحث والمنهج العلمى واحد فى كل العلوم وإن ما يراه وما بعده البعض تبايناً وتغايرا بين مناهج العلوم ليس تبايناً فى المنهج وإنما فى الإجراءات والأساليب الفنية ، ويمكن تعريف المنهج فى علم الاجتماع باعتباره رؤية العلم وتناوله للبنية الاجتماعية وحركاتها وظواهرها ومكوناتها وعلاقاتها لا هو بالمنزه ولا هو بالمغلق ويلعب المنهج دور أساسياً فى تدوين معلومات البحث فهو يلزم الباحث بالدقة والموضوعية وبعدم إبداء رأيه الشخصى دون تعزيزه بآراء لها قيمتها والقيد بإخضاع أى رأى للنقاش مهما كانت درجة الثقة به[1] وحتى وقت قريب كانت النظريات الاقتصادية الغربية التى تضع معايير تقدم وتخلف المجتمعات البشرية تتجاهل مجموعة القيم والأخلاق وشبكة العلاقات الاجتماعية الحاكمة للسياق الاجتماعى الذى تجرى فيه عملية التنمية وكانت التنمية لها معايير مادية بحتية مثل متوسط الدخل الفردى واستدامة الزيادة السنوية فى الناتج القومى الإجمالى إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكانى غير إنه مع إضفاء البعد الإنسانى على عملية التنمية بدأ يظهر تنامى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية خاصة أن هذه الأبعاد خلقت منظمات غير حكومية من رحم المجتمع المدنى ساعدت شرائح مجتمعية عديدة لم تستطيع الدول خاصة فى دول العالم الثالث مساعدتها لاسيما مع تنفيذ برامج التكيف الهيكلى وتراجع دور الدولة والمنظمات الحكومية حيث حدث تغيراً جذرياً فى دور الدولة حيث إن انسحبت من دورها فى توفير الخدمات الاجتماعية ، وتم تحويل الاقتصاد لنظام آليات السوق ومع انكماش دور الدولة فى رعاية المواطنين والتعامل مع قضاياهم يتصاعد دور المنظمات غير الحكومية من اجل المشاركة فى إيجاد حلولا مكملة لدور الدولة فى المجتمع ، وانتبه لها كثير من الباحثين والمفكرين خلال الأعوام العشرة الماضية كمساعد مهم فى عملية تنمية المجتمعات وفى تحقيق التنمية المستدامة حيث إن لا أحد سوف يقوم للناس بالتنمية فهم أداة هذه التنمية وغايتها وإن نجاح أو فشل عملية التنمية واستمراريتها يرجع إليهم وإن الاهتمام بقضية رأس المال الاجتماعى نقل قضية التنمية فى المجتمع وألقى باللائمة على شبكات العلاقات غير المنظمة وغير المشحونة بالثقة والتعاون والتسامح والتبادلية والشفافية والمشاركة وتم التركيز على المنظمات غير الحكومية باعتبارها تقوم بتوجيه لرأس المال الاجتماعى كما إنها تسعى لتنمية وتطويره داخل المجتمع ، وهذا ما يمثل موضوع الدراسة الراهنة التى نسعى إلى معرفة دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة ومعرفة دور المنظمات غير الحكومية فى تطوير رأس المال الاجتماعى

1) عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعى محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده،دار المعرفة الجامعية، 1997 ، ص 43.

باعتبار أن المنظمات غير الحكومية تشكل العمود الفقرى لتنظيمات المجتمع المدنى فى المجتمع المصرى وذلك لأهمية الدور الذى تلعبه فى سد الفجوة التى نشأت من تراجع الدولة عن القيام بواجباتها وذلك الدور الذى يؤدى لتكامل وحدات المجتمع المختلفة وتماسكها فى الوقت نفسه، هذا وسوف تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل أن تعرض الإطار المنهجى للدراسة حيث يشكل هذا الفصل فى مجمله الخطوط العامة لهذه الدراسة وذلك من خلال التعرف على نوع الدراسة ومنهج الدراسة وأدوات جمع البيانات ومجالات الدراسة ووصف خصائص عينة الدراسة كما تقدم الباحثة بشكل عام ملخص لأهم الصعوبات والمشكلات التى واجهت الدراسة.

أولاً : نوع الدراسة :

تنتمى الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، وذلك بغرض وصف الظاهرة (دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة) دراسة لدور المنظمات غير الحكومية فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتنمية مدينة بورسعيد فى وضعها الحاضر بمعنى الإجابة على تساؤل عن ما يقوم به رأس المال الاجتماعى فى أى مجتمع لتحقيق التنمية المستدامة ، والتعرف على مكونات رأس المال الاجتماعى ، وكذلك كيف تنمى وتطور المنظمات غير الحكومية راس المال الاجتماعى فى المجتمع لتحقيق عملية التنمية ؟ وذلك من خلال التعرف على ما تقوم به المنظمات من أدوار تنموية ؟ وكيف تقوم بهذه الأدوار ؟ وما المعوقات التى تعوقها عن أداء دورها ؟.

ثانياً : منهج الدراسة :

تمشياً مع أهداف الدراسة ومنطلقاتها وجد الباحث ضرورة الاستعانة بأحد المداخل المنهجية التى تسهم فى جمع وتحليل المادة الميدانية والتى تمثلت فى المسح الاجتماعى ، حيث يعد المسح الاجتماعى احد المناهج الرئيسية فى البحوث الوصفية ويعرف بانه " الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد تقديم برنامج إنشائى للإصلاح الاجتماعى " وأنه ينصب على الوقت الحاضر حيث إنه يتناول اشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية ، ويهدف منهج المسح الاجتماعى إلى جمع المعلومات وتحليل البيانات من خلال الملاحظة والاستبيان بغرض الحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه[1] ، وهو الدراسة العلمية للظواهر الموجودة فى جماعة معينة وفى مكان معين ويتعلق بالجانب العلمى إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة ومحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعى ، وإصطلاح المسح هذا مستعار من ميدان الدراسات الطبيعية فكما " تمسح " الأرض لتحديد مساحتها ومعرفة

1) محمد الجوهرى ، عبد الله الخريجى ، طرق البحث الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص 183.

خصائصها الجيولوجية والسطحية والجوية ، تمسح الظاهرة الاجتماعية لتحديد طبيعتها ومعرفة خصائصها التى تتعلق بتركيبها ووظائفها من جهة وسلوك الأفراد فى تعاملهم مع بعضهم البعض من جهة أخرى المسح بطريقة العينة : يصعب على الباحث فى علم الاجتماع إذا كان يدرس جماعات كبيرة الإلمام بأطرافها لذلك فإنه يأخذ عينات تمثل هذه الجماعات ، ويعتمد حجم العينة على هدف البحث وعلى الأداة المستخدمة فيه ، ويمكن تقسيم العينات إلى عينات صغيرة وعينات كبيرة[1].

وهو الذى يكتفى فيه بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات فى حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لدى الباح[2] مما يساعد على عملية جمع الحقائق عن العينة وذلك بصورة موضوعية قدر الإمكان ، وقد تم اختيار المسح الاجتماعى بالعينة ، لدراسة عينة من جمهور البحث (ألعضاء والمتطوعين والمستفدين من المنظمات غير الحكومية) والذى يتم دراستهم باختيار أداة كمية تمثلت فى استمارة الاستبيان ويركز المسح الاجتماعى على دراسة الظاهرة ، وقدرة تلك المنظمات على أداء دورها فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة فى أوضاعها الحاضرة ويهتم بالوصف التفصيلى لأبعاد الدراسة.

ثالثاً : أدوات جمع البيانات

تعرف تلك الأدوات المنهجية بأنها وسائل جمع البيانات حول الظواهر ، والواقع أن استخدامنا لأسلوب منهجى معين يحدد نوع الأدوات التى يستعان بها فى جمع البيانات حول الظاهرة ، إضافة لذلك فإن نوع البيانات المراد تحصيلها ، وطبيعة الدراسة ، والعينة المدروسة تسهم أيضاً فى تحديد الأداة المناسبة للدراسة[3] ، وقد استعانت الدراسة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات:

1- استمارة الاستبيان (البحث):-

أداة أو وسيلة أساسية من وسائل جمع البيانات حول الآراء والاتجاهات وقد تسمى باستمارة المسح أو استمارة دراسة الحالة أحياناً ، وقد تكون الاستمارة فى بعض الأحيان بمثابة شكل معين للمقابلة وخاصة إذا تم تطبيقها بواسطة الباحث[4].

---

1) أحمد زايد ، تصميم البحث الاجتماعى ، أسس منهجية وتطبيقات عملية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة،2002 ، ص 53.
2) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبه ، 1998 ، ص 221 – 222.
3) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص 194.
4) السيد على شتا ، المنهج العلمى والعلوم الاجتماعية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، 1991 ، ص 257 – 256.
تم تحكيم الاستمارة بواسطة مجموعة من الأساتذة:
- أ.د / على محمود أبو ليلة – أستاذ علم الاجتماع جامعة عين شمس.
- أ.د / ثروت اسحق – أستاذ علم الاجتماع جامعة عين شمس
- أ.د/ سعيد ناصف – أستاذ علم الاجتماع جامعة عين شمس
- أ.د / عبد الناصر أبو جبل – أستاذ علم الاجتماع جامعة حلوان
- أ.د/ وسيم نادى ميخائيل – أستاذ علم الاجتماع جامعة قناة السويس.

خصائصها الجيولوجية والسطحية والجوية ، تمسح الظاهرة الاجتماعية لتحديد طبيعتها ومعرفة خصائصها التى تتعلق بتركيبها ووظائفها من جهة وسلوك الأفراد فى تعاملهم مع بعضهم البعض من جهة أخرى المسح بطريقة العينة : يصعب على الباحث فى علم الاجتماع إذا كان يدرس جماعات كبيرة الإلمام بأطرافها لذلك فإنه يأخذ عينات تمثل هذه الجماعات ، ويعتمد حجم العينة على هدف البحث وعلى الأداة المستخدمة فيه ، ويمكن تقسيم العينات إلى عينات صغيرة وعينات كبيرة[1].

وهو الذى يكتفى فيه بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات فى حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لدى الباح[2] مما يساعد على عملية جمع الحقائق عن العينة وذلك بصورة موضوعية قدر الإمكان ، وقد تم اختيار المسح الاجتماعى بالعينة ، لدراسة عينة من جمهور البحث (ألعضاء والمتطوعين والمستفدين من المنظمات غير الحكومية) والذى يتم دراستهم باختيار أداة كمية تمثلت فى استمارة الاستبيان ويركز المسح الاجتماعى على دراسة الظاهرة ، وقدرة تلك المنظمات على أداء دورها فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة فى أوضاعها الحاضرة ويهتم بالوصف التفصيلى لأبعاد الدراسة.

ثالثاً : أدوات جمع البيانات

تعرف تلك الأدوات المنهجية بأنها وسائل جمع البيانات حول الظواهر ، والواقع أن استخدامنا لأسلوب منهجى معين يحدد نوع الأدوات التى يستعان بها فى جمع البيانات حول الظاهرة ، إضافة لذلك فإن نوع البيانات المراد تحصيلها ، وطبيعة الدراسة ، والعينة المدروسة تسهم أيضاً فى تحديد الأداة المناسبة للدراسة[3] ، وقد استعانت الدراسة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات:

1- استمارة الاستبيان (البحث):-

أداة أو وسيلة أساسية من وسائل جمع البيانات حول الآراء والاتجاهات وقد تسمى باستمارة المسح أو استمارة دراسة الحالة أحياناً ، وقد تكون الاستمارة فى بعض الأحيان بمثابة شكل معين للمقابلة وخاصة إذا تم تطبيقها بواسطة الباحث[4].

---

1) أحمد زايد ، تصميم البحث الاجتماعى ، أسس منهجية وتطبيقات عملية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة،2002 ، ص 53.
2) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبه ، 1998 ، ص 221 – 222.
3) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص 194.
4) السيد على شتا ، المنهج العلمى والعلوم الاجتماعية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، 1991 ، ص 257 – 256.
تم تحكيم الاستمارة بواسطة مجموعة من الأساتذة:
- أ.د / على محمود أبو ليلة – أستاذ علم الاجتماع جامعة عين شمس.
- أ.د / ثروت اسحق – أستاذ علم الاجتماع جامعة عين شمس
- أ.د/ سعيد ناصف – أستاذ علم الاجتماع جامعة عين شمس
- أ.د / عبد الناصر أبو جبل – أستاذ علم الاجتماع جامعة حلوان
- أ.د/ وسيم نادى ميخائيل – أستاذ علم الاجتماع جامعة قناة السويس.

تشير البيانات المستقرأة من الجدول أن إجمالى عدد السكان فى عام 2009 حسب التعداد النهائى للسكان بإضافة الزيادة الطبيعية من عام 2009 لسنة الأساس تعداد 2006 يقدر بحوالى 601930 نسمة ، تضم محافظة بورسعيد 7 أحياء وهى حى بور فؤاد ، حى الشرق ويعتبروا من الحياء الراقية ، وحى العرب والمناخ والزهور والضواحى وهى أحياء متوسطة وحى الجنوب من الأحياء النائية[1] ، ويتضح من بيانات الجدول ان أكثر الأحياء يتمثل فى حى الزهور ويقدر عدد سكانه بحوالى 221846 نسمة ، يليها حى الضواحى حيث يقدر عدد السكان جملة إلى 105414 نسمة يلسها حى بورفؤاد ويقدر بحوالى 79354 نسمة ، وأقلها كثافة حى الجنوب حيث يقدر غجمالى عدد سكانه بحوالى 48833 نسمة ، وهو يعتبر من أحياء النائية والأطراف الريفية لمدينة بورسعيد ، وتشير البيانات الإحصائية إلى تقارب نسبة الإناث مع الذكور فى إجمالى عدد السكان بالمدينة.

ويمثل توزيع السكان بمدينة بورسعيد اهمية فى توضيح التركيبة العمرية والسكانية بفئاتها النوعية ، كما سيوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (2)

توزيع السكان طبقاً لفئات السن

حدد الإسم	الزمن (سنوات)		من 1 الى الزمن 10		من 10 الى الزمن 15		من 15 الى الزمن 45		من 45 الى الزمن 60		من 60 فأكثر	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
إجمالى المحافظة	٦٥٠٧٧٤	١١,٤	٢٥٦١٧	٦,١	٥١٤٤٥	٩,٠	٤٨٢٧٨٢	٤٩,١	١٣٥٠٣٥	٢٩,٨	٤٩٠٣٤	٣,٦
قسم الشرق	٦٠٩٤	٦,٤	١٤٧٠	٤,٩	٢٤٥٢	٨,٢	١٣٩٤٤	٤٥,٢	٦١٣٧	٢٠,٠	٤٣٩٠	١٤,٢
قسم العرب	٧٤٨١	٨,٥	٢٣٥٠	٥,٠	٣٥١٥	٧,٤	٢١٣٣٩	٤٥,٣	٥٥١٨	١٠,٣	٦٦٥٧	١٤,١
قسم المناخ	٥٤٦٥	٨,٩	٣٣٠٥	٥,٣	٤٤٩٢	٧,٢	٢٨٧٤٤	٤٦,٦	١١٤٣٧	١٨,٤	٨٣٧٢	١٣,٥
قسم بور فؤاد	٥٧٥٥	٨,٧	٢٩٧٢	٤,٥	٥٦١٨	٨,٥	٣٣٤٨٣	٥٠,٦	١٣٣١٢	٢٠,٧	٢٣٧٠	٣,٥
قسم الضواحى	٦٥٢٩٤	١٢,٤	٦٥٨١	٧,٠	٧٩٢٢	٧,٩	٤٠١٠٤	٥٠,٦	١٣٧٣٤	١٣,٠	٥٤٤٠	٥,٨
قسم الجنوب	٢٦٩٠	١٥,٢	١٧٤٠	٧,٣	٢٤٢٨	١٠,١	١٢٨٨٠	٥٣,٤	٣٧٣٧	١١,٠	٨٣٩	٣,٤
قسم الزهور	٢٣٩٥	١١,٦	١٣٦٤٧	٦,٦	٢١٦٢٨	١٠,٢	١٠٤٨٧٥	٥٠,٥	٢٣٦٨٣	١١,٤	٩٦٤٣	٤,٨
قسم شرق بور فؤاد	٨٨٦	١٢,٣	٤٩٨	٧,٤	٦٧٢	١٠,٠	٣٦٠٤	٥٣,٥	٨١٣	١٢,١	٢٥٨	٣,٨
قسم بداية شرق التفريعة	٧٠٧٩	١٤,٧	٦٩١	٦,٣	٣١٠	١٢,١	١٣٤٤	٥٢,٢	٢٨٤	١١,١	٨١	٣,٧
قسم الشاطئ الغربى بورسعيد	٤٠٥٦	١٢,٠	٢٢١	٨,٤	٢٧٦	١٠,٣	١٣٠٤	٤٨,٧	٢٩٦	١١,٠	١٢٢	٤,٦
قسم شرق الجنوب	٢٧٥٧	١٤,٠	١٣٤١	٦,٨	٢٥٢١	١١,٤	١١٢٨٤	٥١,٢	٢٣٤١	١٢,٢	٨٩٦	٤,٠

تشير البيانات المستقرأة من الجدول الخاص بتوزيع السكان طبقاً لفئات السن ، ارتفاع نسبة السكان فى فئات الشباب حيث تصل نسبتهم 49.6% لتنخفض فى فئة الأطفال من 6 إلى أقل من 10 ، والفئات الأكبر سناً تصل نسبتهم من إجمالى المحافظة 7.4%.

1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، محافظة بورسعيد ، إدارة الإحصاء المركزية ، بيانات عام 2009 – 2010.

تشير البيانات المستقراة من الجدول ارتفاع نسبة المتزوجين فى المحافظة لتصل نسبهم إلى 61.1% تليها نسبة 29.9% لم يتزوجوا ، تليها الأرامل بنسبة 6.3% ، أما نسبة المطقلين 1.4% ، وفيما يتعلق بتوزيع قوة العمل ومواقف الفرد من العمل (15 سنة فأكثر).

جدول رقم (5)

توزيع قوة العمل (15 سنة فأكثر)

عدد السكان (15 سنة فأكثر)	قوة العمل (15 سنة فأكثر	موقف الفرد من العمل (15 سنة فأكثر)		معدل البطالة
		المستغلون	المتعطلون	
418382	194035	172654	21381	11.00

يتضح من البيانات المستقرأة من الجدول ارتفاع نسبة قوة العمل فى مدينة بورسعيد حيث بلغ عدد قوة العمل (15 سنة فأكثر) 194035 نسمة من إجمالى عدد السكان (15 سنة فاكثر) بالمحافظة والذى تصل عددهم إلى 418382 نسمة ، أما بالنسبة لموقف الفرد من العمل فيتضح أن نِسبة المستغلون تقدر 176254 نسمة ، ويتضح من هذا أن معدل البطالة 11.00 [1].

وترجع أسباب اختيار المجال الجغرافى للدراسة على ما يلى :-

1- قلة الدراسات عن مدينة بورسعيد.
2- إن الباحثة تقيم فى مدينة بورسعيد وبالتالى تسهل معرفة المنظمات غير الحكومية واماكنها وكذلك التعرف على المنظمات النشطة والفعالة داخل مدينة بورسعيد.
3- لأنها تضم 225 منظمة أهلية ، أى عدد لا بأس به من المنظمات فيتم التعرف عليها لتحقيق التنمية المستدامة ودورها فى تطوير رأس المال الاجتماعى واتجاهات المستفيدين إزاء هذا الدور الذى تقوم به هذه المنظمات فى المجالات المختلفة للتنمية.

2) <u>المجال البشرى للدراسة:-</u>

ويقصد بالمجال البشرى ذلك النطاق البشرى الذى اختيرت منه عينة الدراسة ، وقد تحدد المجال البشرى للدراسة فى المتطوعين والعاملين والمستفيدين من الجمعيات الأهلية.

جدول رقم (6)

توزيع العينة وفقاً للنوع

النوع	العدد	٪
ذكور	127	42.3
إناث	173	57.7
الإجمالى	300	100

1) الإدارة العامة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، محافظة بورسعيد 2007.

وفى محاولة للتعرف على أنماط المنظمات غير الحكومية التى خضعت للدراسة فإننا نجد الجـدول التالى يشير إلى ذلك :

جدول رقم (7)
توزيع العينة وفقاً لنوع المنظمة

نوع أو نمط المنظمة	ع	٪
منظمة رعائية وخدمية	100	33.3
منظمة تنموية	200	66.7
الإجمالى	300	100

فيما يتصل بتوزيع العينة وفقاً لنوع المنظمة تشير تبيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة العينة مـن المنظمات التنموية لتصل إلى 66.7% ثلثى العينة ، ذلك لزيادة عدد المنظمات المعينة بالتنمية بالإضـافة إلى أهمية التنمية فى تنمية رأس المال الاجتماعى ، كما تصل نسبة العينة بالمنظمات الرعائية على ثلـث العينة وذلك أن رعاية الأسرة والطفولة تأتى فى مقدمة تنمية رأس المال الاجتماعى.

أما فيما يتصل بأسلوب سحب العينة لما كان عدد العينة يتم على أساسين هما : إما عينة متساوية أو عينة نسبية ، فقد تم سحب 100 مفردة من كل منظمة من المنظمات الثلاث ، وذلك مـن المـستفيدين والعاملين بالجهاز الإدارى والمتطوعين داخل كل منظمة ، وتم اختيار العينة الخاصـة بالمـستفيدين مـن كشوف المستفيدين بالجمعية بالطريقة العشوائية المنتظمة ، وكذلك من المتطوعين من كل جمعيـة مـن الجمعيات الثلاث وتم عمل حصر شامل للجهاز الإدارى للعاملين بصفة دائمة فى هذه المنظمات ومـديرى هذه الجمعيات.

ووفقاً لما سبق ، فقد تم اختيار عينة قوامها 300 مفردة ممثلة لهذه المنظمات ، وتم توزيع العينة كما يوضحها الجدول التالى:

جدول رقم (8)
توزيع العينة وفقاً للصفة

الجمعيات	عينة العاملين	إجمالى المتطوعين	المتطوعين	إجمالى المستفيدين	المستفيدين	مدى الفئة	إجمالى العينة
جمعية بورفؤاد لرعايـة الأسرة والطفولة	40	170	17	430	43	10	100
جمعية خالد بـن الوليـد لتنمية المجتمع المحلى	24	140	14	620	62	10	100
جمعية بحر البقر لتنميـة المجتمع المحلى	28	160	16	560	56	10	100
إجمالى العينة	92	470	47	1610	161	10	300

جدول رقم (10)

توزيع العينة وفقاً للسن

السـن	ع	٪
اقل من 20 عام	13	4.3
من 20 – 40 عام	179	59.7
من 40 – 60 عام	78	26
أكثر من 60 عام	30	10
الإجمالى	300	100

من استقراء البيانات الميدانية يتضح لنا ارتفاع نسبة الفئة العمرية من 20 إلى 40 عام حيث تبلغ نسبتهم 59.7% ، حيث إنها تضم الشباب وهى الفئة الأكثر عدداً فى مدينة بورسعيد وهـم الفئـة الأكثـر نشاطاً ومشاركة فى تلك المنظمات ، وكذلك الأكثر استفادة من خدمات هذه المنظمات بعد تخلى واتـسحاب الدولة من اداء دورها فى توفير الحاجات الأساسية من توفير فرص عمل ، تليها نسبة 26 % من 40 إلى 60 عام ، ثم الفئة العمرية أكثر من 60 ونسبتهم 10 % وتليها الفئة العمرية أقل من 20 عام.

أما فيما يتصل توزيع العينة وفقاً لمتغير التعليم ، على أساس أن التعليم يمكن اعتباره أداة لـرأس المال الاجتماعى الايجابى المنتج ، والتركيز على دور التعليم فى التنوير والتثقيف لأفراد المجتمع ، علـى اعتبار ان الشخص المتعلم على وعى بهذه المنظمات وأهميتها فى المجتمع ، وأكثر معرفة بأهمية العمـل التطوعى وآليته وأهدافه عن الفئات الأقل تعليماً ، كما أنه يكون أكثر مشاركة فى تفعيل دور راس المـال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة ، وتم توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية كما هـو موضـح فـى الجدول التالى :ـ

جدول رقم (11)

توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية

الحالـة التعليمية	ع	٪
أمى	19	6.3
يقرأ ويكتب	27	9
ابتدائى	3	1
إعدادى	5	1.7
ثانوى	12	4
دبلوم	124	41.3
جامعى	100	33.3
فوق الجامعى	10	3.3
الإجمالى	300	100

ويشير هذا الجدول إلى نسبة 41.3% من إجمالى العينة الحاصلين على دبلوم أى تعليم متوسـط ، ثم تليها نسبة 33.3% من الحاصلين على مؤهلات عليا ، وهذه النسبة تعكس أثر المنطقة الحـرة علـى

جدول رقم (13)

توزيع العينة طبقاً لقطاع العمل

قطاع العمل	ع	٪
حكومى	103	34.3
قطاع خاص	14	4.7
قطاع أهلى	32	10.7
أعمال حرة	68	22.7
لا يعمل	83	27.7
الإجمالى	300	100

يوضح الجدول إلى أن أكثر الفئات عاملة فى القطاع الحكومى بنسبة 34.3% ، وهـذا يعكـس أن افراد المجتمع مازالت تتمسك بالتعيين فى القطاع الحكومى ، على الرغم من محدودية دخله ن تليها نسبة 22.7% عاملة فى أعمال حرة نتيجة لأثر المنطقة الحرة مدينة بورسعيد وأيضاً يحتاجون هـؤلاء للـدعم والمساندة لأنها عمالة غير دائمة.

سابعاً : مشكلات وصعوبات الدراسة :-

- صعوبة الإطلاع على الملف الخاص بأسماء المستفيدين داخل تلك المنظمات مما اضـطر الباحثـة لأخذ خطاب تسهيل مهمة من جامعة عين شمس وتقديمه إلى إدارة المنظمات الأهليـة ومعـاودة الذهاب عدة مرات إلى المنظمة.
- عدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة التى يمكن الإعتماد عليها فى اختيار عينة الدراسة ، حيـث اختلفت الإحصاءات الصادرة من وزارة التضامن الاجتماعى عن تلك التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة وأفحصاء والتى يصدرها الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.
- نظراً لمحاولة دراسة تلك المنظمات دراسة متعمقة للعـاملين والمتطـوعين ودراسـة اتجاهـات المستفيدين لتشكيل رأس امال الاجتماعى داخل المنظمـة ودور المنظمـة فـى تحقيـق التنميـة المستدامة والوصول لكل هؤلاء استغرقت الدراسة وقتاً طويلاً فى جمع البيانات.
- صعوبة اللقاء الشخصى وبالتالى صعوبة الحصول على مواعيد من رؤساء وبعض مـن اعـضاء مجلس غدارة الجمعية العمومية داخل تلك المنظمات ، مما اضطر الباحثة لمعاودة الاتصال والذهاب عدة مرات لنفس المنظمة لتعبئة الاستمارة.
- صعوبة مقابلة المستفيدين من خدمات تلك المنظمات ، مما اضطر الباحثة لمعـاودة الـذهاب إلـى المنظمة عدة مرات لتعبئة الاستمارة.

ورغم هذه الصعوبات كان هناك تعاون من العاملين والمتطوعين داخل تلك المنظمات.

أولاً : مناقشة التساؤلات فى ضوء نتائج الدراسة:-

نحاول فى هذا الفصل أن نقدم أهم النتائج التى خلصت إليها الدراسة الراهنة فى ضوء التساؤلات التى طرحتها والتى جاءت معبرة عن المحاور الأساسية للدراسة ، الأمر الذى يساعدنا فى التعرف على دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة ، ولقد ركزنا فى دراستنا الحالية الميدانية على دور المنظمات غير الحكومية فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة ، لما لتلك المنظمات من تأثير كبير على بناء ونمو رأس المال الاجتماعى فى المجتمع.

وقد تم تتبع دور رأس المال الاجتماعى فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التراث النظرى والدراسة الميدانية ، وقد توصلت الدراسة على النتائج الآتية :

فيما يتعلق بالتساؤل الأول : ما مكونات رأس المال الاجتماعى وآليات تشكيله ؟

ويتأمل معطيات الدراسة نجد أن بوتنام من هؤلاء الذين استخدموا مفهوم المجتمع المدنى لخدمة نظريته التى أراد أن يثبتها المتعلقة برأس المال الاجتماعى ، بأن رأس المال الاجتماعى ليس مفهوماً نظرياً وإنما مفهوم مادى يمكن قياسه من خلال قياس العضويات الموجودة فى المجتمع المدنى.

ولذلك اعتبرنا فى هذه الدراسة المنظمات غير الحكومية الإطار الذى يتم من خلاله تطوير لرأس المال الاجتماعى ، وحاولنا دراسة مكونات رأس المال الاجتماعى داخل تلك المنظمات استناداً على تعريف البنك الدولى لرأس المال الاجتماعى على انه مجموعة المعايير والشبكات التى تمكن من العمل الجماعى ، فالشبكات داخل تلك المنظمات تتبنى معايير قوية من التبادل وتشجيع ظهور الثقة الاجتماعية ومثل هذه الشبكات تسهل التعاون والتسامح والالتزام والاتصال بين أعضائها بسبب العمل الجماعى لمواجهة المشكلات الصعبة.

ومن مكونات رأس المال الاجتماعى :

المشاركة وهى مقوم هام فى عملية التنمية ، لأن التنمية تتم بالأفراد ومن أجلهم ، وهى تمثل الأساس المتين الذى يضمن نجاح وفعالية التنمية ويجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدنى وبخاصة المنظمات غير الحكومية فى صياغة أهدافها وبرامجها على الاهتمام برأس المال الاجتماعى والبشرى وبناء القدرات باعتبار الإنسان هو العنصر الفاعل والمحرك والمستفيد من التنمية.

ووضحت النتائج الميدانية أن المشاركة فى مشروعات تنمية المجتمع هى الهدف الأساسى أمام المتطوعين فى المنظمات غير الحكومية ، كما تعمل المنظمات غير الحكومية على نشر ثقافة التطوع باعتبارها آلية لإنتاج وتطوير رأس المال الاجتماعى وتستخدم فى ذلك مجموعة من الآليات تساعدها على

هناك تعاون وتنسيق بين المنظمة غير الحكومية والمنظمات الأخرى فى المجتمع بنسبة 76.1% ، حيث يجب تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية فى مجال التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، وتشجيع التبادل الفعال للأفكار والتجارب التنموية وتعزيز القدرات التنظيمية للمنظمات غير الحكومية لتنسيق الأنشطة.

الثقة تعتبر مكون هام وعنصر فعال لتحفيز رأس المال الاجتماعى داخل المنظمات ووثبت من الدراسات أن مستوى رأس المال الاجتماعى له اثر بالغ فى تحسين مستوى الأداء ، ويامكان الأفراد أن يحولوا المنظمة إلى مجتمع متكاتف ومتضامن من خلال تطوير الثقة والقيم وشبكة المعتقدين الفاعلين بإمكانات تحقيق التقدم فى الأداء[1] ، وهذا يتفق مع الإطار النظرى الذى يؤكد على أن طبيعة الشبكات قد تؤثر على مستويات الثقة بين الأفراد فى تلك الشبكات وبالتالى يكون السياق البنائى الاجتماعى من العوامل الهامة فى الفعل الرشيد.

ومن خلال دراستنا الميدانية حاولنا معرفة حدود درجات الثقة الاجتماعية بين الأفراد داخل المنظمة والمستفيدين من خدماتها.

ويرى " فرنسيس فوكوياما " صاحب مقوله نهاية التاريخ فى كتابة ط الثقة والفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار " إن المجتمعات الإنسانية لا تتأسس فقط على راس المال المادى مثل الأرض والمصانع والآلات ، ولكنها تتأسس أيضاً على رأس المال الاجتماعى القائم على العلاقات بين الأفراد وقدرتهم على التواصل فيما بينهم وينهل راس المال الاجتماعى من مخزون القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد ، ذلك المخزون الذى يروض من نزعات الأفراد ويوجه نزعاتهم الفردية نحو المصلحة الجماعية ومن قلب هذه القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد تنشأ الثقة المتبادلة ، وكلما زاد مخزون القيم والعراف زاد راس المال الاجتماعى المر الذى يعزز ويدعم من الثقة المتبادلة بين الأفراد ، والثقة التى يمنحونها لمؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية ، مما يؤدى فى النهاية إلى تحقيق التطور والتقدم الاقتصادى[2]، وتأتى الثقة فى مقدمة القيم التى يتعين ترسيخها فى منظمات العمال ، إذ تمثل الثقة مصدراً رئيسياً لرأس المال الاجتماعى فالمنظمات التى تنشر فيها ثقافة الثقة هى منظمات أعمال غنية من منظور راس المال الاجتماعى ، وتعد هذه المنظمات أكثر من غيرها قدرة على الإبداع وذات إنتاجية وربحية أعلى تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من يرون أن الثقة تؤثر على مستوى الكفاءة الاقتصادية بنسبة 79.3% حيث تلعب الثقة

1) http://www.aleqt.com/
2) http://www.diwanalarab.com/

الخاص ، وتراجع الدور الاجتماعى للدولة ، وتهميش بعض الفئات الاجتماعية وانتشار الفقر ، نتج عن هذا بروز دور المجتمع المدنى واتساع المساحة التى تؤدى فيها منظمات المجتمع المدنى دوراً فى التنمية ، وكل ذلك أدى دوراً هاماً فى انتشار المنظمات غير الحكومية ، وقد تم التوصل إلى أن رأس المال الاجتماعى يرتبط بطبيعة العلاقات التى تنشأ بين الفراد داخل التنظيمات الاجتماعية وهى التنظيمات التى تقع بين القطاع الخاص والدولة وتتمثل فى منظمات المجتمع المدنى بوجه عام غير انه مع اضفاء البعد الإنسانى على عملية التنمية بدأ يظهر تنامى الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية الاقتصادية خاصة أن هذه الأبعاد خلقت مؤسسات ومنظمات غير حكومية من رحم المجتمع المدنى ساعدت شرائح مجتمعية عديدة لم تستطع الدولة خاصة فى العالم الثالث مساعدتها ، لا سيما مع تنفيذ برامج التكيف الهيكلى.

واشارت الدراسة إلى أن {اس المال الاجتماعى يرتبط بطبيعة التى تنشأ بين ألفراد داخل تلك المنظمات التى يشكلونها باختيارهم الحر ، كما تشير إلى جملة المبادرات الاجتماعية التطوعية ، بهدف تحقيق مصالح عامة تتجاوز نطاق المصالح الفردية ، ومن ثم نجد أن رأس المال الاجتماعي بمثابة الإطار للمنظمات غير الحكومية الذى يجد فاعليته داخل مؤسسات العمل التطوعى.

ويتضح مما سبق أن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يقوم بدور فاعل فى التنمية بعامة وفى مواجهة الفقر ، فبالإضافة إلى دور الحكومة يمكن أن يمثل المجتمع المدنى بصفة عامة والمنظمات غير الحكومة بصفة خاصة الفاعل المجتمعى الأهم فى تقوية الفقراء فى هيكل القوة للمجتمع ليصبح الإصلاح المؤسسى هو السبيل لتعظيم رأس المال الاجتماعى للفقراء ، كما أن برامج الإصلاح الاقتصادى لا يمكن تنفيذها وتحقيق أهدافها فى غياب رأس المال الاجتماعى الذى يدفع هذه البرامج من خلال سياق رأس المال الاجتماعى فيزيد من فعاليتها فأفراد المجتمع هم المنفذون لهذه البرامج والمستفيدون من عوائدها.

وعن التساؤل الذى يتعلق بظروف السياقات الاجتماعية التى تعظم من فاعلية أس المال الاجتماعى؟

وتأمل معطيات الدراسة وجدنا أن المجتمعات الريفية الصغيرة المغلقة أكثر إنتاجاً لرأس المال الاجتماعى على عكس مجتمع المدينة الذى يتميز بضعف العلاقات الاجتماعية بين أفراده وتسيطر عليه المجهولية الطاغية ، على عكس مجتمع القرية يتميز بقوة العلاقات الأولية والتفاعل داخل مجتمع القرية يحدث قبل إقامة علاقة اجتماعية فى حين أن رأس المال الاجتماعى فى الحضر يكون أكثر كثافة لأنه مجتمع مفتوح يسمح لانضمام الفرد فى أكثر من شبكة اجتماعية وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Yujiro Hayami,2009).

وقد تتبعنا دور المنظمات غير الحكومية فى تطوير وتفعيل رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دورها فى المجالات الآتية:-

فى المجال الاجتماعى ، فقد قام رأس المال الاجتماعى بدور فى مجال الرعاية الاجتماعية للفئات التى تحتاج إلى رعاية ، وكذلك العدالة فى التوزيع لأنشطتها بنسبة 64.7% ونشر التعليم ومحو الأمية وتنمية الوعى بين الأفراد أساس التنمية وهدفها.

كما يتمثل دوره فى مجال التنمية الصحية فى توعية الأفراد من خلال الندوات بنسبة 76.4% لتغيير بعض العادات الصحية السيئة ، وكذلك إقامة مراكز طبية بأسعار رمزية ، ومساعدة المرضى غير القادرين أى الاهتمام بصحة الأجيال الحالية والمستقبلة على اعتبار أن افنسان هو العنصر الفعال فى التنمية ، لذا يجب الاهتمام بصحة الإنسان أهم ركائز التنمية وبالتالى يكون لرأس المال الاجتماعى دور فى التنمية الصحية ، (وتتفق هذه النتيجة فيما يتعلق بتفعيل رأس المال الاجتماعى فى التنمية الصحية مع دراسة poul Bridgen 2006).

كما تقوم المنظمات غير الحكومية بدور فى تطوير رأس المال الاجتماعى لتحقيق التنمية الاقتصادية فقد تجاوزت مرحلة المساعدة إلى مرحلة التمكين الاقتصادى للأسرة وعمل مشروعات صغيرة وتشغيل الشباب وغعطاء قروض وعمل مشروعات نفع عام ، أى أن لرأس المال الاجتماعى دوراً فى تحقيق العدالة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادى كمحاولة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى (وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Kevien Christ. Terrence casey 2005).

كما يقوم راس المال الاجتماعى بدور فى مجال التنمية السياسية بنسبة 60.3% ويتمثل هذا الدور فى تنمية الوعى وهذا الدور مهم لحث ألفراد بضرورة المشاركة الفعالة والأيجابية فى المجتمع وتنمية قيم الديمقراطية والانتماء والمواطنة أى يعد رأس المال الاجتماعى آلية من آليات التطور الديمقراطى وتنمية الانتماء والمواطنة ، (وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Anirudh Krishna 2002).

أما المجال البيئى فتقوم المنظمات غير الحكومية بدور فى تطوير رأس امال الاجتماعى لتحقيق التنمية بنسبة 86.7% من حيث رفع معدل الوعى البيئى ، وإقامة ندوات لمكافحة التلوث ن وقد وجدت حركات بيئية كثيرة الحل لمواجهة التلوث والعمل الإيجابى لبيئة نظيفة فى تنظيمات اجتماعية تجعل الأفراد قادرين على حماية البيئة ومنع المشروعات التى تضر بهم ويلاحظ أن معظم إن لم يكن جميع المشروعات التى تعتدى على البيئة وحياة الفراد مردها الرئيسى ضعف الفراد المقيمين فى محيط منطقة المشروعات واستقواء الشركات عليهم وضعف أو انعدام المنظمات غير الحكومية التى تنسق جهود الأفراد وتسعى

لخصائص ثقافية جوهرية أطلق عليها عالم الاجتماع " جيمس كولمان " اسم رأس المال الاجتماعى ويسميها فوكوياما بالثقة أى قدرة المجتمع على أساسالثقة المتبادلة والتعاون على تكوين جماعات جديدو متجاوزاً الروابط الأسرية وصلات القربى و يركز " فوكوياما " على فرص إمكانات تكوين جماعات اقتصادية ويستلزم هذا توافر درجة عالية من التعاون الاجتماعى ضمن أطر تنظيمية جديدة ومرنة ، ويعرف رأس المال الاجتماعى بأنه نمو للقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة المبنية على التعاون والثقة والتبادل والالتزام[1].

ويمكن صياغة استراتيجية لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية لتشكيل راس المال الاجتماعى فى عده مجالات:

- ضرورة نشر ثقافة التطوع فالعمل التطوعى فى إطار التنظيمات غير الحكومية عادة ما يكون أقدر من المنظمات الحكومية فمصداقية هذه المنظمات ترتكز على حياديتها وعدم تباعيتها لأى نظام سياسى ونشر ثقافة التطوع والقيم المدنية باعتبارها حزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعى الذى تتشكل فى ظله الثقافة المدنية ، ويتم ذلك من خلال عدة آليات منها التعريف بأنشطة المنظمات من خلال وسائل الإعلام والندوات والأنشطة والخدمات التى تقدمها هذه المنظمات وكذلك عمل دورات تدريبية للتدريب على كيفية التطوع والاشتراك فى المنظمات غير الحكومية ومن الممكن إعطاء أجراً رمزياً مقابل تفرغه وبدل انتقالات حتى لا يشكل التطوع عبئاً على الأفراد ، وتسهيل إجراءات التسجيل للتطوع ، حيث إن أفضل السبل لتراكم رأس المال الاجتماعى هو عندما توجد نظم مفتوحة تسمح بدخول أعضاء جدد وإن كانوا مختلفين.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية داخل المجتمع المحلى حتى لا يتم تكرار نفس الخدمة أو تركيز غالبية المنظمات فى أنشطة بعينها وإهمال أنشطة أخرى يحتاجها المجتمع.
- الحاجة إلى تدريب وتأهيل القادة فى هذه المنظمات حيث إن هم لهم دور هام فى المشاريع التنموية ، فهم المروجون لهذه المشاريع.
- المشكلة الأساسية أمام المنظمات غير الحكومية تكمن فى مسألة التمويل فمن الممكن زيادة حجم الدعم الحكومى ، القيام بأنشطة إنتاجية يكون لها عائد البحث عن تبرعات محلية وتمويل دولى.
- فى مجال التنمية الاقتصادية ضرورة التوجه إلى مسألة التمكين الاقتصادى والارتقاء من منطلق البر والإحسان إلى الاعتماد على الذات وترسيخ قيمة المسئولية الاجتماعية والالتزام مع الأخذ فى الاعتبار بأن

1) Simon Ville, Social capital formation in Australian Rural Communities agent, Journak of intedisciplinary 185 -208.

أولاً : المراجع العربية :-

أ) الكتب

1. إحسان محمد الحسن ، النظريات الاجتماعية المتقدمة ، دار الأوائل للنشر ، ط1 ، 2005 .
2. أحمد زايد ، تصميم البحث الاجتماعى ، أسس منهجية وتطبيقات عملية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2002.
3. أشرف عثمان عبد السيد ، الجمعيات الأهلية ودورها فى عملية التنمية دراسة حالة عن جمعية تنمية المجتمع المحلى بعين الصيرة ، معهد التخطيط القومى ، عام 1997.
4. أمانى قنديل ، دور المجتمع المدنى الفرص والمعوقات ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، الأمم المتحدة نيويورك ، 2003.
5. أمانى قنديل : الجمعيات الأهلية فى الإطار العالمى والإقليمى ، والجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ألأهرام ، القاهرة ، 1994.
6. أمانى قنديل : مدخل للدراسة الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية العربية ، فى مجموعة باحثين ، الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأهلية فى الدول العربية ، تحرير أمانى قنديل ، الشبكة العربية للمنتظمات الأهلية ، القاهر ، 1999.
7. أمل صديق عفيفى : ترجمة جمال عبد المقصود الخصخصة فى مصر " توصيف وتقييم " القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، 2003.
8. أنتونى جيدنز ، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، القاهرة مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 2006.
9. بيير بورورديو ، أسئلة علم الاجتماع ، ترجمة إبراهيم منجى ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، 1995.
10. تيمونز روبيرتس ، وأيمى هابيت ، ترجمة ، سمر اشيشكلى ، من الحداثة إلى العولمة " رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغيير الاجتماعى " الجزء الثانى ، عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للفنون والآداب ، 2004.
11. جودن مارشال ن موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، المجلد الأول ، 2000.
12. جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثانى ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2000.

30. على ليلة ، أماني قنديل ، وآخرون ، الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2008.
31. على ليلة ، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، 2002.
32. على ليلة ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2007.
33. على محمود أبو ليلة ، دار المنظمات غير الحكومية في مواجهة الجريمة ، ندوة دور المجتمع المدني في منع الجريمة ن الإدارة العامة للإعلام والعلاقات ، القاهرة ، أكاديمية الشرطة ، يناير 2005.
34. فرانسيس فوكوياما ، الثقة الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار ، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية ، ط 1 ، 1998.
35. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، لغرب أسيا ، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003.
36. لستر ثورو ، ترجمة السيد عطا ، مستقبل الرأسمالية ن القاهرة الهيئة المصرية للكتاب 2005.
37. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية ، 1996.
38. محمد الأطروش ، العرب والعولمة ، المستقبل العربي ، ع 229 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.
39. محمد الجوهري ، عبد الله الخريجي ، طرق البحث الاجتماعي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص 183.
40. محمد شفيق ، البحث العلمي ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ط4 ، 2000.
41. محمد عاطف غيث ، محمد على محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1986.
42. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، 1976.
43. مدحت أبو النصر ، إدارة الجمعيات الأهلية ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، 2004.
44. مصطفى خلف ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2002.

9. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء محافظة بورسعيد ، إدارة الإحصاء المركزية ، بيانات عام 2009 – 2010.
10. دار البصام ، العمل الأهلى العربى المشترك ، المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية القاهرة ، 1997.
11. شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية 1997.
12. على زيد الزعبى ، واقع المجتمع المدنى العربى ومستقبله ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد 35 ، 2007.
13. ناهد صالح مجاهد ، التقرير الاجتماعى نظرة ورصد الحاضر ، رؤية للمستقبل ، التقرير الاجتماعى المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأول ، القاهرة ، 2004.
14. نجوى عبد الله سمك ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 1996.
15. الجمعيات الأهلية ، أولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 136 ، بدون مؤلف معهد التخطيط القومى ، يناير 2001.
16. سعاد أحمد حسين ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومى الثالث للمراة ، ورقة عمل ، الجزء الثانى ن المجلس القومى للمراة ، 2001.

ب) الرسائل العلمية:

1. عناية الله سيد أحمد ، فعالية دور الدولة فى رسم السياسات والتخطيط البيئى لتحقيق التنمية المتواصلة رسالة دكتوراه " غير منشورة " معهد الدراسات والبحوث البيئية " قسم الاقتصاد والقانون والتنمية الإدارية ، جامعة عين شمس، 1998.
2. محمد زكى السيد ، أطروحة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ن جامعة القاهرة ، 200.
3. محمد مطيه مؤيد ، اطروحة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ، شعبة علم الاجتماع ، جامعة دمشق ، 2000.
4. ناصر عبد الله أبو زيتون ، دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية المستدامة فى المجتمع الأردنى ، أطروحه دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، 2007.
5. نبيل اسحق فرنسيس ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، قسم جغرافيا ، اسيوط 2004.

communication, Entertainment media and volunteering, Mass communication & society, Vol.8(3),2005.

9. Dabriel Badescu and Eric M. Uslaner, Historical legacies sociak capital and civil society , Comparing Romania on a regional level, Europe,Asia studies, Vol.57, No.1, January 2005.
10. Geisler Robert, Civil society and social capital in south of Selishia, East European Quarterly, XXXIX, No.1, Narch 2005.
11. Grano Mark , vater Business groups in the handle bool of economic sociology edit by NeillJ, Smelser and Richared Sweedberg, princeton university press 1994.
12. Hayami Yujiro, Social capital, Human capital and the community mechanisms Toward a conceceptual frome work for Economists, Journal of development studies, VOL.45, No.1, 2009.
13. Kirshna anihudh, " Active Social Capital ", Columbia university press, New York, 2002.
14. Lin Nan, Social Capital, " A Theory Of Social Structure And Action, Cambridge university press, 2001.
15. Maslyukivska Olenop, Role Non Governmental Organizatio Indevelopment Cooperation, Research paper, Undpiyale Collbarative programme, 1999, Research Clinic Newhaven, 1999.
16. Musa Rafail Oglu Hasanov, Social Capital, Civic Engagement and the performance of local self Governement in Azerbaijan, Nationalities paper, Vol. 37, No. 1, 2009.
17. P. Paxton, social capital and democracy, anointer dependent relationship, American sociological review, 2002.